الرائد العربي

Arab Reinsurance Leader

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة السادسة والعشرون ـ العدد المئة وأربعة ـ الربع الأول ـ 2010

- التأمين لمواجهة الركود ..
- إدارة الأزمات المالية بشركات التأمين ..
- «واقع التأمين البحري في ضوء التبادلات العالمية» ..
- تأمين المؤشرات في مواجهة تغيرات المناخ ..
- التأمين ضد الكوارث الطبيعية ..
- الخطأ الطبي.. والتأمين ..
- الأمن المعلوماتي لأنظمة المعلومات ..
- الموارد البشرية في ظل العولمة والأزمة المالية العالمية!.. ..
- السوق التأمينية السورية تواصل نجاحاتها ..
- أكاذيب الاقتصاد ..

104
2010

الرائد العربي

AL - RAÉD AL – ARABI

مجلة فصلية تُعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين، تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ــ دمشق

السنة السادسة والعشرون ــ العدد المئة وأربعة ــ الربع الأول ــ 2010

رئيس مجلس الإدارة
المشرف العام

د. عزيز صقر

رئيس التحرير

د. سمير صارم

الاشتراكات

يحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كما يلي:

آ ــ في الجمهورية العربية السورية.

1. للمؤسسات والمكاتب والشركات (500 ل.س).
2. للأفراد (300 ل.س).

ب ــ **في الخارج (40$)**

ثمن النسخة في سورية 50 ليرة سورية

للمراسلات والاشتراك والإعلان

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين
دمشق ــ ص.ب. 5178

هاتف: 2 / 6132593

فاكس: 6113400

البريد الالكتروني:

Alraed @ arabunionre – sy. com

الإعلان في المجلة

تقبل المجلة إعلاناتها من مختلف أقطار الوطن العربي وترحب بشكل خاص بإعلانات شركات التأمين وإعادة التأمين وبيوت الاستثمار.

الأسعار

من الجمهورية العربية السورية	من الوطن العربي
صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 15000 ل.س	صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 350 $
نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 10000 ل.س	نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 250 $
غلاف داخلي ملون ــ 35000 ل.س	غلاف داخلي ملون ــ 700 $
غلاف خارجي ملون ــ 45000 ل.س	غلاف خارجي ملون ــ 850 $

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

المحتويـات

الافتتاحية:

التأمين لمواجهة الركود ..... د. سمير صارم 4

أبحاث ودراسات:

إدارة الأزمات المالية بشركات التأمين ..... د. حسني أحمد الخولي 7

«واقع التأمين البحري في ضوء التبادلات العالمية» ..... سعد جواد علي 27

تأمين المؤشرات في مواجهة تغيرات المناخ ..... د. غسان عز الدين 33

التأمين ضد الكوارث الطبيعية ..... قسم الدراسات 40

الخطأ الطبي... والتأمين... ..... علي شفا عمري 45

الأمن المعلوماتي لأنظمة المعلومات ..... مها زيود 49

الموارد البشرية في ظل العولمة والأزمة المالية العالمية! ..... سامر فاروق رزوق 63

أسواق تأمينية:

السوق التأمينية السورية تواصل نجاحاتها ..... أحمد العمار 77

تاريخ سوق التأمين في العراق ..... هيئة التحرير 82

صناعة التأمين على الحياة في البحرين تنمو بنسبة 38 % 86

أخبار تأمينية:

الحكومة السورية توافق مبدئياً على تطبيق التأمين الصحي على العاملين في سورية ..... نجلاء محمود 90

كتاب العدد:

أكاذيب الاقتصاد ..... محمد علي شحادة جمعة 95

مصطلحات تأمينية:

مفاهيم أساسية ومبادئ قانونية للتأمين 101

104
الرائد العربي
شتاء
2010

التأمين لمواجهة الركود ...

بقلم د. سمير صارم

العالم بعد الأزمة المالية/الاقتصادية العالمية يعاني ركوداً. بدأنا نسمع عن دعوات لإطلاق بعض الشركات التأمينية في العالم لمنتج جديد للتأمين ضد الركود، فربما ساعد مثل هذا النوع من التأمين الشركات أو الأفراد التخفيف من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنجم عن الركود الذي يخيم على الاقتصاد العالمي بشكل واضح!!.

ويمكن تسجيل فكرة التأمين ضد الركود المقدمة لشركات التأمين العالمية إلى كبير الخبراء الاقتصادي في صندوق النقد الدولي (أوليفية بلانشار) الذي أطلق الفكرة مع عدد من خبراء الاقتصاد لدى الصندوق، وملخص الفكرة أن تشتري الشركات أو الأفراد وثائق تأمين مقابل أقساط عادية، على أن يعود إليهم قبض قيمة الوثيقة في حال هبوط بعض المعايير التي يقاس بها الاقتصاد، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى معين يحدد في وثيقة التأمين، ويرى أصحاب الفكرة أنه من شأن هذا النوع من التأمين أن يساعد الشركات والأفراد على التعامل مع البيئة الاقتصادية الحالية التي تتسم بعدم اليقين الشديد..

يمكن للتأمين ضد الركود أن يساعد على التخفيف من الأزمات..

ويتفق باحثون آخرون مع خبراء صندوق النقد الدولي في ذلك، إذ يرى أن التأمين ضد الركود قد يساعد حقاً على تخفيف نتائج الأزمة الاقتصادية الحالية إذ أن المشكلة الحقيقية التي نواجهها هي

مشكلة شلل اقتصادي، فقد أدت حالة عدم اليقين التي تحيط بمستقبل الاقتصاد العالمي إلى تعليق العديد من قرارات الإنفاق سواء من جانب الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية فيما يتصل بزيادة الإنتاج، أو من جانب المستهلكين فيما يتعلق بشراء السلع والمنتجات التي تنتجها وتبيعها تلك الشركات والمؤسسات، وحسب(روبرت .ح. شيلر) فإن عدم اليقين الذي أشرنا إليه يمكن أن يعزز من قدرة برامج التحفيز المالي، بل ربما يتفوق عليها، وذلك لأنه يتعامل مع السبب الأساسي وراء القروض عن الإنفاق!.. فضلاً عن أن التأمين ضد الركود قد لا يفرض أية تكاليف على الحكومة، على النقيض من السياسة الحالية، وذلك لأنه يحفز الثقة، وبهذا ينجح في منع المجازفة التي يستهدفها التأمين، وأن قدرة الحكومة على تقديم مثل هذا التأمين على نطاق كافٍ لجعله بلا تكاليف من بين الأسباب التي تجعلنا نفضل الخطط الحكومية على التأمين الخاص، كما يرى (شيلر)!!.

للمصارف دور في تحفيز النشاط الاقتصادي والمساعدة لتجاوز الركود..

وبالتأكيد يمكن أن يكون للمصارف دور في تحفيز النشاط الاقتصادي والمساعدة على تجاوز حالة الركود وبالتالي دعم شركات التأمين التي يمكن أن تتكبد خسائر في حال تراجع المعايير التي تحدد وثائق التأمين ضد الركود حدودها، وذلك من خلال أن تجعل القروض التي تقدمها للشركات والمؤسسات التجارية والانتاجية مشروطة بشرائها لوثائق التأمين ضد الركود، وهو ما من شأنه حسب خبراء صندوق النقد الدولي (بلانشار وزملاؤه) أن يساعد أسواق الائتمان على العمل بصورة أفضل، فيعمل بذلك على معالجة المشكلة الأساسية التي أدت إلى الأزمة الحالية.

شراء وثائق التأمين ضد الركود يساعد أسواق الائتمان على العمل بصورة أفضل..

ويعتقد (شيلر) أنه بمجرد أن يصبح لدينا سعر سوق لتأمين ضد الركود أو المنتجات المماثلة، كالتأمين ضد البطالة، فإن هذا من شأنه أن يطرح سؤالاً محدداً هو:

- هل سيكون السعر مرتفعاً إلى الحد الذي يجعل قلة من الناس فقط قادرين على شراء مثل هذا التأمين؟!.

نحن ندرك أننا نمر في الوقت الحالي بفترة من الركود، وقد تطول هذه الفترة لبعض من الوقت، وهذا يعني أن الخسائر المتوقعة حالياً ستكون كبيرة، ونتيجة لذلك فقد يتردد الناس إزاء السعر، وقد لا يرغبون بشراء وثائق التأمين، والتأمين الوحيد الذي قد يرى الناس أنهم قادرون على تحمل تكاليفه قد يشمل على قسم ضخم قابل للخصم، وإذا كان ذلك القسم القابل للخصم ضخماً فقد لا يشعر الناس بالاطمئنان إلى مثل هذا التأمين..

أخيراً...

يمكن للتأمين ضد الركود أن يمهد لإنشاء مؤسسات قادرة على منع الأزمات..

التأمين ضد الركود فكرة من الأفكار المطروحة، والتي يمكن أن تكون بعض شركات التأمين الغربية قد تبنتها ولو على نطاق محدود!!.

فهل ستساعد هذه الفكرة في تمهيد الطريق أمام إنشاء مؤسسات قادرة على المساعدة في منع الأزمات مستقبلاً؟!.

ربما نعم.. وربما لا.. وربما إلى حد ما!!.

خبراء صندوق النقد الدولي اقترحوا!!. وبعض المفكرين الاقتصاديين أيدوا الاقتراح، وثمة شركات تأمينية يمكن أن تكون دخلت على الخط لالتقاط الفكرة وإصدار وثائق تأمين ضد الركود علها تساعد في المساهمة بالجهود المبذولة لتجاوز حالة الركود!!.

* * *

104
الرائد العربي
شتاء
2010

إدارة الأزمات المالية بشركات التأمين

إعداد: د. حسني أحمد الخولي*

مقدمة:

تشير الملاءة المالية لأي شركة تأمين إلى مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية خلال فترة زمنية طويلة عبر قيمة أصول أعلى من قيمة الخصوم[1]. كما يرى أحد أساتذة التأمين[2] أن المقصود بالملاءة المالية لأي شركة تأمين هو قوة ومتانة مركزها المالي، وبذلك يمكن القول بأن أي شركة تأمين ليست في حالة عسر مالي Insolvency في سنة ما إذا ما زادت الأقساط المحصلة لديها بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات عن ما تدفعه الشركة من مطالبات ومصروفات وكوبونات أرباح. كما يحدد آخرون [3] أن الملاءة المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين

---

* أستاذ مساعد بكلية التجارة ـ جامعة بني سويف

(1) Fabiano Colmbini and Simone CeCarelli, "Liquidity, Solvency and Cash Flow Simulation Models in Non-Life Insurance Companies:" The Italian Experience, Faculty of Economics, University of Pisa, Italy, 2001.

Available at: www.proquest.umi.com

(2) د. عادل منير عبد الحميد، الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، س 13، ع 19، يونيو 1993، ص 43.

(3) سامي ميقاتي، خالد حوا، الملاءة المالية لشركات التأمين: مفهوم ومسؤولية، مجلة الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، ع 33، 1992، ص ص 64 ـ 65.

تقاس بمقدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها ومدى استعداد وقدرة تلك الشركات على دفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً ودون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثرها أو توقفها أو إفلاسها أو حدوث أزمات مالية.

وبالتالي نجد أن الأزمات المالية بشركات التأمين قد تتحقق أحياناً نتيجة نقص السيولة والتي تقاس على مدى فترة زمنية قصيرة عبر تدفقات نقدية داخلة من أقساط التأمين وعائد الاستثمار والتي يجب أن تزيد عن التدفقات النقدية الخارجة المتمثلة في المطالبات المدفوعة ونفقات التشغيل ولذلك فإن تحقيق السيولة خلال فترة قصيرة هو أمر ضروري للحفاظ على الملاءة المالية لشركات التأمين خلال فترات زمنية طويلة.

الأزمات المالية في شركات التأمين قد تكون بسبب نقص السيولة..

وبالتالي سيهتم هذا البحث بدراسة مفهوم الأزمات المالية والتي يترتب عليها دائماً التعثر المالي لشركات التأمين وبيان أنواعه وأسبابه واستراتيجية معالجة أسباب هذا التعثر بفرع التأمينات العامة بسوق التأمين المصري، كما يهتم هذا البحث بعرض مفهوم السيولة بشركات التأمين وبيان الأساليب العلمية والعملية التي تستخدم لتقدير الحجم المناسب لها طبقاً لطبيعة فرع التأمينات العامة بشركات التأمين المصرية.

مفهوم وأنواع وأسباب الأزمات المالية بشركات التأمين

تعريف الأزمة المالية [1]:

تعرف الأزمة المالية Financial Crisis بأنها فترة صعبة تمر بها المنشأة نتيجة لنقص في الموارد النقدية ووجود التزامات بالدفع لديها، ويصاحب ذلك صعوبة في الحصول على التمويل المناسب. وتحدث الأزمات المالية بشركات التأمين كنتيجة مباشرة لوقوع عدة حوادث وكوارث ومطالبات متتالية تستلزم قيام شركات التأمين بدفع خسائر قد تفوق طاقتها ومقدرتها على تحمل هذه الخسائر والتي قد يترتب عليها

[1] طلال أبو غزالة، معجم أبو غزالة للمحاسبة وإدارة الأعمال، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2000.

حدوث انخفاض في الأداء المالي[1] والإخفاق في سداد المطالبات المستحقة وفي النهاية حدوث تعثر مالي بشركات التأمين.

التعثر هو عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في مواعيدها..

وبالتالي نجد أن مفهوم التعثر بصفة عامة وهو ما يسمى العسر المالي[2] Insolvency في بعض المؤلفات العلمية هو عدم قدرة المؤسسة (أياً كان نوعها) على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها.

وسنعرض فيما يلي بياناً بأنواع العسر المالي الذي قد يحدث بكافة المؤسسات.

أنواع العسر المالي:

تواجه المؤسسات بكافة أنواعها نوعان من العسر المالي هما:

ــ النوع الأول: العسر المالي الفني Technical Insolvency:

أنواع مختلفة للعسر المالي منها الفني ومنها المالي الحقيقي..

وهي الحالة التي يكون فيها موجودات (أصول) المؤسسة لمشروع قائم ومستمر أكثر من ديونها. أي أن للمؤسسة قيمة صافية موجبة ولكن هذه المؤسسة لا تكون قادرة على مواجهة الالتزامات التي تستحق عليها في مواعيدها.

ويحدث العسر المالي الفني بكافة المؤسسات على اختلاف أنواعها كنتيجة مباشرة لعدة أسباب نذكر منها:

1 ــ التوسع في الاستثمار في أصول غير قابلة للتحويل إلى نقد.

2 ــ عدم الموازنة بين المصادر والاستخدامات.

3 ــ الخسائر المتلاحقة.

---

(1) د. حسني الخولي، تقييم معدلات الأداء بشركات التأمين، مرجع سبق ذكره.

(2) مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، البنك العربي، عمان، الأردن، 1995.

ويرى الباحث أن هذا النوع من العسر المالي يمكن مواجهته والتغلب عليه بعدة طرق من بينها:

أ ــ إعادة ترتيب الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات.

ب ــ إعداد محفظة استثمارية متوازنة ومتماثلة تراعي استمرار التدفق النقدي للمؤسسة.

ج ــ تصفية بعض أنواع الموجودات التي يمكن الاستغناء عنها.

د ــ الاحتفاظ بنقدية عالية تتفق مع احتياجات المؤسسة.

هـ ــ الترتيب مع الدائنين لإعادة جدولة الديون بشكل مريح.

و ــ تأهيل الكوادر البشرية المدربة لإدارة الشؤون المالية والاستثمار بكفاءة عالية.

ــ النوع الثاني من أنواع العسر المالي هو: العسر المالي الحقيقي Real Insolvency:

العسر المالي هو الحالة التي تكون فيها موجودات المؤسسة أقل من ديونها..

وهي الحالة التي تكون فيها موجودات المؤسسة أياً كان نوعها كمشروع قائم أقل من ديونها، أي أن القيمة الصافية للمشروع إما أن تكون صفراً أو سالبة.

نتائج العسر المالي الحقيقي:

يترتب على العسر المالي الحقيقي عدة مظاهر من أهمها وجود مشاكل السيولة وعدم القدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة في مواعيدها.

يترتب على العسر المالي الحقيقي عدة مظاهر أبرزها مشكلة السيولة..

وعند استمرار العسر المالي الحقيقي وعدم القدرة على وجود حلول بديلة فإن هذا الأمر يدفع الدائنين إلى الإسراع في تصفية المؤسسة أياً كان نوعها تقليلاً لخسائرهم، واعتقادهم بأن مزيداً من الانتظار قد يعرضهم لخسائر أكبر.

ونعرض فيما يلي أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تعثر مالي بشركات التأمين لتطبيق المفاهيم السابقة عن العسر المالي بنوعيه.

أولاً: مجموعة الأسباب المسؤول عنها قيادات الإدارات المالية والفنية والإدارية والتسويقية بشركات التأمين:

وينتمي إلى هذه المجموعة عدة أسباب نذكر منها:

1 ــ تناقص حجم الأقساط وأثرها السلبي[1] على التدفقات النقدية الداخلة ومواعيدها.

2 ــ تزايد حجم التعويضات المسددة[2] وأثرها على التدفقات النقدية الخارجة ومواعيدها.

على القيادات الإدارية والمالية والفنية تقع مسؤوليات عديدة لمنع الأخطار عن الشركة..

3 ــ وجود أخطار في الاكتتاب[3] Underwriting Risks

4 ــ تناقص عائد الاستثمارات وتذبذبه[4].

5 ــ الإفراط في المصروفات الإدارية والتأسيس[5].

6 ــ عدم دقة وسلامة طرق إعادة التأمين المطبقة[6] ومدى انعكاساتها السلبية على تقلبات معدلات الخسائر.

7 ــ عدم الدقة في طرق تقدير الأصول والالتزامات ومخصص التعويضات تحت التسوية.

8 ــ عدم وجود الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة لإجراء الدراسات المالية والتحليلية والتنبؤية للوضع المالي لشركات التأمين[7].

---

[1] د. حسني الخولي، تقييم معدلات الأداء بشركات التأمين، مرجع سبق ذكره.

[2] المرجع السابق.

[3] د. محمد المهدي محمد علي، تحليل كمي لمعدلات الخسارة وهامش ربح الاكتتاب في تأمينات الممتلكات والمسؤولية، دراسة تطبيقية على السوق المصري، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، س 9، ع 1، 1997.

[4] د. محمد وحيد عبد الباري، نموذج كمي مقترح لترشيد القرار الاستثماري لأموال التأمينات العامة بشركات التأمين التجاري المصري، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، م 18، ع 2، 1994.

[5] د. حسني الخولي، تقييم معدلات الأداء بشركات التأمين، مرجع سبق ذكره.

[6] محمد نادي عزت، ترشيد سياسات إعادة التأمين، رسالة دكتوراه في التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1993.

[7] د. حسني الخولي، قياس فاعلية تدريب العاملين بشركات التأمين، بحث مقدم إلى مجلة كلية التجارة، جامعة بني سويف، 2000.

9 ــ الظروف والمشاكل الإدارية التي تحيط بالكثير من العاملين بشركات التأمين مما يدفع البعض منهم إلى عدم الانتماء للشركات التي يعملون بها والتقاعس عن العمل بكفاءة عالية وارتفاع معدل دوران العمالة ومثل هذه الأمور قد تعرض بعض الشركات إلى أزمات مالية وإدارية في المدى الطويل نتيجة الالتحاق بشركات تأمين أخرى لمثل هؤلاء العاملين لتحقيق الأمان الوظيفي والنفسي والمالي الذي يبحثون عنه.

لعدم انتماء بعض العاملين للشركات التي يعملون بها أثر سلبي على أدائها..

10 ــ تخفيض أسعار الخدمات التأمينية المقدمة إلى العملاء بكافة فروع التأمينات العامة بمعظم شركات التأمين بهدف استقطاب المزيد من العملاء لتحقيق الريادة على سوق التأمين المصري.[1]

11 ــ النمو السريع لشركات التأمين الجديدة دون مراعاة الجودة المطلوبة في قبول العمليات التأمينية مما يؤدي إلى حدوث أزمات مالية حالياً ومستقبلاً بشركات التأمين.[2]

12 ــ الكوارث المتتالية والمركزة والتي قد تواجه شركات التأمين لعدة سنوات مما يجعلها تتحمل حدود احتفاظها بالكامل في أولوية الخسائر بطرق إعادة التأمين اللانسبية.

13 ــ نقص الأقساط المحصلة عن المكتتبة وما يترتب عليها من انعكاسات وأزمات مالية سلبية من أهمها:

أ ــ التأثير على استثمارات الشركة وانتظام إيراداتها.

ب ــ ضرورة سداد حصة معيدي التأمين من الأقساط المكتتبة رغم عدم تحصيلها من العملاء مما يزيد من مشكلة نقص السيولة وحدوث التعثر موضوع البحث.

---

[1] د. حسني الخولي، القياس الإحصائي للعوامل المؤثرة في قرار اختيار العميل لشركة التأمين بالتطبيق على فرع التأمينات العامة بسوق التأمين المصري، بحث مقدم إلى مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2006.

[2] د. حسني الخولي، تقييم معدلات الأداء بشركات التأمين، مرجع سبق ذكره.

ج ــ تحمل الشركة تكاليف تحصيل الأقساط التي لم تسدد وذلك من خلال إنشاء إدارة لهذه المهمة وصرف رواتب ومكافآت للعاملين بمثل هذه الدوائر.

تحول الذمم المدينة إلى ديون معدومة يمثل عبئاً إضافياً على الشركة..

د ــ تحول الذمم المدينة في بعض الأحيان إلى ديون معدومة ويعتبر ذلك عبئاً إضافياً ضمن تكاليف تشغيل الشركة وزيادة مصروفاتها الإدارية.

هـ ــ حجز مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها من الأقساط المحصلة مما يؤدي إلى نقص الأقساط وزيادة مشكلة التعثر بسبب نقص السيولة.

و ــ التأثير على سمعة شركة التأمين المالية من ناحية مقدرتها على السداد ومصداقيتها في الأداء مع العملاء من أصحاب التعويضات المستحقة.

ز ــ تخوف وتحول بعض أصحاب الوثائق السارية والمرتقبة من التعامل مع مثل هذه الشركات والاتجاه إلى شركات تأمين أخرى ذات ملاءة مالية متميزة مما يؤدي إلى تناقص حجم الأقساط المتوقعة لمثل هذه الشركات.

14 ــ عدم تطابق النتائج المستقبلية في بعض الأحيان لبعض العمليات التأمينية المقبولة من ناحية معدلات الخسائر مع خبرة الماضي مما قد يؤدي إلى حدوث فجوة مالية يترتب عليها نقص السيولة والتي قد تخلق أزمات مالية مؤثرة لشركات التأمين.

15 ــ عدم تفعيل دور إدارة وبحوث التطوير ببعض شركات التأمين لمعالجة المشاكل المتعددة والمتوقع حدوثها بسوق التأمين المصري والتي من أهمها حدوث أزمات مالية تؤدي إلى حدوث تعثر مالي فني وحقيقي يؤثر على مصداقية أداء هذه الشركات والتي من المفترض أنها تتمتع بملاءة مالية عالية طبقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها في صناعة التأمين.

من المهم تفعيل دور إدارة وبحوث التطوير..

ثانياً: مجموعة الأسباب المسؤول عنها هيئة الإشراف والرقابة على التأمين:

وينتمي إلى هذه المجموعة عدة أسباب نذكر منها:

1 ــ الاستمرار في منح تراخيص لإنشاء شركات تأمين جديدة بسوق التأمين المصري دون دراسة لمدى حاجة السوق لإنشاء مثل هذه الشركات الجديدة والتي قد يترتب عليها زيادة حدة المنافسة والاستمرار في تناقص الأسعار وما يترتب عليها من تخفيض في الأقساط المحصلة والمكتتبة وبالتالي حدوث أزمات مالية قد تواجه شركات التأمين المصرية بكافة أنواعها من عام وخاص واستثمار أجنبي.

مهام أخرى عديدة منوطة بهيئات الإشراف والرقابة على التأمين..

2 ــ التساهل في بعض الأحيان نحو ضرورة وجود حد أدنى من المؤسسين بشركات التأمين لديهم الخبرة والوعي التأميني الكافي علمياً وعملياً لإعداد الخطط البديلة والكافية والتي يتطلبها مجال التأمين لمواجهة الأزمات المالية والإدارية والتسويقية المتوقع حدوثها بشركات التأمين سواء في المدى القصير أو الطويل حتى لا يتأثر سوق التأمين المصري محلياً أو عالمياً.

3 ــ التأخير في تطبيق الأساليب والاتجاهات الحديثة في الرقابة على شركات التأمين والتي من أهمها الرقابة على أساس الخطر والتي تعتمد على إعداد وتقييم كامل للمخاطر التي قد تواجه شركات التأمين من كافة النواحي الفنية والإدارية والتسويقية والاستثمارية والبشرية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة حسب درجة المخاطر والتي تم تحديدها من خلال المسؤولين بهيئات الرقابة على التأمين وسوف ينعكس ذلك على تخفيف ومنع حدوث أزمات مالية سواء في المدى القصير أو الطويل بسوق التأمين المصري.

الرقابة على أساس الخطر تعتمد على إعداد وتقييم كامل للمخاطر المحتملة..

ثالثاً: مجموعة الأسباب المسؤول عنها الدولة:

وينتمي إلى هذه المجموعة عدة أسباب نذكر منها:

1 – القلق والتوتر السياسي في بعض الأحيان.

2 – عدم الاستقرار الاقتصادي.

3 – صدور العديد من التشريعات الضريبية والمالية والإدارية المتلاحقة والتي تؤثر على استمرارية نشاط شركات التأمين.

ولاشك أن الاستقرار الاقتصادي والأمن السياسي لأية دولة يساعد على نمو وازدهار النشاط التأميني محلياً وعالمياً ويعتبر ذلك من مسؤولية الدولة.

مفهوم وأهمية السيولة بشركات التأمين

مفهوم السيولة بشركات التأمين[1]:

يتميز النشاط التأميني باستلام الأقساط قبل سداد الخسائر، ولذلك لا تتضح مشكلة السيولة بدرجة كبيرة في بداية ممارسة أي شركة تأمين تقديم خدماتها التأمينية، ولكن يلاحظ أن التقدير الدقيق لاحتمالات تحقق الحوادث المستقبلية، يساعد على دقة أسعار التأمين وتكوين مستوى ملائم من الموارد النقدية السائلة والمتمثلة في الأقساط المكتتبة من العمليات التأمينية التي سبق قبولها.

ويلاحظ أن هناك مفاهيم أخرى للسيولة[2] تناسب كافة المؤسسات سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية من أهمها:

---

(1) Fabiano Colombini and Simon CeCarell, Op. Cit., P. 77.

(2) مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المفهوم الأول: المفهوم الكمي:

وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة من خلال كمية الأصول الموجودة لدى المؤسسة والتي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما خلال الدورة التجارية للمؤسسة أياً كان نوعها واستناداً إلى هذا المفهوم يمكن تقييم السيولة من خلال المقارنة بين كمية الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال الفترة المالية بالاحتياجات النقدية لتلك الفترة.

يمكن تقييم السيولة بالمقارنة بين كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالاحتياطيات النقدية..

ويؤخذ على المفهوم السابق أنه ضيق لاعتماده في تقييم السيولة على كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، كما يؤخذ عليه أنه لم يأخذ في الاعتبار إمكانية الحصول على سيولة من خلال الاقتراض أو زيادة رأس المال أو الأرباح المحتجزة.

المفهوم الثاني: مفهوم التدفق:

وينظر هذا المفهوم إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة زمنية معينة مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من المصادر الأخرى للأموال.

ويرى الباحث أنه من خلال المفاهيم السابقة للسيولة يمكن تعريفها كما يلي:

تعريف السيولة:

يمكن توضيح التعريفات التالية للسيولة كما يلي:

السيولة هي القدرة على توفير الأموال بتكلفة معقولة لمواجهة الأزمات..

أ ـ **السيولة:** هي أن تتوافر الأموال عند الحاجة إليها.

ب ـ **السيولة:** هي القدرة على توفير الأموال بتكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.

ج ـ **السيولة:** هي القدرة على تحويل الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة كبيرة.

وجميع التعريفات السابقة للسيولة تناسب صناعة التأمين لأن معظم الأزمات المالية التي تواجه شركات التأمين ناتجة عن القصور في توفير وتدبير الأموال اللازمة عند الحاجة إليها لسداد التعويضات المستحقة للعملاء في الوقت المناسب بعد استكمال كافة إجراءاتها وأنها صحيحة ولا يمكن رفضها من قبل شركات التأمين. وبالتالي يدرك جميع العملاء المرتقبين وأيضاً من أصحاب الوثائق السارية مدى أهمية صناعة التأمين بل وإثبات مصداقية شركات التأمين في إرجاع المؤمن لهم إلى نفس الموقف المالي الذي كانوا عليه قبل تحقق الحوادث لديهم.

وسنعرض فيما يلي أهم الأهداف التي يمكن للسيولة تحقيقها لصناعة التأمين من خلال عرض البنود التالية التي تبين أهمية السيولة لشركات التأمين كما يلي:

أهمية السيولة بشركات التأمين:

تحقق السيولة لشركات التأمين العديد من الميزات الإيجابية منها:

تحقق السيولة العديد من الميزات منها تعزيز الثقة بشركات التأمين.

1 ــ تعزيز ثقة حملة الوثائق السارية بشركات التأمين التي يتعاملون معها وقد تم اختيارهم لها دون شركات التأمين الأخرى بناءً على عدة عوامل من أهمها سرعة سداد التعويضات في الوقت المناسب.

2 ــ تجنب دفع تكلفة عالية للأموال إذا ما اضطرت شركات التأمين في بعض الأحيان إلى توفير السيولة اللازمة من خلال الاقتراض أو السحب على المكشوف بضمان الودائع الموجودة لدى البنوك لحساب شركات التأمين.

3 ــ وفاء شركات التأمين بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق عند استحقاقها وتفادي خطر التعثر والإفلاس وفي ذلك ضمان لاستمرار شركات التأمين في تأدية رسالتها في المجتمع والتي أنشئت من أجلها.

4 ــ مواجهة شركات التأمين لنفقات التشغيل وعمولات الإنتاج المستمرة.

5 ــ مواجهة خطر الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية لشركات التأمين.

6 ــ تمكين شركات التأمين من إدارة الأزمات المالية عند وقوعها باقتدار.

7 ــ توافر القدرة لدى شركات التأمين لمواجهة متطلبات النمو.

8 ــ تمكن السيولة المناسبة شركات التأمين من استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة.

9 ــ سداد التزامات معيدي التأمين من الأقساط المكتتب بها في الوقت المناسب.

10 ــ عدم إعطاء الفرص أمام حملة الوثائق السارية ممن حصلوا على شرط Cut-through من اللجوء إلى معيدي التأمين في حالة إفلاس المؤمن المباشر للحصول على تعويضاتهم المستحقة طبقاً لنص هذا الشرط.

توفر السيولة يساعد على استغلال الفرص وترسيخ الجانب الاجتماعي..

11 ــ ترسيخ الجانب الاجتماعي لنشاط شركات التأمين من خلال المساهمة في بعض المشروعات الخيرية أو التبرعات في بعض الأحيان والتي تحتاج إلى توافر السيولة.

ومن العرض السابق بهذا الفصل تبين لنا مفهوم السيولة وتعريفها وأهدافها وأهميتها لشركات التأمين، وسنعرض في الفصل التالي كيفية قياس وتقدير حجم السيولة المناسب لشركات التأمين سواء من الناحية العلمية من خلال النماذج الرياضية المستخدمة في ذلك أو عرض الجانب العملي المطبق في شركات التأمين لتقدير السيولة المناسبة لشركات التأمين بالسوق المصري ومقاييس السيولة بكافة المؤسسات بصفة عامة وصناعة التأمين بصفة خاصة.

النماذج الرياضية المقترحة لتقدير حجم السيولة بشركات التأمين علمياً وعملياً

تبين لنا مما سبق أن السيولة النقدية هي أساس التدفق النقدي المتولد من عملية تحصل الأقساط بشركات التأمين، وهناك مصادر أخرى للسيولة مثل عائد الاستثمارات من كافة القنوات الاستثمارية المسموح لشركات التأمين الاستثمار من خلالها وفق النسب المحددة لها من هيئة الرقابة على

السيولة النقدية أساس التدفق النقدي المتولد من عملية تحصّل الأقساط..

التأمين، وأيضاً المتحصل من قضايا الرجوع على الغير طبقاً لمبدأ الحلول في الحقوق وأيضاً المتحصل من بيع المستنقذات والعوارية العامة وكذلك بيع بعض الأصول.

وتستخدم السيولة النقدية بشركات التأمين في عدة نواحي عملية يمكن حصرها على سبيل المثال كما يلي:

سداد الالتزامات أبرز استخدامات السيولة النقدية..

1 ــ سداد التزامات شركات التأمين أمام عملائها مثل التعويضات والأقساط المرتدة.

2 ــ سداد المصاريف العمومية والإدارية المتنوعة ومصاريف الإنتاج اللازمة لمباشرة النشاط.

3 ــ إنشاء استثمارات جديدة لتعظيم العائد من الاستثمارات.

4 ــ سداد أقساط إعادة التأمين.

ولتقدير حجم السيولة المناسب للبنود السابقة وغيرها من البنود الأخرى المتنوعة سنعرض فيما يلي أحد النماذج الرياضية والعملية التي تستخدم في تقدير هذا الحجم المناسب وأيضاً النسب المالية المستخدمة لقياس السيولة بشركات التأمين وأيضاً مقاييس السيولة بصفة عامة بكافة المؤسسات سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية.

أولاً: النماذج الرياضية المقترحة لتقدير حجم السيولة بشركات التأمين مع التطبيق على فرع التأمينات العامة:

تعرضت الكثير من الدراسات والأبحاث التأمينية[1] إلى عرض النماذج الرياضية التي تستخدم في تقدير صافي التدفق النقدي بشركات التأمين ومن بينها النموذج التالي:

---

[1] يمكن الرجوع إلى عدة مصادر من بينها:

- Fabiano Colombini and Simone Ce Carell, Op. Cit. pp. 88-90.
- Daykin C.D.; G.D. Bernsteins. M.Coutts, E.R.; F. Devitt, G.B.; Hey, Di, W. Reynolds and P.P. Smith, "Assessing the solvency and Financial strength of a general Insurance Company" Journal of the Institute of Actuaries, 1987.

NCFi: Pi + Divi + Cpi + Ali – Li – Exi

حيث أن:

- هي صافي التدفق النقدي لعام المحاكاة y : NCFi
- هي إجمالي الأقساط المحصلة خلال عام المحاكاة y : Pi
- هي إجمالي الإيرادات من محفظة الأسهم أثناء عام المحاكاة y : Divi
- هي إجمالي الفوائد من السندات خلال عام المحاكاة y : Cpi
- هي إجمالي عائدات تحويل الأصول إلى سيولة أثناء عام المحاكاة y : Ali
- هي إجمالي الخسائر التي حدثت أثناء عام المحاكاة y : Li
- هي إجمالي نفقات التشغيل التي دفعت أثناء عام المحاكاة y : Exi

ويتم استنتاج صافي التدفق النقدي بعد خصم الضريبة.

ملاحظات مختلفة على النموذج الرياضي لتقدير حجم السيولة..

ويلاحظ على النموذج الرياضي السابق عدة ملاحظات نذكر منها:

1 ــ تم اشتقاق المعادلة النهائية لصافي التدفق النقدي من تحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لشركة التأمين.

2 ــ تشمل التدفقات النقدية الداخلة كلاً من أقساط التأمين وعائد الاستثمارات والأصول التي يتم تحويلها إلى سيولة.

3 ــ تتكون التدفقات النقدية الخارجة من الخسائر المدفوعة للمطالبات ونفقات التشغيل.

4 ــ لم يأخذ النموذج في الاعتبار التدفق النقدي من عمليات إعادة التأمين.

- J. David Cummins, Martin, F. Croce and Richard D. Phillips " Regulatory Solvency prediction property liability Insurance: Risk based capital, Audit Ratios and Cash flow simulation ". The Journal of Risk and Insurance, Vol. 66, 1999.

وسنعرض فيما يلي كيفية تقدير السيولة بشركات التأمين بالمركز الرئيسي والفروع التابعة له.

ثانياً: تقدير حجم السيولة بشركات التأمين من الناحية العملية:

بعد عدة لقاءات مع المدراء الماليين بشركات التأمين المصرية لتحديد كيفية تقدير حجم السيولة الفعلي بشركات التأمين، تبين أنه لا يوجد قدر محدد، وبصورة دقيقة لحجم السيولة النقدية المطلوبة لسداد الالتزامات الكلية بشركات التأمين ولكن الأمر يعتمد على كفاءة المدير المالي لشركة التأمين ومقدرته في توجيه التدفقات النقدية المتولدة من عملية التحصيل في القنوات الاستثمارية المناسبة والتي يمكن من خلالها تحقيق أقصى عائد وبما لا يؤثر على مقدرة الشركة في سداد التزاماتها وهو ما يسمى التوفيق بين الربحية والسيولة.

لا يوجد قدر محدد لحجم السيولة المطلوبة.. والأمر يعتمد على كفاءة المدير المالي..

ويعتمد المدير المالي في ذلك على عدة نقاط عملية هامة نذكر منها ما يلي:-

1 ــ التنسيق المستمر مع عدة أطراف داخل الشركة وخارجها مثل:

أ ــ خزائن التحصيل بكافة الفروع والمناطق ومواقاة المدير المالي يومياً بالإيداعات التي تتم بالبنوك.

ب ــ الأقسام الفنية والمالية لمعرفة موقف وحجم التعويضات الجاري اعتمادها والتاريخ التقريبي لسدادها وهكذا بالنسبة لحجم ملفات التعويضات لأكثر من خمسين ألف جنيه مثلاً.

ج ــ معرفة يومية برصيد حساب الشركة الجاري بكل بنك (السيولة الفعلية).

2 ــ التنسيق المستمر مع مسؤولي البنك أو البنوك التي تتعامل معها شركات التأمين بشأن:

أ ــ الإسراع في إضافة قيم الشيكات المودعة بحساب الشركة للتحصيل.

ب ــ إبلاغ الشركة فوراً في حالة عدم كفاية الرصيد بالحساب الجاري لسداد الشيكات المقدمة لسرعة التصرف دون أن يشعر العميل.

ج ــ إنشاء إيداعات ثابتة مجزأة لمدد قصيرة بقدر من رصيد السيولة الفعلية بكل بنك يسمح لتسييل إحداها عند وجود عجز في السيولة.

د ــ النظر في تحديد هذه الإيداعات الثابتة المجزأة كل فترة لمدد طويلة عندما تسمح ظروف السيولة بذلك.

ونعرض فيما يلي التطبيق العملي لكيفية تقدير السيولة النقدية الأسبوعية بسجل السيولة كما يحدث بشركات التأمين المصرية بفرع التأمينات العامة.

رصيد الأسبوع السابق	× × ×	
يضاف		
ــ المتحصلات	× ×	
ــ الشيكات المرتدة المحصلة	× ×	
ــ تحصيلات أخرى	× ×	
الإجمالي (1)	× × ×	× × × ×
يخصم منه:		
ــ الشيكات الصادرة	× ×	
ــ الشيكات المرتدة	× ×	
الإجمالي (2)	× × ×	× × ×
بطرح 1 ــ 2 رصيد السيولة الدفترية		× × ×

وهو يساوي رصيد السيولة الفعلية في البنوك.

ويلاحظ أن جميع الأعمال السابقة تتم في الفروع المركزية للشركة ثم يلي ذلك إجراء آخر يتم في القطاع المركزي لشركات التأمين وهو إعداد مركز سيولة أسبوعي تجميعي للمراكز التابعة لشركة التأمين كما يلي:

بيان بالسيولة المجمعة للشركة

	دفترية	فعلية
سيولة فرع أ	–	–
سيولة فرع ب	–	–
سيولة فرع جـ	–	–

إجمالي السيولة الدفترية بشركات التأمين = إجمالي السيولة الفعلية بالبنوك

ويجب على المدير مراعاة ما يلي:

1 ــ إعادة النظر فيما يتم ربطه من إيداعات ثابتة حيث يتم تجميعها في تاريخ استحقاق معين وبسعر مميز.

2 ــ توجيه المتحصلات وبصفة مستمرة إلى قنوات استثمارية مناسبة في معظم الأحيان.

3 ــ التدخل في الوقت المناسب لتسييل إيداعات الفروع بعد التنسيق مع التزام المركز الرئيسي مثل سداد أقساط إعادة تأمين صادر أو سداد استحقاقات مصلحة الضرائب مثلاً.

4 ــ للوفاء بشروط هيئة الرقابة على التأمين بالنسبة لالتزامات الشركة تجاه حملة الوثائق، يتم تخصيص ودائع معينة في حدود المبلغ المطلوب ولا يجوز التصرف في هذه الودائع إلا بناءً على موافقة هيئة الرقابة على التأمين ويتم إبلاغ ذلك صراحة للبنك أو البنوك المتعامل معها.

ونشير في النهاية إلى أن كلاً من النماذج الرياضية المستخدمة في تقدير حجم السيولة من الناحية العلمية وأيضاً الأسلوب العملي المطبق حالياً بشركات التأمين المصرية يعكس فقط مقدار السيولة المتاح لدى شركات التأمين. ويبقى السؤال الهام وهو: **هل هذا القدر من السيولة المتاح لدى شركات التأمين طبقاً للأساليب السابق عرضها كاف أم دون الكفاية أم فوق الكفاية لمقابلة التزامات شركات التأمين السابق عرضها؟**

كل النماذج المستخدمة في تقدير حجم السيولة تعكس مقدار السيولة المتاح..

إن الإجابة على هذا السؤال يستلزم عرض مقاييس السيولة المتعارف عليها في التحليل المالي باستخدام النسب المالية بكافة المؤسسات بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة

مقاييس السيولة:

أولاً: المستخدمة في كافة المؤسسات سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية:

من أهمها:

لمعرفة كفاية حجم السيولة يجب استخدام مقاييس السيولة..

1 ـــ **نسبة التداول:** وتقيس مدى كفاية الموجودات المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل على المؤسسة.

2 ـ نسبة السيولة السريعة: وتقيس مدى كفاية الموجودات المتداولة باستثناء البضاعة والمدفوعات مقدماً لتغطية الديون قصيرة الأجل على المؤسسة.

3 ـ **صافي رأس المال العامل:** وتقيس الفرق الكمي بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة.

4 ـ **معدل دوران الموجودات المتداولة:** ويقيس السرعة التي تتحول بها الموجودات المتداولة إلى نقد.

5 ـ **معدل دوران الحسابات المدينة والبضاعة:** ويقيس السرعة التي تتحول معها موجودات المؤسسة من بضاعة وديون إلى نقد.

وسنعرض فيما يلي مقاييس السيولة العالمية المستخدمة بشركات التأمين:

ثانياً: مقاييس السيولة بشركات التأمين:

للنشاط التأميني صفات وخصائص تميزه عن بقية الأنشطة الأخرى..

إن النشاط التأميني له صفات وخصائص تميزه عن بقية الأنشطة الأخرى وبالتالي يتم قياس السيولة له عن طريق نسب أخرى تقيس السيولة طبقاً لنظام الإنذار المبكر (EWS) The Early Warning System والذي يرجع الفضل في تطبيقه إلى اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا(NAIC) The National Association of Insurance Commissioners. فقد قام الاتحاد بتطوير نظام المعلومات الخاص بالإشراف على التأمين حيث بدأ تطبيقه

اعتباراً من عام 1973 بحيث يكون للشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب وفقاً لهذا النظام الأولوية في فحص مراكزها المالية.

توجد مقاييس معيارية تعتمد على المقارنة بين الشركات المتعثرة وذات الملاءة..

وقد تم وضع عدة مقاييس معيارية لهذه النسب بناءً على خبرة السوق الأمريكي وذلك من خلال المقارنة بين الشركات ذات الملاءة المالية وتلك التي واجهت عسراً مالياً. وفيما يلي النسب الخاصة بالسيولة بشركات التأمين:

$$1- \text{ إجمالي الخصوم إلى الأصول السائلة} = \frac{\text{الخصوم}}{\text{الأصول السائلة}} \times 100$$

والحد الأقصى لهذه النسبة هو 105%.

$$2- \text{ رصيد الوكلاء إلى الفائض} = \frac{\text{رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل}}{\text{الفائض}} \times 100$$

والحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 40%

ختاماً تحتاج السيولة دائماً إلى إعداد دراسات بصفة مستمرة حتى لا يحدث لدى شركات التأمين ما يسمى بالعسر الفني والذي قد يتحول إلى عسر حقيقي في بعض الأحيان وقد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية تؤثر على سمعة شركات التأمين من ناحية مصداقيتها في سداد التزاماتها تجاه العملاء وعلى الأخص عند تحقق حوادث لديهم، حتى تتمكن شركات التأمين من تفعيل مبدأ التعويض والذي يهدف إلى إرجاع المؤمن له لنفس الموقف المالي الذي كان عليه قبل تحقق الحوادث[1].

تحتاج السيولة إلى إعداد دراسات بصفة مستمرة كي لا يحدث العسر المالي..

---

[1] راجع في ذلك:

- Scott E. Harrington and Greogry R. Neihous, "Risk Management and Insurance", New York , Mc Grow-Hill, 1999, pp. 102-103.
- C Arthur Williams, J.r. *et al.*, Risk management and Insurance" , New York, Mc Grow-Hill, Inc, 1995, pp. 357-358.

وسنعرض بالفصل التالي استراتيجية عملية وعلمية مقترحة لإدارة ومعالجة الأزمات المالية بشركات التأمين المصرية وعلى الأخص بفرع التأمينات العامة وذلك قبل حدوث مثل هذه الأزمات وأيضاً أثناء حدوثها وأخيراً بعد وقوعها حتى لا تتأثر شركات التأمين المحلية أو العالمية مستقبلاً بمثل هذه الأزمات لأن صناعة التأمين تعتبر أحد أهم دعائم الاقتصاد القومي للبلاد سواء كانت من الدول النامية أو المتقدمة.

توصيات البحث:

توجد استراتيجية متكاملة لإدارة الأزمات المالية بشركات التأمين..

لتحقيق هدف البحث وهو إدارة الأزمات المالية بشركات التأمين من خلال معالجة مشكلة عدم توافر السيولة في الوقت المناسب، هناك استراتيجية متكاملة يمكن من خلالها إيجاد حلول مناسبة وقابلة للتطبيق بشركات التأمين المصرية مع التطبيق على فرع التأمينات العامة، وفيما يلي أهم بنود هذه الاستراتيجية:

- **أولاً:** الإجراءات الواجب اتخاذها لمنع حدوث أزمات مالية وهي تتعلق بكل من سياسة الاكتتاب، والتسويق، والمعاينة، والاستثمار، وتقدير حدود الاحتفاظ، ودقة المخصصات الفنية، والاهتمام بالعناصر البشرية المحركة لكافة الأعمال الفنية السابقة.
- **ثانياً:** الإجراءات الواجب اتخاذها أثناء حدوث أزمات مالية وتتمثل في التنسيق المستمر مع الإدارات الفنية والمالية والبنوك قبل تسليم الشيكات لأصحاب التعويضات المستحقة وإعداد الكوادر البشرية المدربة على إدارة الأزمات المالية أثناء حدوثها.
- **ثالثاً:** الإجراءات الواجب اتخاذها بعد حدوث أزمات مالية وتتمثل في التفاوض مع العملاء لجدولة مستحقاتهم أو الاقتراض من المصارف أو الاندماج مع شركات تأمين أخرى أو تنفيذ بعض المقترحات التي تراها قيادات الشؤون المالية والفنية مناسبة في ذلك الوقت لمواجهة الآثار الناتجة عن حدوث مثل هذه الأزمات المالية بشركات التأمين حالياً أو مستقبلاً.

* * *

104
الرائد العربي
شتاء
2010

«واقع التأمين البحري في ضوء التبادلات العالمية»

إعداد: سعد جواد علي*

المقدمة:

مما لا شك فيه أن المتغيرات العالمية في السنوات الأخيرة قد أثرت على أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وصنعت مفاهيم جديدة، ودفعت بالباحثين والمهتمين إلى استقراءات مختلفة حول وقائع استجدت في حياة الإنسانية، وعلى سبيل المثال فإن ازدياد معدلات التلوث في الجو وارتفاع درجة حرارة الأرض والتبدلات المناخية التي اجتاحت العالم وما نتج عن ذلك أدت إلى زيادة في حدوث الكوارث الطبيعية وتعرض مناطق من العالم إلى عواصف وأعاصير وفيضانات كانت تعرف في السابق بمناطق آمنة، فقد شهدنا هطولات مطرية شديدة في مناطق كانت تعاني من شح في الأمطار. كل ذلك وغيره أدى إلى نتائج كارثية أثرت على اقتصاديات عدد كبير من الدول، وباعتبار أن التأمين يعتبر من الأنشطة الاقتصادية العالمية فقد تأثر بهذه المتغيرات، هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية التي نشأت عن الأزمة المالية العالمية والتي بدأت في عام 2008 ولا تزال آثارها واضحة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نتناول في هذا البحث واقع التأمين البحري في ظل المتغيرات التي أشرنا لها:

لا تزال آثار الأزمة العالمية واضحة على مختلف القطاعات..

* مدير التأمين البحري في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

تأمين البحري:

لسنوات عديدة كان يعرف عن التأمين البحري بأنه مستقر إلى حد ما من حيث الأسعار التأمينية والسعات الاكتتابية المتاحة في السوق، إلا أننا قد لمسنا بعض التبدلات والتي بدت جلية لدى تجديد العقود في عام 2009. بسبب تشدد شركات إعادة التأمين في منح سعات اكتتابية وتسهيلات اتفاقية وفرض شروط صارمة على شركات التأمين كتخفيض معدلات العمولات أو فرض استثناءات على أخطار معينة او تحديد معدلات للأسعار المقبولة من أجل منح تغطيات إعادة تأمين تلبي حاجات شركات التأمين، وكذلك شهدنا تشدداً كبيراً لدى شركات الإعادة في منح أغطية زيادة الخسارة، وقد لمسنا زيادة كبيرة قد طرأت على أغطية الحماية، وربما زادت الأسعار بمقدار الضعف أو أكثر من ذلك، والحقيقة فإن هذا التشدد قد جاء على خلفية الانخفاض الكبير الذي حدث في عائدات الاستثمار لدى شركات الإعادة والتي أرادت من خلال رفع الأسعار تعويض الخسائر الاستثمارية والتي نشأت بالطبع عن الأزمة المالية العالمية وما أحدثته من ركود أو جمود الحركة التجارية العالمية، وهذا الجمود في حقيقة الأمر قد أدى إلى انخفاض الأسعار التأمينية بالنسبة لتأمينات البضائع بسبب ضعف التبادل التجاري واشتداد المنافسة بين شركات التأمين في الحصول على الزبائن، وبنفس الوقت الصعوبات التي واجهتها تلك الشركات في الحصول على تسهيلات من معيدي التأمين. وقد لاحظنا في عام 2009 انخفاضاً كبيراً في معدلات الاحتفاظ لدى شركات التأمين نظراً لأن تسعير وثائق التأمين لم يكن على أسس فنية، لهذا فقد كان هنالك مخاوف كبيرة لدى تلك الشركات في الاحتفاظ بالأخطار، هذا إضافة إلى التبدلات المناخية التي أفقدت المكتتبين بالأخطار القدرة على تحديد معدلات التعرض، وبالتالي فقد ارتأت تحميل معيد التأمين أكبر نسبة من هذه الأخطار، وبنفس الوقت فإن معيدي التأمين قد أحجموا عن تقديم سعات اكتتابية إضافية عما هو متاح في

تبدلات طرأت على قطاع التأمين البحري بسبب تشدد شركات الإعادة..

عام 2009 يشهد انخفاضاً في معدلات الاحتفاظ لدى شركات التأمين..

السوق، وبدأنا نلمس تقليص الحدود الاكتتابية في العمليات الاتفاقية وزيادة ملحوظة في عمليات إعادة التأمين الاختياري، فقد لجأت شركات التأمين إلى توزيع العديد من أغطية التأمين على أساس اختياري، رغبة منها تجنيب محافظ أعمالها الاتفاقية أخطاراً غير مسعّرة فنياً، أو خشية حدوث خسائر اكتتابية تؤثر على نتائج محافظها الاتفاقية ويجعلها تواجه صعوبات مع معيدي التأمين لدى تجديد هذه الأعمال، أو بسبب قدم أعمار السفن الناقلة وعدم وجود تصنيف عالمي لها. علماً أن معظم شركات الإعادة تحجم عن قبول سفن قديمة وغير مصنعة لدى منح تسهيلات اتفاقية لشركات التأمين.

معظم شركات الإعادة تحجم عن قبول سفن قديمة..

أما سوق تأمين المسؤوليات فقد شهد تشدداً ملحوظاً في عام 2008 إلا أننا نادراً ما نجد انخفاضاً في أسعار هذه التغطيات، بالرغم من وجود طاقات استيعابية كبيرة في السوق، ولكن لاحظنا وجود إحجام عن منح تغطيات لأخطار ذات أسعار منخفضة، وكنتيجة لذلك فإن أغلب أغطية المسؤوليات قد تم تجديدها على أساس نفس الشروط بدون أية تعديلات، فقط الأغطية التي تعرضت لحوادث فقد تم زيادة الأسعار التأمينية لها بمعدل 5%. وبشكل عام يمكننا القول بأن تأمين المسؤوليات قد شهد زيادة في الأسعار التأمينية في عام 2009. وقد لمسنا طرح منتجات جديدة كوثيقة تأمين مسؤوليات العاملين أو ما يعرف بـــ «Marine operator liability» والتي تم طرحها من قبل: «Travelers syndicate»، وهنالك وثيقة أخرى جديدة تمنح مستأجر السفينة تغطية لخسارة النولون بسبب عمليات القرصنة وقد تم طرح هذه الوثيقة من قبل «Michael Else»، وأخيرا يمكن أن نؤكد بأن الطاقات الاستيعابية الكبيرة المتاحة في سوق تأمين المسؤوليات لم تؤدِ إلى انخفاض الأسعار التأمينية بالنسبة لهذا النوع من التأمين.

ومن ناحية ثانية، لمسنا تشدداً كبيراً من قبل أندية الحماية والتعويض وذلك بسبب تعرض هذه الأندية لخسائر كبيرة في السنوات الأخيرة لهذا فقد ارتفعت الأسعار التأمينية بالنسبة للأغطية التي تمنحها هذه الأندية لدى تجديد العقود في عام 2009.

تعرض أندية الحماية والتعويض لخسائر كبيرة دفعها إلى التشدد ورفع الأسعار..

أما فيما يتعلق بتأمين أجسام السفن فقد بقي مستمراً بنفس النهج الذي كان عليه في عام 2007 و2008، مع ازدياد في عدد الوحدات البحرية الجديدة وارتفاع القيم التأمينية، إلا أنه لاحظنا في الربع الأخير من عام 2008 بدأت القيم التأمينية بالانخفاض واستمر هذا الوضع في عام 2009، ذلك إن عقود تأجير السفن قد تم تجديدها بشروط أقل نفعاً من السابق بسبب الانخفاض الكبير الذي طرأ على أجور الشحن، هذا بالإضافة إلى الأزمة التي طرأت عن نشاط عمليات القرصنة في أنحاء مختلفة من العالم، وبشكل خاص في خليج عدن، وأصبح من الواضح بأن خطر القرصنة بات مدرجاً في أغلبية وثائق التأمين التي تغطي الأجسام والآليات، وقد تم تسديد مبالغ طائلة كفدية لتحرير السفن من أيدي القراصنة واعتبر هذا الإجراء فنياً على أنه عوارية عامة، وتشير الإحصائيات إلى سداد مبلغ يزيد عن 30 مليون دولار أمريكي لتحرير عدد من السفن تم احتجازها من قبل قراصنة صوماليين، ولم تكن هذه الدفعات متوقعة بالنسبة للمكتتبين بأخطار أجسام السفن، ولدى تجديد العقود اشترطت شركات الإعادة استثناء خطر القرصنة من هذه الأغطية، والحقيقة فقد طرأت زيادة في أسعار أغطية تأمين الأجسام، والآليات بنسب تراوحت ما بين 2.50 إلى 5% بالنسبة للعمليات التي أظهرت نتائج إحصائية جيدة، وأكثر من ذلك بالنسبة للعمليات التي تعرضت إلى خسائر.

الانخفاض على أجور الشحن أدى إلى إعادة النظر بعقود تأجير السفن..

ومن ناحية ثانية، فقد لوحظ وجود نقص في طواقم عمال السفن بسبب انخفاض النشاط التجاري من جهة وانخفاض أجور الشحن من جهة ثانية، الأمر الذي دفع بمالكي السفن إلى تسريح عدد من العمال.

هذا إضافة إلى التعقيدات الإلكترونية في السفن الحديثة الصنع والتي أدت إلى زيادة في كلف الإصلاح، الأمر الذي دفع بالمكتتبين بالأخطار إلى المطالبة بزيادة حدود الاستقطاعات في أغطية تأمين الأجسام والآليات.

جمود كبير في تأمينات بناء السفن نظراً للأزمة التجارية..

ومن ناحية أخرى، نجد أن هناك جموداً كبيراً في تأمينات بناء السفن أو ما يعرف بـ «Shipbuilders» نظراً للأزمة التجارية وانخفاض معدلات النشاط الاقتصادي، لهذا فإن عمليات بناء السفن قد تراجعت بسبب إلغاء العديد من عقود البناء، وبالمقابل لمسنا ازدياد الإقبال على بناء اليخوت بدلاً من السفن التجارية.

وقد شهد عام 2009 زيادة ملحوظة في التعويضات الناشئة عن إصلاح السفن، ذلك إن مالكي السفن قد استغلوا فترة الجمود التجاري وانخفاض أسعار الشحن من أجل القيام بإصلاح سفنهم، الأمر الذي أدى إلى ازدياد معدلات المطالبات بالنسبة لأغطية الأجسام والمسؤوليات.

الأسعار مستقرة في سوق تأمين اليخوت..

أما فيما يتعلق بسوق تأمين اليخوت فقد بقيت الأسعار التأمينية مستقرة في عام 2009 مقارنة بعام 2008 بسبب ندرة الخسائر التأمينية بالنسبة لهذه الأخطار، وبناء عليه فقد انخفض معدل الاستقطاع من 0.50% من القسيم التأمينية إلى 0.40%، وقد لاحظنا زيادة في الطاقات الاستيعابية بالنسبة لهذه الأخطار بسبب النتائج الإحصائية الجيدة، ولكن بقي هنالك مخاوف لدى المكتتبين من عمليات القرصنة وبشكل خاص في خليج عدن، حيث تعرض اليخت «Ponant» إلى عملية قرصنة لدى مروره في خليج عدن حيث تم احتجازه من قبل قراصنة صوماليين مع طاقمه المؤلف من 30 عاملاً على متنه. بشكل عام فإن نتائج هذه الأخطار الإيجابية قد شجعت شركات التأمين على الإقبال لمنح أغطية تامينية مع وجود سعات اكتتابية كافية في السوق.

ومن ناحية ثانية، نجد أن الأسعار التأمينية لأغطية الحرب أجسام سفن قد بقيت نسبياً مستقرة مع وجود ضغوط كبيرة لإجراء تخفيضات بسبب الطاقات الاستيعابية المتاحة بالسوق والربحية الجيدة التي حققتها هذه الأغطية. إلا أن نشاط القراصنة

الصوماليين والخسائر التي تعرض لها السوق بسبب عمليات القرصنة قد فرضت معدلات معينة من الأقساط الإضافية، وبالرغم من كافة الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول للقضاء على القراصنة لا تزال عمليات القرصنة مستمرة ولكن بوتيرة أقل من السابق. ولاحظنا انخفاض الحركة الملاحية في قناة السويس، حيث بلغ معدل الانخفاض حوالي 20% بسبب إحجام مالكي السفن عن إرسال سفنهم عبر قناة السويس إلى البحر الأحمر خشية من تعرضها إلى عمليات قرصنة في خليج عدن تحديداً، وفي النصف الثاني من عام 2009 لاحظنا بأن نسبة كبيرة من تأمين الأجسام والآليات التي تم تجديدها خلال هذه الفترة قد استثنت خطر القرصنة، وتم ترحيل هذا الخطر إلى وثائق الحرب، إلا أن المكتتبين بأخطار الحرب قد واجهوا مشكلة حول تقييم التعويضات على أنها هجمات إرهابية أو عمليات قرصنة، والحقيقة فإن المكتتبين بأخطار الحرب لا يعتبرون القرصنة على أنها عمليات حربية، لهذا فإن بعضهم قد اعترض على إدراج هذا الخطر ضمن وثيقة الحرب.

عمليات القرصنة تفرض معدلات معينة من الأقساط الإضافية..

وأخيراً فإننا نتوقع ألاّ تكون هنالك تغيرات جذرية في ملامح سوق تأمين البحري بالنسبة لعام 2010 مقارنة بعام 2009، إلا أنه من المتوقع حدوث زيادة في النشاط التجاري بسبب تراجع الأزمة المالية.

توقعات باستقرار سوق التأمين البحري عام 2010..

* * *

المراجع

Marlcet Marine Report Daivd Owen

104
الرائد العربي
شتاء
2010

تأمين المؤشرات في مواجهة تغيرات المناخ

إعداد: د. غسان عز الدين(*)

تكبّد ظروف الطقس القاسية المزارعين الكثير من الخسائر في كل مكان من العالم. ففي البلدان المتطورة، يستطيع المزارعون شراء وثائق تأمين غرضها التعويض عن المحاصيل في مواسم الحصاد السيئة لمساعدتهم على تدبير أمورهم في تلك المواسم. وقبل فترة ليست ببعيدة وفي الدول النامية التي لا يتوفر فيها ــ إلا نادراً ــ التأمين ضد مواسم الحصاد السيئة، لم يتوفر أمام المزارعين المعدمين أي بديل سوى تحمل المخاطر، وما قد يواكب ذلك من وقوعهم في مستنقع الفقر..

وفي يومنا هذا هناك أداة حديثة نسبيا تدعى تأمين المؤشرات، التي قد تزود المزارعين وغيرهم من المعرضين للأخطار حول العالم بوسيلة منخفضة السعر لتدبر وتدارك آثار ظواهر المناخ المتغير والمتبدل على لقمة عيشهم وكسب أرزاقهم في الوقت الحالي ومستقبلا.

وقد يجعل الاستقرار الاقتصادي للمزارعين، وهو أحد مزايا هذا التأمين، المقرضين أكثر استعدادا لتقديم القروض بما يجيز للمزارعين بين ليلة وضحاها أن يستثمروا في شراء البذور والأسمدة والمعدات الزراعية، وبالتالي زيادة إنتاجيتهم الزراعية، وأن يبدأوا بزيادة غلالهم في موسم حصاد تلو الآخر، وأن ينتشلوا أنفسهم من مخالب الفقر في البلدان النامية.

(*) باحث اقتصادي.

المفهوم:

بالتالي يمكن القول أن تأمين المؤشرات هو نوع من أنواع التأمين الذي يرتبط بجدول مؤشرات موضوعية قابلة للقياس مثل درجة حرارة الجو ومعدل هطول الأمطار ونسبة الرطوبة وناتج المحاصيل الزراعية، بدل الاعتماد على قياس الخسائر فحسب. وأكثر التطبيقات شيوعا في الدول النامية حتى الآن هي استخدام إجمالي هطول الأمطار في التأمين ضد الخسائر في المحاصيل الزراعية الناجمة عن الجفاف. فشركات التأمين تستخدم المعلومات التي تجمعها أجهزة قياس نسبة هطول الأمطار القريبة من حقول المزارعين لحساب نسبة هطول الأمطار. فإذا ثبت خلال فترة معينة أن إجمالي معدل هطول الأمطار يقل عن الكمية المتّفق عليها، فإن المزارع يحصل على تعويض من شركة التأمين.

تأمين المؤشرات هو نوع من أنواع التأمين المرتبط بمؤشرات قابلة للقياس..

قياس هطول الأمطار:

وفي التأمين التقليدي ضد مواسم الحصاد الرديئة، يدفع المزارع مبلغا من المال يعرف بقسط التأمين إلى شركة تأمين لحماية نفسه ضد المحصول الضعيف أو خسارة محاصيله. وإذا حصل شيء من هذا القبيل يرفع المزارع استمارة مطالبة بالتعويض وعندها توفد الشركة مسؤولا إلى المزرعة لتقدير الخسارة وتقرير حجم التعويض الذي ستدفعه الشركة إلى المزارع المتضرر.

وقد شكل الغش والتزوير في المطالبات بالتعويض مشكلة، أو ما يكنّى بلغة صناعة التأمين بالأخطار الأخلاقية، لأن ما يتقاضاه المزارع من تعويض لقاء خسارة محصول يمكن أن ينال من حوافز المزارع كي ينتج محصولا جيدا. وهذا الخطر، بالإضافة إلى ضرورة أن يتفقد موظفو التأمين المزارع لتقدير الخسائر والتثبت من كل مطالبة، يدفعان إلى رفع أقساط التأمين.

الغش والتزوير في المطالبات مشكلة وخطر أخلاقي..

ويقول دانيال أوزغود، الباحث المشارك في مجال النماذج الاقتصادية والمناخ في معهد الأبحاث الدولي: "هذه مشكلة منتشرة في العالم أجمع. لكن بوجود تأمين المؤشرات يدفع المزارع قسطا بسيطا جدا لوقاية نفسه ضد خسارة محصول نتيجة للجفاف، على سبيل المثال، وهو الأكثر شيوعا في الدول النامية. وعوضا عن دفع تعويض لمزارع يتعلق بخسارة محصول فإن التعويض يكون مرتبطا بمؤشر الطقس وفي هذه الحالة، كمية هطول الأمطار."

بوجود تأمين المؤشرات يدفع المزارع قسطاً بسيطاً..

مؤشر الطقس:

ولغرض تحديد دفعات التعويض تحتسب شركة التأمين كمية الأمطار مستخدمة بيانات من مقاييس هطول الأمطار بالقرب من مزرعة المزارع المؤمن. وإذا أشارت البيانات من مقياس المطر إلى أن كمية المطر هي دون مستوى معين ومعلن عنه مسبقا، تدفع شركة التأمين تعويضا إلى المزارعين.

وعن ذلك يقول أوزغود: "ما نقوله هو التالي: عوضا عن تعويض المزارعين على خساراتهم نمنحهم دفعات حينما يحدث شيء ما يتسبب في خسارة محاصيلهم. وميزة هذه الطريقة هي أنه إذا كنت متيقنا من كمية المطر لا توجد طريقة يمكن للناس أن يغشوا أو يحتالوا للحصول على تعويض مالي. وهذا سيسهل بكثير عمل موظفي شركات التأمين الذين يتولون تقدير حجم الخسائر، إذ لن يتعين عليهم الذهاب للتحقق مما إذا كانت المحاصيل قد فُقدت بالفعل".

كما يمكن تسديد التعويضات المالية للمؤمنين بسرعة مما لا يضطر المزارعين لبيع معدات الغرس للحصول على نقد أو لذبح مواشي أو دواب الحرث للحصول على الغذاء وهي تدابير ستؤثر على قدرتهم على الزراعة وستعرضهم للفقر.

تسديد التعويضات المالية بسرعة لا يساعد المزارعين على الاستمرار.

لكن لأداة التأمين المستحدثة هذه بعض العيوب كما يشير أوزغود الذي يضيف أن: تأمين المؤشرات وسيلة مستجدة وتقتضي وقتا

وموارد لشرح كيفية عملها للمزارعين ما يعرف بـــ "خطر أساسيات التعويض" حينما لا تساير دفعات التأمين الخسائر الفعلية.

وأضاف أوزغود قائلا في مقابلة مع صحفية لأحد المواقع الالكترونية: "إذا كانت مزرعتي واقعة بعيدا عن مقياس المطر وكان هذا المقياس في مواجهة منطقة جفاف في الوقت الذي لا تواجه فيه مزرعتي جفافا أو إذا واجهت أنا جفافا ومقياس المطر عكس ذلك، فإنني لن أتمتع بتغطية التأمين. وستكون هناك دفعات لن أكون بحاجة إليها لأن معادلة الاحتساب لن تكون متقنة. وسأضطر لدفع مبلغ إضافي في أقساط التأمين بسبب التعويض المالي الذي أكون قد تلقيته".

تـــأمين المؤشـــرات أداة يمكـــن الاعتمـــاد عليهـــا..

وفي هذا المجال يقول العالم والباحث المشارك في دراسات المناخ والنماذج الاقتصادية بمعهد الأبحاث الدولية للمناخ والمجتمع دانيال أوزغود :"إن تأمين المؤشرات أداة يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر من التأمين العادي، ويمكن تطبيقها بأسلوب يتصف بدرجة أكبر من المسؤولية والاستراتيجية. وهي تفتح الباب لجزء كبير من العالم. فهي تسمح للمزارعين بأن يكون لديهم تأمين، وبالتالي يستطيعون القفز خارج مصيدة الفقر، ويكون ذلك عادة بإتاحة الفرصة لهم للحصول على الائتمان".

يمكـــن اســـتخدام تـــأمين المؤشـــرات لمجموعـــة مـــن المشاكل الناجمة عـن المنـاخ..

ويمكن استخدام تأمين المؤشرات بالنسبة لمجموعة من المشاكل الناجمة عن المخاطر المتعلقة بالمناخ، مثل فقدان المحاصيل الزراعية بسبب الجفاف أو فقدان الماشية بسبب البرودة الشديدة في فصل الشتاء، أو الخسائر الناجمة عن العواصف والأعاصير. ويمكن شراء هذا النوع من التأمين على مستويات متعددة من مستويات المجتمع ــ على مستوى صغار المزارعين، أو البنوك، أو تجار المواد الأساسية للصناعة، أو المنظمات غير الحكومية، أو الحكومة بغرض الإغاثة من الكوارث.

ونظرا لأن الحكومات وهيئات الإغاثة تكون هي التي تتحمل نفقات مواجهة الكوارث الواسعة النطاق، فقد اتجهت إلى شراء وثائق التأمين المرتبطة بمؤشرات

الأحوال الجوية، والتي تدفع تعويضات حينما تؤدي تطورات الأحوال الجوية الغير عادية إلى حدوث كوارث.

وأعطى العالم والباحث أوزغود مثالا على ذلك بقوله: "أشهر تطبيق لذلك كان في إثيوبيا، حينما اشترى برنامج الغذاء العالمي وحكومة إثيوبيا تأمين المؤشرات على إجمالي هطول الأمطار في فترة محددة.

التأمين ضد الجفاف المدمر يكون غالبا أكبر من طاقة الميزانية القومية..

وأضاف أن هذا التأمين ضد الجفاف المدمر الذي تكون الخسائر الزراعية الناجمة عنه في غالبية الأحيان أكبر من طاقة الميزانية القومية. فإذا حدث هذا النوع من الجفاف فإن شركة التأمين تدفع تعويضا كبيرا يوفر للحكومة الميزانية اللازمة لمواجهة الكارثة على نطاق واسع".

وتوجد دراسات لحالات أخرى في مطبوعة نشرها المعهد بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة أوكسفام أميركا، وسويس ري، والإدارة القومية للمحيطات والغلاف الجوي، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، وبرنامج الغذاء العالمي، والمطبوعة بعنوان: (تأمين المؤشرات ومخاطر المناخ: احتمالات التنمية والتحكم في الكوارث)، وتضمنت الحالات التالية:

1 ــ برنامج لتفادي المخاطر الناجمة عن الجفاف على المستوى القومي بدأ في ملاوي في العام 2008، وهو الآن في عامه التجريبي الأول. والخطر الماثل في هذه الحالة هو الجفاف، والمؤشر المستخدم في قياسه هو معدل هطول الأمطار المرتبط بإنتاج الذرة.

2 ــ برنامج تأمين ضد الكوارث يشمل 16 دولة من دول البحر الكاريبي، بدأ منذ العام 2007. والخطر الماثل في هذه الحالة هو العواصف والأعاصير والزلازل، والمؤشرات المستخدمة في قياسها هي سرعة الرياح واهتزازات الكرة الأرضية.

3 ــ برنامج للتأمين على الماشية بدأ في منغوليا في العام 2006 أصبح عدد المستفيدين منه 4,100 شخص بحلول العام 2008. وكان الخطر الذي تم التأمين ضده هو فقدان أعداد كبيرة من المواشي بسبب الظروف الجوية القاسية، وكان المؤشر المستخدم في قياسه هو معدل نفوق قطعان الماشية.

وطبقا لما يقوله أوزغود فإن تأمين المؤشرات أصبح "نوعا من أنواع الروتين" في الهند نظرا لوجود العديد من صغار المزارعين، وفي المكسيك بالنسبة لنظم الحكم. لكنه أشار إلى أن تأمين المؤشرات "بالنسبة لبقية العالم ما زال في طور الاستكشاف. فإننا لم نتيقن بعد مما إن كان له تأثير على الفقر، كما أننا نريد البحث في العلاقة بين تأمين المؤشرات وتغيرات المناخ، حينما تحدث تغيّرات في المناخ".

أصبح تأمين المؤشرات نوعاً من أنواع الروتين..

انتشار تأمين المؤشرات في العالم:

يرى أوزغود أن تأمين المؤشرات سينتشر إلى مناطق أخرى في العالم بمرور الزمن كوسيلة ممكنة تستطيع بها شعوب العالم أن تساعد بعضها في السيطرة على تغيرات المناخ غير العادية المتوقع أن تجلبها تغيرات المناخ في العالم.

وقال "نظرا لحدوث ظواهر مثل النينيو والنينيا ــ هذه التذبذبات ــ فإننا نعلم أنه عندما تحدث ظواهر حادة غير عادية مثل الجفاف في منطقة من مناطق العالم، فإنها على الأرجح لا تحدث في مناطق أخرى."

وتتحدد ملامح ظاهرة النينيو في أغلب الأحيان بحدوث دفء غير عادي في درجة حرارة مياه المحيط عند المنطقة الاستوائية بالمحيط الهادئ؛ أما ظاهرة النينيا فهي تحدث برودة غير عادية في مياه المحيط بالمنطقة ذاتها. وحدوث الظاهرتين بالتبادل وهو ما يعرف باسم (التذبذب الجنوبي للنينيو) ينتج عنها فيضانات وجفاف وتغيرات مزعجة أخرى في أنحاء متفرقة من العالم.

وتستخدم شركات التأمين فكرة التذبذب لتكوين تأمين جماعي ــ تكوين جماعات من شركات التأمين المهددة بالتعرض لخطر مشترك محدد. بحيث يتم تقسيم خطر الخسائر الكبيرة على عدد من الشركات بدل أن تتحمله شركة واحدة، بناء على اتفاق مسبق لاقتسام مبالغ محددة من أقساط التأمين والخسائر والنفقات.

شركات التأمين تستخدم فكرة التذبذب لتكوين تأمين جماعي..

وأشار أوزغود إلى "إننا نريد أن يشمل التأمين الجماعي المعرضين للخطر وغير المعرضين له، فهذا ما تفعله شركات التأمين. لكنه لا يشمل معظم مناطق العالم فيما يتعلق بتغيرات المناخ."

وأضاف أن تأمين المؤشرات قد يؤدي دورا مهما بالنسبة لشركات التأمين: "إنها ستجد سوقا لأشخاص يشتري كل منهم تأمينا بمبلغ لا يتجاوز الدولارين، لكن عددهم يقدر بالبلايين. وهذه البلايين من الدولارات يمكن أن تساعد العالم كله في الوقاية من خطر (تغيرات المناخ) ــ حيث تساعد آبار استخراج البترول في البحر الشمالي المزارعين الأفارقة ويساعد المزارعون الأفارقة آبار البترول".

تأمين المؤشرات قد يؤدي دوراً مهماً بالنسبة لشركات التأمين..

وفي رأي الباحث أوزغود أن انتشار تأمين المؤشرات على نطاق واسع "سيساعدنا في السيطرة على المخاطر بأسلوب أفضل كعالم واحد. وفيما تحدث تغيرات المناخ، سنحتاج إلى تطوير ذلك بأسلوب أفضل."

وفي هذا المجال تقول مولي هيلموث مديرة سكرتارية نشرة المجتمع والمناخ والتي هي جزء من معهد الأبحاث الدولي للمناخ والمجتمع، ومقره نيويورك: "لقد ثبت أن تأمين المؤشرات كان أداة واعدة حقيقة في حوالي 20 بلدا حول العالم."

تأمين المؤشرات أداة واعدة في حوالي 20 بلداً حول العالم..

وتضيف هلموث: "تأمين المؤشرات هي عملية تعول بصورة مكثفة على عمل الخبراء في الوقت الراهن. لهذا ابتغينا تجميع بعض الحالات وتقييم معلومات حول كيفية نجاحها من عدمه. ولأننا مؤسسة فنية أكثر من أي شيء آخر أردنا أن نكشف عن بعض الطرق التي تستخدم فيها التكنولوجيا وعلوم المناخ في تطبيقات عملية".[*]

* * *

[*] مصدر المعلومات: الموقع الإلكتروني لمعهد الأبحاث الدولية للمناخ والمجتمع. 2009/6/22

104
الرائد العربي
شتاء
2010

التأمين ضد الكوارث الطبيعية:
منصة جديدة لإصدار سندات التأمين ضد الكوارث *

إعداد: قسم الدراسات

على مدى السنوات العشر الماضية، حدثت زيادة في شدة الكوارث الطبيعية والأضرار التي تحدثها في كافة أنحاء العالم.

ووفقاً لورقة شارك في إعدادها خبير البنك الدولي"يوجين جورنكو Eugene Gurenko"، فإن الكوارث الطبيعية لا تفرق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ولكن البلدان الصاعدة هي التي منيت بأشد الأضرار، حيث فقدت نسبة 7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بسبب الدمار الناجم عن الكوارث الطبيعية في الفترة ما بين عامي 1977 و 2001 وحدها.

لكن التأمين لا يغطي سوى نسبة 3 في المئة فقط من الخسائر المحتملة في البلدان النامية مقارنة بنسبة 45 في المئة في البلدان المتقدمة. ونتيجة لذلك، فإن تلك الأحداث تلحق خسائر فادحة بالمالية العامة عندما يتعين على الحكومات تغطية تكاليف جهود الطوارئ والإغاثة، وكذلك عمليات إعادة الإعمار. ومع ذلك، فإن معظم هذه البلدان غير قادرة على الوصول إلى أسواق التأمين وإعادة التأمين الدولية لتغطية نفسها ضد تلك الالتزامات الطارئة.

ويقول "Ivan Zelenko "، رئيس قسم المشتقات والتمويل المنظم التابع لجهاز الخزانة بالبنك الدولي، إن "أقساط التأمين المرتفعة والمتقلبة، وتعقيد العقود، والقدرة

* عن موقع البنك الدولي

المحدودة لصناعة التأمين على استيعاب الأخطار الشديدة تحرم بلداناً كثيرة من الوصول إلى أسواق التأمين العالمية".

تحتاج الدول المعرضة للكوارث إلى نهج مبتكر لتعظيم التغطية ضد المخاطر..

وكانت البلدان المعرضة بدرجة عالية للكوارث الطبيعية الشديدة الوطأة بحاجة إلى نهج مبتكر لتعظيم التغطية ضد المخاطر وشروط دفع الأقساط، وتخفيف أثرها على الموازنات الحكومية.

تعبئة قوة أسواق رأس المال لإعادة الإعمار في أعقاب الكوارث:

نظراً لأن لدى أسواق رأس المال الدولية أصولاً تزيد على 150 تريليون دولار أمريكي، فإنها تتمتع بالعمق والسيولة اللازمين لاستيعاب مخاطر هائلة وتوليد مدفوعات تأمينية في الوقت الملائم. وقد تم تطوير أدوات مالية عديدة لهذا الغرض، بما في ذلك سندات التأمين ضد النكبات. وتتيح هذه السندات للمستثمرين تنويع أصولهم وتدفع مقابلها أسعار فائدة أعلى بكثير للتعويض عن مخاطر عدم سداد المُصدر للأصل في حالة حدوث نكبة كبرى.

بلدان عديدة معرضة للكوارث لا تستطيع الحصول على الأدوات المالية المتطورة..

ولكن بلداناً كثيرة معرضة للكوارث لا تستطيع الحصول على هذه الأدوات المالية المتطورة.

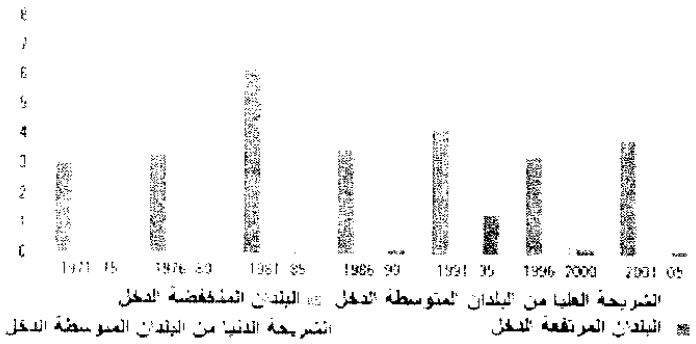

Source: World Development Report 2010

وسبق أن أطلق البنك الدولي منصة جديدة لإصدار سندات التأمين ضد النكبات وهي برنامج التأمين ضد النكبات المتعددة. ستتيح للحكومات والهيئات العامة في هذه البلدان شراء تأمين بشروط يمكن تحمل تكلفتها في شكل سندات تأمين ضد النكبات، وستتيح هذه السندات لأي حكومة الحصول فوراً على أموال سائلة لتمويل عمليات الإغاثة الطارئة في أعقاب وقوع كارثة طبيعية، وبالتالي تخفيض درجة التقلب في الموازنات المالية مع تفادي الحاجة إلى تخصيص احتياطيات غير مستغلة.

سندات التأمين ضد النكبات يتيح شراء تأمين بشروط ميسّرة..

وقد أصدرت بالفعل المكسيك، وهي واحدة من أكثر الحكومات خبرة بإدارة مخاطر النكبات، سنداً للتأمين ضد النكبات في عام 2006 لتغطية نفسها ضد مخاطر الزلازل. ولكن البرنامج الجديد للتأمين ضد النكبات المتعددة يمضي إلى أبعد بكثير من أي سند واحد للتأمين ضد مخاطر النكبات عن طريق إتاحة الفرصة للحكومات والهيئات العامة للوصول إلى أسواق سندات التأمين ضد النكبات من خلال إطار يسانده البنك.

منصة سندات التأمين ضد النكبات المتعددة مرنة ويمكن أن تساند مجموعة متنوعة من الهياكل، بما في ذلك تجميع مخاطر متعددة (زلزال، وإعصار، وهطول أمطار) في مناطق مختلفة. ويساعد تجميع المخاطر المختلفة على جذب مستثمرين جدد، مما يوسع قاعدة المستثمرين ويخفض أقساط التأمين بمرور الوقت.

تتصف منصة سندات التأمين ضد النكبات المتعددة بالمرونة..

المكسيك: تتصدر الركب في مجال إيجاد حلول مبتكرة لإدارة المخاطر المالية للكوارث الطبيعية:

عمل البنك في شراكة مع المكسيك لإعداد برنامج التأمين ضد النكبات المتعددة. وقد مول الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، المعروف باسم الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها ، تحليل إعداد نماذج المخاطر اللازم لتقييم احتمال وشدة النكبات في المكسيك. وأصبحت المكسيك أول بلد تصدر سلسلة من السندات بلغت قيمتها 290 مليون دولار مستخدمة برنامج التأمين ضد النكبات المتعددة في أوائل هذا الشهر.

وقال "Issam Abousleiman"، رئيس قسم الأدوات المصرفية التابع لجهاز الخزانة بالبنك الدولي، إنه "لا يمكن المبالغة في قيمة الأثر التوضيحي لهذه الصفقة بالنسبة لبلدان الأسواق الناشئة الأخرى، فقد مهدت الطريق أمام البلدان الأخرى المعرضة لمخاطر مرتفعة لإدارة التقلبات المالية لديها عن طريق نقل المخاطر المرتبطة بأحوال الطقس المتطرفة إلى أسواق رأس المال."

توسيع نطاق تمويل مخاطر النكبات:

جميع السندات التي تصدر في إطار المنصة ستحمل العلامة التجارية "MultiCat" وتستخدم هيكلاً قانونياً موحداً ووثائق قانونية موحدة، ويعمل البنك الدولي بصفته منظماً لها. وهكذا ستستفيد البلدان المصدرة للسندات من خبرة البنك في تحديد وتجميع المخاطر، وكذلك خبرته في تجميع الصفقات المعقدة وجذب مجموعة واسعة ومتنوعة من المستثمرين.

يمكن للدول المصدرة للسندات الاستفادة من خبرات تحديد وتجميع المخاطر.

ويشكل هذا النوع من تجميع المخاطر مكوناً هاماً في الإطار الاستراتيجي لإدارة مخاطر النكبات الذي نادت به مجموعة البنك الدولي. تقليدياً، كان عمل البنك الدولي في البلدان النامية مقتصراً على الإقراض لعمليات إعادة الإعمار في أعقاب الكوارث. أما الآن فإن البنك يعرض مجموعة من الأدوات والخدمات لمساعدة البلدان على وضع مناهج لإدارة مخاطر الصدمات الخارجية نظراً لأن الاستجابات التقليدية في أعقاب الكوارث يمكن أن تكون باهظة التكلفة، ومفتقرة إلى الكفاءة، وتصعب إدارتها حين يكون البلد المعني في غمار الأزمة.

يقول "Phillip Anderson"، القائم بأعمال مدير إدارة الأعمال المصرفية وإدارة الديون التابعة لجهاز الخزانة بالبنك الدولي، إن "وضع نهج شامل لإدارة مخاطر الكوارث يتضمن تقييم المخاطر، وبناء القدرات المؤسسية، وتنفيذ استثمارات في تخفيف المخاطر، والاستعداد لحالات الطوارئ، وتمويل مخاطر النكبات."

برنامج التأمين ضد النكبات إضافة هامة للمساعدة في تحمل مخاطر الكوارث الطبيعية..

وأضاف قائلاً إن "برنامج التأمين ضد النكبات المتعددة يعتبر إضافة هامة إلى الأدوات والخدمات التي يقدمها البنك الدولي لمساعدة البلدان الأعضاء على تحمل المسؤولية والتخطيط المسبق لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية."

البلدان الصغيرة والفقيرة المعرضة للمخاطر المالية نتيجة للأحوال المناخية الشديدة

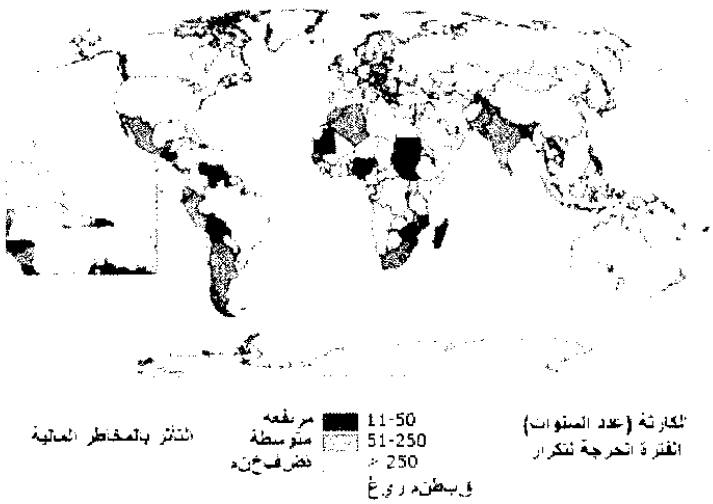

Source: World Development Report 2010

وهذه الأدوات والخدمات تكون بالغة الفعالية كجزء من استراتيجية أشمل لإدارة مخاطر النكبات تتضمن تقسيم الموارد إلى مستويات استنادا إلى شدة وتواتر الكوارث الطبيعية بالنسبة للبلدان المعرضة بدرجة عالية للكوارث. فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات تغطية الخسائر الصغيرة والمتكررة عن طريق بناء احتياطيات وطنية. ويمكنها استخدام تمويل طارئ للحصول على رؤوس أموال عقب حدوث كارثة. أما الخسائر الأشد حدة والأقل تواتراً فيمكن تغطيتها عن طريق التأمين و/أو إعادة التأمين؛ ويمكن نقل عبء الكوارث الطبيعية الكبرى إلى أسواق رأس المال من خلال الأوراق المالية المرتبطة بالتأمين مثل سندات التأمين ضد النكبات.

* * *

104
الرائد العربي
شتاء
2010

الخطأ الطبي... والتأمين...
MEDICAL MAL PRACTICE

علي شفا عمري*

حين كنا صغاراً في المرحلة الابتدائية، يسأل المعلم: ماذا ستصبح عندما تكبر...؟ فيجيب أكثرنا «دكتور».. بعدها في المرحلة الإعدادية صار لدينا تصور أن الدكتور هو الطبيب ــ الحكيم ــ الخارق الحاذق الذي يملك بين أنامله إنقاذ حياة البشر.. ويخفف الآلام عن المرضى وأهالي المرضى..! وحين ذهبنا كل إلى مجاله بما يتناسب وإمكانياته.. أو حدود استطاعاته... صرنا نقرأ في الصحف المحلية والعربية عن الأخطاء الطبية... ومن نماذجها:

ــ توفيت فتاة في الخامسة من عمرها بعد دخولها في الغيبوبة إثر زيارة عادية لإصلاح أسنانها لدى الطبيب...

ــ دخلت المستشفى لإجراء عملية المرارة وبسبب الدواء المخدر «البنج» خرجت ميتة...

ــ نسي الطبيب في أحشائها قطعة من الشاش ومبضع...

ــ تشخيص لفتاة بانها حامل.. اتضح بعدها أنها عذراء وأن الأمر ليس إلا كيس ماء..!!

الأخطاء الطبية عديدة ويمكن أن تــودي بحيــاة المرضــى..

هذا ليس سوى غيض ضئيل من فيض وفير لمطالعات الصحف في الصباح وأحاديث الناس في المساء.. عن الأخطاء الطبية المتكررة..!!

* مستشار في التأمين

ويرتفع الصوت: من يعمل يخطئ.. ومن منا لا يخطئ..!!

حسنا «إنما غلطة الطبيب "بكفرة"...!!»

والمثل الشائع، خطأ الطبيب يواريه التراب ولا يعلم به إلا القليل من الناس، دليل على جسامة المسؤولية الطبية...!!

مسؤولية الطبيب أولاً وأخيراً: أدبية ــ معنوية ــ ولهذا قيل أتعاب الأطباء وليس أجور الأطباء.. وهذا ما عبر عنه قسم أبوقراط HYPPOCRATE قبل نحو 2409 سنة بالقول: إن على الطبيب ألا يسبب الأذى للمريض بجهل أو بسهو...!!

الأخطاء الطبية من أكثر الظواهر السلبية في العالم..

تفيد الإحصائيات التأمينية أن الأخطاء الطبية أصبحت من أكثر الظواهر السلبية في جميع دول العالم بما فيها الدول المتقدمة صحياً...

في المسألة القانونية ما يزال الجدل والاجتهاد في الفقه والقضاء يدور حول المسؤولية الطبية.. هل هي مدنية أم جزائية... وإذا كانت مدنية هل هي مسؤولية تقصيرية أم عقدية؟.. وما هو مفهوم الخطأ الطبي؟.. بين الخطأ العادي والخطأ المهني، وانحراف السلوك بين الخطأ والخطيئة... كما لو أجرى الطبيب عملية قيصرية وهو تحت تأثير الكحول..!!

ويبقى العنوان: هل المسؤولية الطبية التزام ببذل عناية أم التزام بتحقيق نتيجة....؟ والبحث هنا يطول ويطول... وهل ترضى من باعت مصاغها لعملية تجميل إلا نتيجة مؤزرة لزيادة جمالها...!! بالمجمل العام لابد للطبيب من التزام وسيلة وعناية لشفاء الألم وليس لزيادة السقم... وأن يمارس الأداء باليقظة والتبصر والقرار الصائب ولا جهل في التطبيب...

على الطبيب ممارسة عمله باليقظة والتبصر والقرار الصائب..

وإزاء الحوادث الطبية المختلفة وازدياد الدعاوى المرفوعة أمام القضاء وأمام النظرية الموضوعية نظرية تحمل التبعية، أي المسؤولية على أساس الضرر ظهرت فكرة التأمين من المسؤولية المدنية الطبية...

في عام 1930 تداعى أساتذة القانون وأساتذة الطب في فرنسا إلى وضع نظام محدد للتأمين يتيح للمرضى وللأطباء الضمان والحماية...!

كل خطأ سبّب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض..

«كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض» المادة 164 من القانون المدني السوري...

التأمين ضد الخطأ الطبي MEDICAL MAL PRACTICE هو عقد كسائر عقود تأمين المسؤولية المدنية ضد أخطاء المهنة...

PROFESSIONAL LIABILITY INSURANCE

والناتجة عن أخطاء أصحاب المهن: المحامون ــ المحاسبون ــ وكلاء التأمين ــ إلخ... يؤمن بواسطته المؤمِّن للمؤَمن له من الأضرار الناجمة عن رجوع الغير عليه... بالمسؤولية...

أكثر أنواع تأمين المسؤوليات أهمية غطاء الأضرار الجسدية الناجمة عن الأخطاء الطبية..

ولا غرو أن أكثر أنواع تأمين المسؤوليات أهمية غطاء الأضرار الجسدية من أخطاء المهن الطبية...

يتعهد المؤمن ــ شركة التأمين ــ بتغطية مسؤولية الطبيب عن الأضرار الواقعة على المتضرر (الشخص الثالث ــ المريض) من خطر غير معين بمبلغ تأمين محدد أو غير محدد.. ودون أي ضغط إذعاني...

- من المستحسن أن يتحمل المؤمَّن له ــ الطبيب ــ نسبة معينة من مبلغ التعويض ليكون أكثر حرصاً وصدقاً ودقة... تحدد نسبة التحمل FRANCHISE في بوليصة التأمين بشكل واضح...
- يتم تسعير التأمين من خلال استمارة خاصة بطالب التأمين ويتحدد القسط على أساس العمر والخبرة ومدى التخصص... وسجل الطبيب في نقابة الأطباء...!!

يمكن أن تشمل بوليصة المسؤولية المدنية الطبية كافة المسؤوليات الشبيهة أو الملحقة بالمسؤوليات الطبية سواء في العيادات أو المستشفيات بحيث تشمل جميع العاملين من أطباء ومساعدين فنيين وعمال بما فيهم طبابة الأسنان DENTAL CLINICS

وهكذا يتنفس المرضى والأطباء الصعداء لوجود وثيقة الضمان.. وانعدام الذعر...!

ـ بدأ تسويق التأمين ضد الخطأ الطبي في الدول العربية بشكل ملفت في دوائر الصحة وانتشر كمنتج جديد في دولة الإمارات وخاصة في دبي منذ عام 2003 وفي السعودية أصبح إلزامياً منذ أوائل عام 2006... أما في لبنان وإن عرف مبكراً لكنه لم يغط شريحة واسعة من الأطباء...

التأمين ضد الخطأ الطبي إلزامي في السعودية واختياري في الإمارات..

في سورية بدأت فكرة التأمين في مجال المسؤولية الطبية أواخر عام 2002 حيث عقدت نقابة أطباء سورية ندوة حملت عنوان «المسؤولية التقصيرية والتأمين من أخطار ممارسة المهنة» بمشاركة كوكبة من السادة الأطباء وأساتذة القانون.. وبين التأمين التجاري والتأمين الذاتي والتسعير... ضاع التأمين...!!

ـ في السنوات الأخيرة أعلنت بعض شركات التأمين العالمية عن خسائرها في مجال التأمين الطبي، والتي اتضح بعدها قيام هذه الشركات بتضخيم الاحتياطات الفنية بغية رفع أقساط التأمين وبالتالي رفع عمولة كبار وسطاء التأمين... وهذا لا يعني أن معدل الأخطاء الطبية قد انخفض...!!

لا خوف من التأمين ضد الخطأ الطبي.. ولا خوف عليه..

التأمين ضد الخطأ الطبي MAL PRACTICE لاخوف منه ولا خوف عليه لأنه ضرورة اجتماعية ـ إنسانية ـ اقتصادية، إنما يحتاج إلى دراسة معمقة وهادئة... تسودها الشفافية والوضوح، وإلى لجان تحقيق طبية للأخطاء الطبية... محايدة وموضوعية بعيدة عن مجاملة رابطة الزمالة و «خطّي» على السمعة والشهرة... ولابد من جبر الضرر..!!

ـ من كاريكاتير الأطباء: طبيب يقول لزميله أمام غرفة العمليات «أنا ما بحبش أكرر أخطاء الآخرين وأحب أعمل أخطاء جديدة...!!» بعد الحراك التأميني في سوق التأمين السوري الواعد، هل سنسمع بالتأمين الطبي يتهافت عليه الأطباء... وتتنافس عليه الشركات وضمن يافطة بيضاء: التأمين من كل المخاطر الطبية... ولكل المهن الطبية..!!

* * *

104
الرائد العربي
شتاء
2010

الأمن المعلوماتي لأنظمة المعلومات

إعداد: مها زيود

إن التطورات الحديثة في تقنية المعلومات أحدثت تغيرات مستمرة ومضطردة في أساليب العمل والميادين كافة، إذ أصبحت عملية انتقال المعلومات عبر الشبكات المحلية والدولية وأجهزة الحاسوب من الأمور الروتينية في عصرنا الحالي وإحدى علامات العصر المميزة التي لا يمكن الاستغناء عنها لتأثيرها الواضح في تسهيل متطلبات الحياة العصرية من خلال تقليل حجم الأعمال وتطوير أساليب خزن وتوفير المعلومات حيث أن انتشار أنظمة المعلومات المحوسبة أدى إلى أن تكون عرضة للاختراق لذلك أصبحت هذه التقنية سلاحاً ذو حدين تحرص المنظمات على اقتنائه وتوفير سبل الحماية له.

إن موضوع الأمن المعلوماتي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الحاسوب فلا يوجد أمن للمعلومات إذا لم يراعى أمن الحاسوب، وفي ظل التطورات المتسارعة في العالم والتي أثرت على الإمكانات التقنية المتقدمة المتاحة والرامية إلى خرق منظومات الحاسوب بهدف السرقة أو تخريب المعلومات أو تدمير أجهزة الحاسوب، كان لابد من التفكير الجدي لتحديد الإجراءات الدفاعية والوقائية وحسب الإمكانيات المتوفرة لحمايتها من أي اختراق أو تخريب، وكان على إدارة المنظمات أن تتحمل مسؤولية ضمان خلق أجواء أمنية للمعلومات تضمن الحفاظ عليها.

ونظراً لاهتمام المؤسسات في سورية بأمن معلوماتها قامت الجهات المختصة بالدعوة لإقامة مؤتمرات وملتقيات لأمن المعلومات والتي من شأنها استقطاب الخبرات العربية والعالمية في مجال أمن المعلومات. وقد ناقش الملتقى الخامس لأمن المعلومات المنعقد في دمشق في الفترة بين 27 ــ 2009/7/28 العديد من الموضوعات المهمة المتعلقة بأمن المعلومات والتي سيأتي ذكرها خلال هذه المحاضرة.

مؤتمرات وملتقيات تبحث في أمن المعلومات..

مفهوم الأمن المعلوماتي:

تشكل المعلوماتُ للمنظماتِ البنية التحتية التي تمكنها من أداء مهامها، إذ أن نوع المعلومات وكميتها وطريقة عرضها تعتبر الأساس في نجاح عملية صنع القرارات داخل المنظمات المعاصرة وعليه فإن للمعلومات قيمة عالية تستوجب وضع الضوابط اللازمة لاستخدامها وتداولها ووضع السبل الكفيلة بحيازتها، لذا فإن المشكلة التي يجب أخذها بالحسبان هي توفير الحماية اللازمة للمعلومات وإبعادها عن الاستخدام غير المشروع لها.

نوع المعلومات وكميتها وطريقة عرضها أساس في نجاح القرارات..

ومن أجل فهم الأمن المعلوماتي Information Security لابد من تحديد معناه، حيث عرف بأنه مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستخدم سواء في المجال التقني أو الوقائي للحفاظ على المعلومات والأجهزة والبرمجيات إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على العاملين في هذا المجال، وقد عرف بأنه (الحفاظ على المعلومات المتواجدة في أي نظام معلوماتي من مخاطر الضياع والتلف أو من مخاطر الاستخدام غير الصحيح سواء المتعمد أو العفوي أو من مخاطر الكوارث الطبيعية، أو بأنه مجموعة من التدابير الوقائية المستخدمة في المجالين الإرادي والفني لحماية مصادر البيانات من أجهزة وبرمجيات وبيانات من التجاوزات أو التداخلات

غير المشروعة التي تقع عن طريق الصدفة أو عمدا عن طريق التسلسل أو الإجراءات الخاطئة المستخدمة من قبل إدارة المصادر المعلوماتية، فضلاً عن إجراءات مواجهة الأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية المحتملة التي تؤدي إلى فقدان بعض المصادر كلاً أو جزءاً، ومن ثم التأثير على نوع ومستوى الخدمة المقدمة، من كل ما سبق يمكن أن نعرف الأمن المعلوماتي بأنه ذلك الحقل الذي يهتم بدراسة طرق حماية البيانات المخزونة في أجهزة الحاسوب إضافة إلى الأجهزة الملحقة وشبكات الاتصالات والتصدي للمحاولات الرامية إلى الدخول غير المشروع إلى قواعد البيانات المخزونة أو تلك التي ترمي إلى نقل أو تغيير أو تخريب التخزين المعلوماتي لهذه القواعد.

الأمن المعلوماتي هو الحقل الذي يتم بدراسة طرق حماية البيانات المخزنة في الحواسيب..

مراحل تطور مفهوم الأمن المعلوماتي:

إن مفهوم الأمن المعلوماتي مر بمراحل تطورية عدة أدت إلى ظهور ما يسمى بأمنية المعلومات، ففي الستينات كانت الحواسيب هي كل ما يشغل العاملين في أقسام المعلومات، وكان همهم هو كيفية تنفيذ البرامج والإيعازات ولم يكونوا مشغولين بأمن المعلومات بقدر انشغالهم بعمل الأجهزة وكان مفهوم الأمنية يدور حول تحديد الوصول أو الإطلاع على البيانات من خلال منع الغرباء الخارجيين من التلاعب في الأجهزة لذلك ظهر مصطلح أمن الحواسيب Computer Security والذي يعني حماية الحواسيب وقواعد البيانات، ونتيجة للتوسع في استخدام أجهزة الحاسوب وما تؤديه من منافع تتعلق بالمعالجة للحجوم الكبيرة من البيانات، تغير الاهتمام ليمثل السيطرة على البيانات وحمايتها. وفي السبعينات تم الانتقال إلى مفهوم أمن البيانات (Data Security) ورافق ذلك استخدام كلمات السر البسيطة للسيطرة على الوصول للبيانات إضافة إلى وضع إجراءات الحماية لمواقع الحواسيب من الكوارث واعتماد خطط لخزن نسخ إضافية من

أمن الحواسيب يعني السيطرة على المعلومات وحمايتها..

البيانات والبرمجيات بعيداً عن موقع الحاسوب، وفي مرحلة الثمانينات والتسعينات ازدادت أهمية استخدام البيانات، وساهمت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات بالسماح لأكثر من مستخدم للمشاركة في قواعد البيانات، كل هذا أدى إلى الانتقال من مفهوم أمن البيانات إلى أمن المعلومات، وأصبح من الضروري المحافظة على المعلومات وتكاملها وتوفرها ودرجة موثوقيتها، حيث أن الإجراءات الأمنية المناسبة يمكن أن تساهم في ضمان النتائج المرجوة وتقلص اختراق المعلومات والتلاعب بها، والتركيز على حماية البيانات من حوادث التزوير، والتدمير أو الدخول غير المشروع على قواعد البيانات ولابد من الانتباه إلى أن أمناً تام للبيانات لا يمكن تحقيقه ولكن يمكن تحقيق مستوى مناسب من الأمنية، والسؤال الذي يطرح هنا ماذا سيكون بعد أمن المعلومات؟ البعض يقول أمن المعرفة (Knowledge Security) وذلك لانتشار أنظمة الذكاء الاصطناعي وازدياد معدلات تناقل البيانات بسرعة الضوء أو التفاعل بين المنظومات والشبكات وصغر حجم أجهزة الحاسوب المستخدمة.

من الضروري المحافظة على المعلومات وتكاملها وتوفرها ودرجة موثوقيتها..

الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها أنظمة المعلومات المعتمدة على الحاسب:

لقد أصبح اختراق أنظمة المعلومات ونظم الشبكات والمواقع المعلوماتية خطراً يقلق العديد من المنظمات في السنوات الأخيرة ومع مرور الزمن نجد أنه على الرغم من سبل الحماية التي تتبعها المنظمات، إلا أن هناك ارتفاعاً واضحاً في معدل الاختراقات مع تنوع الوسائل المستخدمة في الاختراق. أما عن طبيعة الأخطار التي يمكن أن تواجهها نظم المعلومات فهي عديدة، فالبعض منها قد يكون مقصوداً كسرقة المعلومات أو إدخال الفيروسات وغيرها وهي الأشد ضرراً على نظم المعلومات ويكون مصدرها أحياناً من داخل أو خارج المنظمة، وقد يصعب أحياناً التنبؤ بالدوافع العديدة للأشخاص الذين يقومون بها، أما البعض الآخر فقد يكون غير

اختراق أنظمة المعلومات ونظم الشبكات والمواقع خطر يقلق الجميع..

مقصود كالأخطاء البشرية والكوارث الطبيعية ويمكن تصنيف الأخطار المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها نظم المعلومات إلى ثلاث فئات:

أ ــ الأخطاء البشرية Humane Errors:

وهي التي يمكن أن تحدث أثناء تصميم التجهيزات أو نظم المعلومات أو خلال عمليات البرمجة أو الاختبار أو التجميع للبيانات أو أثناء إدخالها إلى النظام، أو في عمليات تحديد الصلاحيات للمستخدمين، وتشكل هذه الأخطاء الغالبية العظمى للمشاكل المتعلقة بأمن وسلامة نظم المعلومات في المنظمات.

أخطاء بشرية وبيئية ومحوسبة تمثل أبرز الأخطار

ب ــ الأخطار البيئية Environmental Hazard:

وهذه تشمل الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير والمشاكل المتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق إضافة إلى المشاكل القائمة في تعطيل أنظمة التكييف والتبريد وغيرها، وتؤدي هذه الأخطار إلى تعطل عمل هذه التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة نسبيا لإجراء الإصلاحات اللازمة واسترداد البرمجيات وقواعد البيانات.

ج ــ الجرائم المحوسبة Computer Crime:

تمثل هذه الجرائم تحدياً كبيراً لإدارة نظم المعلومات لما تسببه من خسارة كبيرة وبشكل عام يتم التمييز بين ثلاثة مستويات للجرائم المحوسبة وهي:

1 ــ سوء الاستخدام لجهاز الحاسوب: وهو الاستخدام المقصود الذي يمكن أن يسبب خسارة للمنظمة أو تخريباً لأجهزتنا بشكل منظم.

2 ــ الجريمة المحوسبة: وهي عبارة عن سوء استخدام لأجهزة الحاسوب بشكل غير قانوني يؤدي إلى ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون خاصة بجرائم الحاسوب.

3 ــ الجرائم المتعلقة بالحواسيب: وهي الجرائم التي تستخدم فيها الحواسيب كأداة لتنفيذ الجريمة. ويمكن أن تتم الجرائم المحوسبة سواء من قبل أشخاص خارج المنظمة يقومون باختراق نظام الحاسوب (غالباً من خلال الشبكات) أو من قبل

أشخاص داخل المنظمة يملكون صلاحيات الدخول إلى النظام ولكنهم يقومون بإساءة استخدام النظام لدوافع مختلفة، وتشير الدراسات إلى أن الخسائر الناتجة عن جرائم الحواسيب تقدر بحدود 1.5 مليون دولار لشركات المصارف المحوسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناحية أخرى يقدر المركز الوطني لبيانات جرائم الحاسوب في لوس أنجلوس بأن 70% من جرائم الحواسيب المسجلة حدثت من الداخل، أي من قبل من يعملون داخل المنظمات، هذا وأن جرائم الحاسوب تزداد بصورة واضحة فأصبحت تشكل تحدياً خطيراً يواجه الإدارات العليا عموماً وإدارة نظم المعلومات على وجه الخصوص.

1.5 مليون دولار حجم الخسائر الناجمة عن جرائم الحواسيب..

الحمايـــة مـــن الأخطـــار:

تعتبر عملية الحماية من الأخطار التي تهدد أنظمة المعلومات من المهام المعقدة والصعبة والتي تتطلب من إدارة نظم المعلومات الكثير من الوقت والجهد والموارد المالية وذلك للأسباب التالية:

عملية الحمايـة مـن الأخطـار تتطلـب الكـثير مـن الوقـت والجهـــــد والمـــــال..

أ ــ العدد الكبير من الأخطار التي تهدد عمل نظم المعلومات.

ب ــ توزع الموارد المحوسبة على العديد من المواقع التي يمكن ان تكون أيضاً متباعدة.

ج ــ وجود التجهيزات المحوسبة في عهدة أفراد عديدين في المنظمة وأحياناً خارجها.

د ــ صعوبة الحماية من الأخطار الناتجة عن ارتباط المنظمة بالشبكات الخارجية.

هـ ــ التقدم التقني السريع يجعل الكثير من وسائل الحماية متقادمة من بعد فترة وجيزة من استخدامها.

و ــ التأخر في اكتشاف الجرائم المحوسبة مما لا يتيح للمنظمة إمكانيـــة الـــتعلم مـــن التجربة والخبرة المتاحة.

ز – تكاليف الحماية يمكن أن تكون عالية بحيث لا تستطيع العديد من المنظمات تحملها.

مدير نظم المعلومات هو المسؤول عن وضع خطط الحماية..

هذا وتقع مسؤولية وضع خطة الحماية للأنشطة الرئيسية على مدير نظم المعلومات في المنظمة على أن تتضمن هذه الخطة إدخال وسائل الرقابة التي تتضمن تحقيق ما يلي:

- الوقاية من الأخطار غير المتعمدة.
- إعاقة أو صنع الأعمال التخريبية المتعمدة.
- اكتشاف المشاكل بشكل مبكر قدر الإمكان.
- المساعدة في تصحيح الأعطال واسترجاع النظام.

ويمكن تصميم نظام الرقابة ضمن عملية تطوير نظام المعلومات ويجب أن يركز هذا النظام على مفهوم الوقاية من الأخطار، ويمكن أن يصمم لحماية جميع مكونات النظام بما فيها التجهيزات والبرمجيات والشبكات.

العناصر الأساسية لنظام الأمن المعلوماتي:

النظام الأمني الفعال يجب أن يشمل جميع العناصر ذات الصلة بنظام المعلومات..

إن النظام الأمني الفعال يجب أن يشمل جميع العناصر ذات الصلة بنظام المعلومات المحوسبة ويمكن تحديد هذه العناصر بما يلي:

أ – منظومة الأجهزة الإلكترونية وملحقاتها:

إن أجهزة الحواسيب تتطور بشكل كبير، بالمقابل هناك تطور في مجال السبل المستخدمة لاختراقها مما يتطلب تطوير القابليات والمهارات للعاملين في أقسام المعلومات لكي يستطيعوا مواجهة حالات التلاعب والعبث المقصود في الأجهزة أو غير المقصود.

ب ــ الأفراد العاملين في أقسام المعلومات:

يلعب الفرد دوراً أساسياً ومهماً في مجال أمن المعلومات والحواسيب وله تأثير فعال في أداء عمل الحواسيب بجانبيه الإيجابي والسلبي، فهو عامل مؤثر في حماية الحواسيب والمعلومات، ولكن في الوقت نفسه فإنه عامل سلبي في مجال تخريب الأجهزة وسرقة المعلومات، سواء لمصالح ذاتية أو لمصالح الغير. إن من متطلبات أمن الحواسيب تحديد مواصفات محددة للعاملين ووضع تعليمات واضحة لاختيارهم وذلك للتقليل من المخاطر التي يمكن أن يكون مصدرها الأفراد إضافة إلى وضع الخطط لزيادة الحس الأمني والحصانة من التخريب، كما يتطلب الأمر المراجعة الدورية للتدقيق في الشخصية والسلوكية للأفراد العاملين من وقت لآخر وربما يتم تغيير مواقع عملهم ومحاولة عدم احتكار المهام على موظفين محدودين.

للفرد دور أساسي ومهم في مجال أمن المعلومات..

ج ــ البرمجيات المستخدمة في تشغيل النظام:

تعتبر البرمجيات من المكونات غير المادية وعنصر أساس في نجاح استخدام النظام، لذلك من الأفضل اختيار حواسيب ذات أنظمة تشغيل لها خصائص أمنية ويمكن أن تحقق حماية للبرامج وطرق حفظ كلمات السر وطريقة إدارة نظام التشغيل وأنظمة الاتصالات، إن أمن البرمجيات يتطلب أن يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند تصميم النظام وكتابة برامجه من خلال وضع عدد من الإجراءات كالمفاتيح والعوائق التي تضمن عدم تمكن المستفيد من التصرف خارج الحدود المخول بها وتمنع أي شخص من إمكانية التلاعب والدخول إلى النظام وذلك من خلال أيضاً تحديد الصلاحيات في مجال قراءة الملفات أو الكتابة فيه، ومحاولة التمييز بين الذين يحق لهم الإطلاع وحسب كلمات السر الموضوعة، وهناك أسلوبان للتمييز إما عن طريق البرمجيات أو استخدام الأجهزة المشفرة.

من الأفضل اختيار حواسيب ذات أنظمة تشغيل لها خصائص أمنية..

د ــ شبكة تناقل المعلومات:

تعتبر شبكة تناقل المعلومات المحلية أو الدولية ثمرة من ثمرات التطورات في مجالات الاتصالات كما أنها سهلت عملية التراسل بين الحواسيب وتبادل واستخدام الملفات، ولكن من جهة أخرى أتاحت عملية سرقة المعلومات أو تدميرها سواء من الداخل كاستخدام الفيروسات أو من خلال الدخول عبر منظومات الاتصال المختلفة، لذلك لابد من وضع إجراءات حماية وضمان أمن الشبكات من خلال إجراء الفحوصات المستمرة لهذه المنظومات وتوفير الأجهزة الخاصة بالفحص، كما أن نظم التشغيل المستخدمة والمسؤولة عن إدارة الحواسيب يجب أن تتمتع بكفاءة وقدرة عالية على الكشف عن التسلل إلى الشبكة وذلك من خلال تصميم نظم محمية بإقفال معقد أو عن طريق تشفرات وربطها بخطوط الاتصال والتي هي عبارة عن استخدام الخوارزميات الرياضية أو أجهزة ومعدات لغرض تشفير تناقل المعلومات أو الملفات.

شبكة تناقل المعلومات المحلية أو الدولية ثمرة من ثمرات تطور الاتصالات..

هـ ــ مواقع منظومة الأجهزة الإلكترونية وملحقاتها:

يجب أن تعطى أهمية للمواقع والأبنية التي تحوي أجهزة الحواسيب وملحقاتها، وحسب طبيعة المنظومات والتطبيقات المستخدمة يتم اتخاذ الإجراءات الاحترازية لحماية الموقع وتحصينه من أي تخريب أو سطو وحمايته من الحريق أو تسرب المياه والفيضانات، ومحاولة إدامة مصدر القدرة الكهربائية وانتظامها وتحديد أساليب وإجراءات التفتيش والتحقق من هوية الأفراد الداخلين والخارجين من الموقع وعمل سجل لذلك. ويمكن تمثيل أهم عناصر النظام الأمني الفعال والإجراءات المتعلقة بالنموذج التالي:

حسب طبيعة المنظومات والتطبيقات يتم اتخاذ الإجراءات الاحترازية لحماية المواقع..

* أمن الأفراد
- إقامة دورات تدريبية متقدمة وأولية من أمن الحاسوب
- نوعية العاملين بأهمية وقيمة المعلومات وأساليب السيطرة عليها
- أخذ تعهد من العاملين بحماية الأسرار التي يطّلعون عليها
* أمن الموقع
- تفتيش الحقائب الشخصية والأفراد.
- علامات تحذيرية في موقع الحاسوب مثلا منطقة خاصة بالمخولين
- استخدم أجهزة تشفير على خطوط الاتصالات المباشرة.
* أمن المعلومات
- تحديد المسؤوليات بوضوح
- اعتماد مقياس عمل على الحاسوب.
- فحص الأقراص الممغنطة فيما يتعلق بالفيروس
- تشغيل الحاسوب من قبل المخولين فقط.
* أمن الأجهزة والمعدات
- إجراءات محددة لصيانة الحاسوب
- تمييز أنظمة الحاسوب للمخولين من غيرهم
- تأمين ضد المخاطر التي قد تتعرض لها الأجهزة
نظام أمني فعال

بعض المشاكل المعاصرة التي تواجه أمن أنظمة المعلومات:

تواجه أنظمة المعلومات بعض المشكلات الشائعة التي بدأت تغزوها وتساهم في تدميرها أو تخريبها أو سرقة الخزين المعلوماتي المحفوظ في أجهزة الحاسوب ومن أهم هذه المشاكل هي:

أ ــ الفيروسات (Virus):

تعتبر من أخطر جرائم الحاسوب وأكثرها انتشاراً في الوقت الحاضر، ولم يعد يخفى على أحد ما المقصود بفيروس الحاسوب حتى من العامة ممن لا يستخدمون الحاسوب وذلك بسبب تناقل الصحف لأخبار خسائر الشركات والحكومات والأفراد بسبب تخريب أحدثه فيروس معين، ولم يعد أحد يخلط بين معنى فيروس الحاسوب والفيروس البيولوجي الذي يصيب الإنسان كما كان يحدث سابقاً بسبب عدم انتشار ثقافة الحاسوب. ويمكن تعريفه على أنه برنامج حاسوب له أهداف تدميرية يهدف إلى إحداث أضرار جسيمة بنظام الحاسوب سواء البرامج أو الأجهزة ويستطيع أن يعدل تركيب البرامج الأخرى حيث يرتبط بها ويعمل على تخريبها، وهو برنامج مكتوب بإحدى لغات البرمجة من قبل المبرمجين وهو قادر على التوالد والتناسخ ويستطيع الدخول إلى البرامج، وعلى الأفضلية أكبر من نظم التشغيل تساعده في فحص المكونات المادية مثل الذاكرة الرئيسية أو القرص المرن أو الليزري، وقد ظهرت الفيروسات في نهاية الأربعينات وكان أول من فكر فيها هو اختصاصي الكمبيوتر (جون فون نيومان) حيث نشر مقالة حولها وظهرت بعد ذلك آثار الفيروس في عام 1950 إلا أنها بقيت محدودة الانتشار حتى عام 1983 عندما تفشت الفيروسات في برنامج UNIX وأثار ذلك ضجة على الساحة العلمية والعملية ثم ظهرت بعض الحوادث الفردية لصغار المبرمجين الذين قاموا بزرع الفيروسات في شبكات الكمبيوتر، فقد قام موريس الذي كان طالباً في جامعة كورنيل بإعداد برنامج

الفيروسات من أخطر جرائم الحاسوب وأكثرها انتشاراً في الوقت الحاضر..

الفيروسات ظهرت في نهاية الأربعينات..

مدمر ساهم في تعطيل آلاف من الحواسيب مما كلف الشركات الأمريكية (100) مليون دولار، أما كيفية اكتشاف الفيروس فكان عن طريق مبرمج هندي، حيث قام بعمل برنامج خفي من أجل المحافظة على برنامجه الذي كان أحدث برنامج للطباعة. حيث قام بحمايته من النسخ من خلال دخوله على الملفات التشغيلية وهي في حالة النسخ ثم يقوم بتكبير حجم الملفات ومن ثم تخريبها (أي الملفات المستنسخة) واستمرت مع التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الحاسوب والبرمجيات تطور برامج الحماية، مقابل ازدياد حالات ابتكار وإعداد برامج فيروسية.

الإجراءات الوقائية للحماية من الفيروسات:

يمكن الحماية من الفيروسات من خلال برامج معروفة..

إن التطورات الحاصلة في مجال إعداد برامج الفيروسات جعلت من الصعب إيجاد طريقة مضمونة بدرجة كبيرة للوقاية من الفيروسات ولكن هناك بعض الأساليب الفعالة التي يمكن إتباعها للحماية وهي:

- تركيب برنامج مضاد للفيروسات ملائم لنظام التشغيل المستخدم في جهاز الحاسوب ويفضل أن يكون نسخة أصلية للاستفادة من الدعم الفني للشركات التي يتم شراء البرامج المضادة منها.
- عدم وضع برنامج على جهاز الحاسوب إلا قبل اختباره والتأكد من خلوه من الفيروسات بواسطة برنامج مضاد للفيروسات.
- عدم استقبال أية ملفات من أفراد مجهولي الهوية على الإنترنت.
- عمل نسخ احتياطية من الملفات الهامة وحفظها في مكان آمن.
- التأكد من نظافة أقراص الليزر التي يحمل منها نظام التشغيل الخاص بجهاز الحاسوب.

هذه الأساليب إضافة إلى العديد منها التي يمكن اتباعها من شأنها أن تساهم في ضمان حماية أجهزة الحاسوب ولكن يجب أن نضع نصب أعيننا ولا نتصور أن وجود برنامج مضاد للفيروسات محدث دائماً في أجهزة الحاسوب يعني أننا في مأمن من

الفيروسات، كما أن أي مشكلة في الأجهزة لا تعني دائماً أن هناك فيروساً لذا يجب تحديد سبب المشكلة ومحاولة إيجاد العلاج لها.

ب ــ قرصنة المعلومات:

قد يسمع الكثير عن ما يسمى بالها كرز أو مخترقي الأجهزة Hackers ونتساءل كيف يتم ذلك وهل الأمر بسيط إلى هذا الحد أم يحتاج لدراسة وجهد، في الحقيقة أنه مع انتشار برامج القرصنة ووجودها في الكثير من المواقع أصبح من الممكن اختراق أي جهاز حاسوب وبدون عناء فور إنزال أحد برامج القرصنة. والمقصود بالقرصنة هو سرقة المعلومات من برامج وبيانات بصورة غير شرعية وهي مخزونة في دائرة الحاسوب أو نسخ برامج معلوماتية بصورة غير قانونية وتتم هذه العملية إما بالحصول على كلمة السر أو بواسطة التقاط الموجات الكهرومغناطيسية بحاسبة خاصة ويمكن إجراء عملية القرصنة بواسطة رشوة العاملين في المنظمات المنافسة. أما عن الهدف من عمليات القرصنة فهو سرقة الأسرار أو المعلومات التجارية أو التسويقية أو التعرف على حسابات المنظمات، أو أحيانا بهدف التلاعب بقيود المصارف أو المؤسسات المالية بهدف سرقة الأموال، أو يكون الهدف الكشف عن أسرار صناعة (تصاميم منتجات) بهدف إعادة تصنيعها دون إجازة قانونية، أو لأهداف سياسية وعسكرية من أجل الحصول على الملفات والخطط السرية العسكرية أو الحكومية.

انتشار برامج القرصنة يجعل من السهل اختراق الكثير من المواقع..

هدف عمليات القرصنة هو سرقة الأسرار والمعلومات والتلاعب بالقيود والسرقة أو كشف الأسرار..

المخاطر التي تهدد خصوصية المعلومات في العصر الرقمي:

تمكن تقنية المعلومات الجديدة خزن واسترجاع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية التي يتم تجميعها من قبل المؤسسات والدوائر والوكالات الحكومية ومن قبل

الشركات الخاصة، ويعود الفضل في هذا إلى مقدرة الحوسبة الرخيصة، وأكثر من هذا فإنه يمكن مقارنة المعلومات المخزونة في ملف مؤتمت بمعلومات في قاعدة بيانات أخرى، ويمكن نقلها عبر البلد في ثوان وبتكاليف منخفضة نسبياً، إن هذا بوضوح يكشف إلى أي مدى يمكن أن يكون تهديد الخصوصية.

وتتزايد مخاطر التقنيات الحديثة على حماية الخصوصية، كتقنيات رقابة (كاميرات الفيديو) وبطاقات الهوية الإلكترونية، وقواعد البيانات الشخصية، ووسائل اعتراض ورقابة البريد والاتصالات، ورقابة بيئة العمل وغيرها.

إن استخدام الحواسيب في ميدان جمع ومعالجة البيانات الشخصية المتصلة بالحياة الخاصة للأفراد خلف آثاراً إيجابية عريضة، لا يستطيع أحد إنكارها خاصة في مجال تنظيم الدولة لشؤون الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وغيرها وهذا ما أوجد في الحقيقة ما يعرف ببنوك المعلومات (Bank Data).

تتزايد مخاطر التقنيات الحديثة على حماية الخصوصية يوماً بعد يوم..

وقد تكون مهيأة للاستخدام على المستوى الوطني العام كمراكز وبنوك المعلومات الوطنية أو المستخدمة على نحو خاص، كمراكز وبنوك معلومات الشركات المالية والبنوك وقد تكون كذلك مهيأة للاستخدام الإقليمي أو الدولي.

* * *

المصادر:

- الملتقى الخامس لأمن المعلومات 27 ــ 2009/7/28.
- WWW. google . com ــ

الموارد البشرية في ظل العولمة والأزمة المالية العالمية!..

إعداد: سامر فاروق رزوق

تواجه البشرية اليوم العديد من التحديات منها ما هو على الصعيد المعرفي كإقامة مجتمع المعلوماتية وتنامي صناعة المعرفة، ومنها ما هو على الصعيد الاقتصادي والمالي المتمثل بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها العديدة، ولاسيما على صعيد التزايد في إعداد العاطلين عن العمل وتنامي ظاهرة الفقر، ومنها ما هو على الصعيد الثقافي المتمثل بطغيان ظاهرة العولمة بمفاهيمها وثقافاتها وانفلات قيود أسواقها، ومنها ما يتعلق بالتحديات البيئية، وغير ذلك كثير!!

لكننا ونحن نتحدث عن هذه التحديات لا بد وأن نتساءل:

ـ ما انعكاسات كل تلك التحديات وغيرها مما يمكن أن يكون أو يستجد على الإنسان؟ والإنسان كما هو معروف أداة التنمية وهدفها في الوقت ذاته؟.. فالإنسان هو المورد الأهم في مواجهة أية تحديات، وفي تحقيق أي نجاح..

من هنا تأتي أهمية الحديث عن الإنسان كمحور للتنمية، والمكوّن الأساس في الموارد البشرية، وأهمية هذه الموارد في مواجهة التحديات وأبرزها العولمة وارتدادات الأزمة المالية العالمية التي انعكست على مختلف قطاعات العمل والإنتاج!..

الإنسان محور التنمية والمكوّن الأساسي للموارد البشرية..

وفي هذا الإطار لا بد من الحديث عن الموارد البشرية، لجهة مفعولها وأهمية إدارتها، كذلك عن العولمة وأثرها على هذه الموارد من خلال علاقتها بالأسواق والتطورات الاقتصادية والمعرفية. كذلك عن الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على تلك الموارد، لننتهي إلى طرح تساؤل سنحاول الإجابة عليه وهو:

ـ ماذا عن الغد؟!.. وكيف يمكن لنا تأهيل موارد بشرية يكون لها دورها في مواجهة التحديات، بل جعل هذه التحديات فرصاً نستفيد منها؟..

من الضروري الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب والتأهيل..

لنصل إلى تأكيد ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية، من خلال التعليم والتدريب والتأهيل وتحريك الذهن والفكر، وتساعد في توليد الحلول، خاصة أننا اليوم كدول عربية، وكدول ناشئة أو نامية بحاجة إلى مثل ذلك بالتأكيد.

مفهوم الموارد البشرية:

يعد مصطلح الموارد البشرية أحد أبرز المصطلحات الحديثة التي حلت محل مصطلح الأفراد أو القوى العاملة، وذلك عندما قالت الجمعية الأمريكية لإدارة الأفراد، وهي من أكبر المنظمات المتخصصة في مجال الإدارة في الولايات، باعتبار الأفراد أحد أصول المؤسسة التي يعملون بها، وبالتالي، وبهذا المعنى فالقوى العاملة باتت كباقي الموارد الأخرى، وليست مجرد أشخاص يتحركون ويتصرفون ويعملون فقط!.. بل كأي مورد اخر له أعباؤه وتكاليفه، وله وظيفته ودوره، وكان ذلك في العام 1970، ومن يومها بدأت النظرة للإنسان في العمل تتغير من قوة عضلية وقدرة بدنية ومادية إلى جزء من موارد المؤسسة، وأصل من أصولها. لكنها الأصول الذكية، نظراً لما تملكه من قدرات ذهنية، وإمكانيات فكرية، وطاقات إبداعية!..

وتقسم الموارد البشرية إلى مجموعتين:

الأولى: موارد بشرية اقتصادية: وتشير إلى الجزء من الموارد البشرية التي تمتلك القدرة والرغبة في العمل، وتسمح الظروف الاجتماعية بتشغيله، وبالتالي هي الأساس في وضع الأهداف والاستراتيجيات وتقوم بتنفيذها!..

الموارد بشرية اقتصادية وبشرية غير اقتصادية..

الثانية: موارد بشرية غير اقتصادية: وهذه تشير إلى الجزء من البشر أو الأفراد غير الفاعلين في المجتمع.. أي غير العاملين، سواء بسبب السن، أو المرض، أو عدم إمكانية التشغيل كبعض شرائح النساء أو الأطفال!..

أهمية الموارد البشرية:

إذا أردت أن تحصد لسنة فازرع قمحاً.. وإذا أردت أن تحصد لمئة سنة فعلّم إنساناً..

تقول الحكمة: إذا أردت أن تحصد لسنة فازرع قمحاً، وإذا أردت أن تحصد لعشر سنوات فاغرس شجرة، وإذا أردت أن تحصد لمئة عام فعلّم إنساناً!..

هذا يشير إلى أهمية الموارد البشرية، وينظر إليها كثروة ومورد اقتصادي، بل أثمن أنواع الثروات والموارد، وتالياً أهمية الاستثمار في هذه الثروة، وفي تنميتها بعد أن باتت قدرة المنظمات على تحقيق المنافسة تقاس اليوم بمدى قدراتها العلمية والمعرفية ورأس مالها البشري والفكري، المتمثل بالموارد البشرية واعتبارها أهم الموارد الاستراتيجية في العملية الإنتاجية. وهذا يستوجب أن يأخذ الاهتمام بالموارد البشرية، الأولية في الاهتمام، سواء بزيادة معارفها، أو تطوير خبراتها، أو تدعيم مهاراتها في المجالات والتخصصات التي يحتاجها العمل.. والمجتمع!..

والمتابع لعمل المؤسسات والشركات الكبرى، سواء المحلية، أو العابرة للقارات يلاحظ مدى التنافس فيما بينها على استقطاب الكفاءات للعمل فيها والإغراءات التي تقدم لها، وقد تابعنا بعيد الأزمة المالية العالمية ما تم نشره من أرقام فلكية لرواتب كانت تعطى للمدراء التنفيذيين لبعض المؤسسات المالية، والتي اعتبرت في حينه أحد الأسباب المساعدة لإفلاسها، وبالتالي انهيارها!.

الموارد البشرية وتأثيرات العولمة:

العولمة هي تعميم الشيء أو المفهوم أو القيمة أو السلعة لتشمل العالم..

العولمة: العولمة لغوياً تعني تعميم الشيء أو المفهوم أو القيمة أو السلعة، وتوسيع دائرته ليشمل العالم!..

وقد قيل وكتب الكثير عن العولمة، وتباينت المواقف تجاهها، انطلاقاً من تعدد الآراء واختلافها فيما قيل أو كتب عنها بمظاهرها وتداعياتها المختلفة، وبالتالي تعددت تعريفاتها، والصفات التي ألحقت بها، وقد وصفها أحد الباحثين (بالفيروس الإيديولوجي) الذي يغزو العقول، ويفرض على الناس نمطاً جديداً من التفكير، وطرائق مختلفة من التعايش، وأشكالاً متنوعة من الإنتاج، وله أدواته ووسائله وعناصره وميكانيكيته!..

وينطوي المفهوم الاقتصادي للعولمة على فتح الحدود، وحرية التجارة، وتحرير الأسواق، ورفع القيود أمام حركة العمالة وانسياب رأس المال والخدمات!..

بالتالي فالعولمة بما سبقت الإشارة إليه، وبما يمكن أن يضاف إلى ما سبق وهو كثير ومعروف، هي واقع معقد ومتناقض، لكن علينا التعامل معه. سواء سلبياته للعمل على تجاوزها، أو بإيجابياته لتعظيمها والاستفادة منها مهما كانت تناقضاتها الإنسانية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ومهما بلغت شدة اختلاط الماضي بالحاضر فيها، ومهما تداخلت فيها المشاعر القومية بالمشاعر الدينية، أو عناصر المادة بالروح، أو الولاءات القطرية مع الولاءات القومية، ومهما لاحظنا فيها بالمقابل من انعدام التطابق بين حدود السياسة مع حدود الأمة، وعدم استقامة رؤية كثافة السكان مع ندرة الموارد، ولا وفرة الموارد مع ندرة السكان!..

العولمة واقع معقد ومتناقض لكن علينا التعامل معها..

لقد صارت العولمة واقعاً لا يمكن إنكاره، وحالة لا يجوز التغاضي عنها، وفكراً وممارسة يجب التعاطي معها بعد انهيار الحواجز الزمانية والمكانية بنتيجتها!..

لذلك لابد هنا من سؤال:

ـ ما مستقبل أمتنا؟.. مواطننا؟.. ومواردنا البشرية في ظل هذه العولمة؟!

ويستمر السؤال مطروحاً بالرغم من كل ما قيل، أو كتب، أو خرج من مراكز البحوث من دراسات تبحث في المستقبليات وترسم لنا السيناريوهات، وتضع الخيارات، وتبحث في الممكن والمعيقات!..

الموارد البشرية والعولمة:

رافقت حركة العولمة ظواهر ومتغيرات عديدة، اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية، ولم تقتصر على بلد دون آخر، من دول الشمال كان أم من دول الجنوب، بل شملت العالم أجمع بدوله الصناعية والنامية والفقيرة، انعكست بشكل أو بآخر على الموارد البشرية، وأبرز هذه الظواهر التي انعكست على الموارد البشرية، أو تأثرت بها هي:

ظواهر ومتغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ترافق حركة العولمة..

1 ــ التطور العلمي والتقافي السريع، الأمر الذي تطلب إعادة تأهيل القوى البشرية العاملة في مختلف القطاعات، لاسيما المعرفية والخدمية منها لمواكبة ذلك التطور.

2 ــ التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي نتيجة تحرير التجارة، وسرعة الاتصالات، ونمو صناعة المعرفة، بالتالي بروز الشركات متعددة الجنسيات، والشركات التي تعتمد على المهارات التكنولوجية وصناعة المعرفة، مع ما تبع ذلك من متغيرات في البحث عن الكفاءات وتوظيفها ولو كانت تلك الكفاءات خارج حدود الدولة التي تقام فيها الشركة.. أو الشركات، لذلك نمت ظاهرة هجرة الكفاءات!..

3 ــ تسارع نمو قطاع الخدمات المالية والتأمينية... الخ، الذي لا يتطلب جهداً عضلياً كما قطاع الصناعة أو الزراعة أو سواهما من القطاعات ذات الإنتاج السلعي، بما يعني ذلك من ضرورة توفير كفاءات تتمتع بقدرات عضلية وجسدية!..

تسارع نمو قطاع الخدمات في ظل العولمة..

4 ــ تغير أشكال الإنتاج، وأنماط التوظيف بسبب انتشار ثقافة المعلومات، حيث صار بالإمكان الاعتماد على قوى بشرية لا يشترط حضورها إلى أماكن العمل التقليدية، وهذا ما يحدث حالياً في صناعة البرمجيات مثلاً.

5 ــ إن تأثير ثورة التكنولوجيا والاتصالات على مفاهيم الموارد البشرية لم يقتصر على التوظيف عبر شبكات المعلومات، بل وصل ذلك إلى مختلف الشؤون الإدارية والمالية والخدمية التي تخص العاملين، وعززت الشبكة العنكبوتية تبادل المعلومات والأفكار والحوارات!..

العولمة تساهم بالتنوع الديمغرافي للعمالة..

6 ــ ساهمت العولمة أيضاً بالتنوع الديمغرافي للعمالة، ويمكن أن نجد مثل ذلك في دول الخليج العربي، حيث تمثل العمالة غير الخليجية نسبة لا بأس بها، كما تشكل العمالة غير العربية نسبة كبيرة من هذه العمالة..

7 ــ ارتفاع نسبة النساء العاملات، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح في مختلف ميادين العمل والإنتاج بما في ذلك العمل الذي يتطلب مهارات خاصة في كل الدول العربية.

8 ــ تزايد أعداد العاملين في مجالات صناعة المعرفة نسبة إلى عمال التصنيع، الذين كانوا فيما سبق يشكلون النسبة الأكبر!!.. اليوم نجد العمال ذوي اختصاصات المعلوماتية والحواسيب والخدمات المالية يشكلون النسبة المرتفعة..

وعلى سبيل المثال، كان عمال المصانع في الولايات المتحدة يشكلون في العام 1957 نسبة 40.5 %، تراجعت هذه النسبة عام 2005 لتصل فقط إلى 15.08 %، بينما ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات إلى 41.8 %.

9 ــ أعطت العولمة دوراً أكبر للنقابات والمجتمع الأهلي في الدفاع عن مصالح العمال من خلال ما أتاحته لها ثورة الاتصالات والتكنولوجيا من إمكانيات..

10 ــ لكن العولمة بالمقابل ساهمت بتزايد عدد العاطلين عن العمل بسبب متطلبات العمل الجديدة التي تعتمد المعرفة، والتي لا تتوفر في الكثير من العاملين الذين تم تسريحهم باعتبارهم عمالة غير ماهرة، وانتشرت شبكات الأمان الاجتماعي لتقليص الانعكاسات السلبية للبطالة.

وتساهم بزيادة أعداد العاطلين عن العمل..

11 ــ أما على الصعيد الاقتصادي فقد ساهمت العولمة بإقامة التكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة، ومناطق التجارة الحرة الثنائية أو المتعددة الأطراف، مع ما تبع ذلك من آثار على حركة انتقال الأيدي العاملة سواء ضمنها أم خارجها، وتحرير هذا الانتقال الذي ترافق مع حرية انتقال رؤوس الأموال أحياناً، وتنامي هجرة الكفاءات...

الأزمة المالية العالمية والموارد البشرية:

كما هو معروف فقد حدثت الأزمتان العالميتان السابقتان للأزمة الحالية عامي: 1991 ــ 2001 في ظل سياسات اقتصادية سليمة، وقوى عاملة ذات إنتاجية عالية، ودون أن يتأثر الاستهلاك، أو تتراجع التجارة العالمية، أو تتم زيادات الضرائب، أو يتم تسريح الملايين من وظائفهم!.. لكن في هذه الأزمة الوضع سيكون مختلفاً، فالكساد قادم، وبدأ أبناء جيل الازدهار من العمال الأكثر خبرة في الولايات المتحدة وأوروبا.. بدأوا بالتوجه نحو التقاعد على الرغم من أن نسبة كبيرة من العمال الأكبر سناً لا يزالون يشكلون جزءاً مهماً من القوة العاملة في السنوات الأخيرة!.. غير أن الكساد القادم وفقدان الأمان الوظيفي يمكن أن يلقي بهم إلى صفوف العاطلين عن العمل!..

لقد ظهرت تداعيات الأزمة المالية العالمية بوضوح على الصعيد الاقتصادي، وبدأ شبح الركود يخيم على مختلف اقتصادات العالم، بما فيها تلك التي كانت تعتقد أنها بمنأى عنها وبخاصة من الدول العربية، لذلك فقد بدأ العالم يفكر بهذه التداعيات وانعكاساتها وسبل الخروج منها، خاصة وأن الانهيار الاقتصادي كان أحد السيناريوهات المتوقعة بعد تخفيض صندوق النقد الدولي لتوقعات النمو العالمي. وتأكيده على انها ستتراجع، وربما تصل إلى الحدود السالبة في بعض الدول الصناعية بما يفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما على صعيد الموارد البشرية، حيث خسر أكثر من مليوني أمريكي وظائفهم بسبب الأزمة، وتقدر إحصائيات دولية أن عدد العاطلين عن العمل يمكن أن يصل على مستوى العالم إلى ما يزيد عن 130 مليون إنسان، قد يضاف لهم نحو 25 مليون آخرين في العام 2009.

الانهيار الاقتصادي كان أحد السيناريوهات المتوقعة نتيجة الأزمة المالية..

وكما العالم تأثر بالأزمة المالية، وطالت التأثيرات مختلف القطاعات، فإن الدول العربية هي الأخرى قد تأثرت بهذه الأزمة تبعاً لمستويات اندماجها في الأسواق العالمية، ولاسيما الأسواق

طالت تأثيرات الأزمة العالمية مختلف القطاعات في مختلف الدول..

المالية منها!... وتأتي دول الخليج العربي في مقدمة الدول المتأثرة بهذه الأزمة نظراً لاعتمادها في موازناتها الحكومية على النفط الذي انخفضت أسعاره إلى حدود الـ /40 دولاراً للبرميل/ هبوطاً من نحو 148 دولاراً للبرميل قبل الأزمة، وقبل أن يرتفع إلى ما بين 70 ــ 80 دولاراً للبرميل حالياً وسينعكس انخفاض العوائد على الموازنات الاستثمارية وعلى الإنفاق الحكومي، كما انعكست على قطاع العقارات وقطاع الاستثمار وقطاع المصارف وأسواق المال، كذلك قطاع الموارد البشرية وغيرها، حيث قامت العديد من الشركات، لاسيما شركات العقارات والاتصالات بتسريح الآلاف من العاملين لديها، وبدأ هؤلاء يشكلون ضغطاً اقتصادياً على دولهم الأم التي عادوا إليها وهم يحملون شهاداتهم وخبراتهم التي يمكن أن تساعدهم في الحصول على عمل مناسب لهم!.. لكن؟!..

لا بد من برامج لتخفيف شبح الأزمة الاقتصادية العالمية..

لذلك من المهم أن تسعى هذه الدول لوضع البرامج التي يمكن أن تخفف من شدة الأزمة، وخاصة على صعيد الموارد البشرية وأسواق العمل والبطالة!..

إن عودة العمالة المهاجرة إلى بلدانها سواء من دول الخليج العربي أو من دول أخرى لم يرتب أعباء اقتصادية على بلدانها الأم وحسب، بل حرم الدول التي كانت تستقطبها من خبرات ومهارات كانت تخدم اقتصادها الوطني وتساهم بنهضتها، واليوم، وبفعل الأزمة المالية فإن النتائج السلبية طالت الجميع.. الكوادر أو الموارد البشرية، والبلدان الأم، والبلدان التي كانت تستقطبهم أيضاً!.. من هنا تأتي خطورة الأزمة العالمية وضرورة تجاوز تداعياتها، وبعض هذه التداعيات طالت أسواق العمل بكل مكوناتها، واستمرارها قد يهدد بمخاطر اجتماعية تتجاوز المخاطر الاقتصادية نحن بغنى عنها!!.

الموارد البشرية ومواجهة التداعيات والتحديات:

بداية نشير إلى أن التحديات التي تواجه الموارد البشرية تتمثل في بعضها بالعولمة، وفي بعضها الآخر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واستطراداً بتداعيات

العولمة، ومثل هذه التداعيات باتت معروفة، وانعكست بشكل واضح على أسواق العمل وتسريح ملايين العاملين الذين انضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل في مختلف أنحاء العالم، وهذا يستدعي وضع استراتيجية عامة لمواجهة التحديات وما نجم عن الأزمات المالية والاقتصادية من تداعيات تنطلق من التربية والتعليم، وتستمر بالتأهيل والتدريب، وفي المدخل للحديث عن التعليم نؤكد ضرورة إعادة هيكلة النظام التعليمي ليتوافق ومستجدات أسواق العمل، وفي التأهيل والتدريب مطلوب الاستجابة للتطورات التقانية والمعرفية المتسارعة.

تداعيات الأزمة العالمية والعولمة انعكست على أسواق العمل..

فالتربية عامل تكيف، أو تفاعل بين الفرد وبيئته التي يعيش فيها، والتعليم والتدريب أداة التغيُّر بهدف التكيف، إضافة إلى أن التربية تهدف فيما تهدف إليه تحقيق الإنسان لذاته، والأهم تربية الإنسان عقلياً ومعرفياً وجسدياً وعاطفياً وإنسانياً!..

التعليم والتدريب أداة للتغيير بهدف التكيف..

وقد ساهم الانفجار المعرفي وظهور التكنولوجيا، وسهولة الانتقال والاتصال في التجديد في الإدارة التربوية والبنى التعليمية والمناهج وطرائق التدريب والتأهيل!.. كما أضافت العولمة مهمات جديدة للتربية تتعلق بالتفكير وطرائقه، والمستقبل والنظرة إليه والتطورات التقانية والمعلوماتية القائمة والتكيُّف معها!..

وأبرز ما تواجهه التربية في ظل ظاهرة العولمة ما يلي:

1 ــ تطلعات القرن الحادي والعشرين للتربية، وضرورة أن يكون الإنسان الحر الكفوء المسؤول أحد مخرجاتها.

2 ــ الاعتراف بالواقع ومشكلاته الثقافية، والروحية، وعدم رعاية الكفاءات كما يجب، والاضطرابات المجتمعية.

3 ــ تحدي الانفتاح والتواصل، وضرورة الاستفادة من ذلك في العمل الجماعي ونقل التكنولوجيا.

تحديات عديدة تواجهها التربية في ظل العولمة..

4 ــ تحدي تجاوز أمراض البيروقراطية.

5 ــ تحديات الإدارة التعليمية ومدى قدرتها على تحقيق ما يجب أن يكون في إدارة الموارد البشرية.

6 ــ تحديات أسروية وتربوية تتعلق بكيفية تربية النشء!..

مع الإشارة هنا إلى أن العولمة التي يتميز عصرها بطغيان تقنيات معلومات موجهة معرفياً، وسريعة الانتقال تجعل التعليم يواجه التحدي المحبط بإعداد الأفراد لمجتمع عصر المعلومات، وتنمية الشعور بالانتماء الوطني والشعور بالمواطنة كي لا يفقدوا الهوية، واستغلال معطيات سرعة الاتصالات والقرية الكونية الواحدة. وزادت الأزمة المالية على ذلك بضرورة أن يتم التعامل مع موارد مالية محدودة، سواء في إعداد الموارد البشرية أو التعاطي مع منتجات العولمة لتحقيق النهضة المأمولة في تأهيل وتدريب الموارد البشرية.

في عصر العولمة يجب تنمية الشعور بالانتماء الوطني والمواطنة..

إن العلاقة وثيقة بين التعليم وتنمية الموارد البشرية، والحاجة باتت ملحة أكثر من أي وقت مضى لمزيد من التنسيق بين التعليم العام والتربية وقطاعات التدريب والعمل في المجتمع ككل من أجل رفع كفاءة الاقتصاد، حيث يعتبر التعليم مصدر إنتاج الموارد البشرية الكفوءة التي تمتاز بنوعيتها وتنوعها من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة للمجتمع، ومراجعة الأولويات باستمرار لتناسب التحديات القائمة أو المستجدة، سواء العولمة، أو الأزمة المالية وتداعياتها!.

التعليم مصدر إنتاج الموارد البشرية الكفوءة..

سورية والاهتمام بالموارد البشرية:

بدأ الاهتمام في سورية بالموارد البشرية وإعدادها وتطويرها لتواكب أسواق العمل ومتطلباتها المستجدة والمتغيرة في مواجهة أي تحديات قائمة أو مستجدة، وقد

أقيمت لهذه الغاية مؤتمرات عديدة للموارد البشرية برعاية وزارتي التعليم العالي والتربية نظراً لصلة هاتين الوزارتين بتنمية الموارد البشرية، وقد أقرت وزارة التربية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي خطة طموحة للتعليم المهني والفني لتلبية احتياجات سوق العمل، نظراً للتطورات المتحققة في القطاعين الصناعي والتقاني ومتطلباتهما من الأيدي الخبيرة والمتخصصة، ولاسيما في مجالات الحاسوب والاتصالات، وأحدثت منظمة اتحاد شبيبة الثورة منتدى الشبيبة المعلوماتي في مختلف المحافظات، وأقامت بالتعاون مع وزارة التربية البرنامج الوطني لنشر المعلوماتية وتعليم الحاسوب، وتم مبكراً رفع شعار ربط الجامعة بالمجتمع لتلبية متطلبات المجتمع من الاختصاصات الجامعية المختلفة في فروع المعلوماتية والهندسات والعلوم.

رعاية متنامية للموارد البشرية وإعدادها وتطويرها..

وفي الوزارات يتم تخصيص نسبة 3 % من الموازنات السنوية لكل وزارة للتأهيل والتدريب، وفيها مديريات خاصة للتدريب المستمر، وقد أحدثت مؤخراً الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات التي تقوم بمساعدة الشباب على إقامة مشروعاتهم بعد تدريبهم وتأهيلهم لإدارتها..

أيضاً يأخذ القطاع الخاص دوراً واضحاً في هذا المجال، سواء من خلال إقامة الدورات التعليمية المتخصصة، أو من خلال تدريب وتأهيل الكوادر العاملة أو الراغبة في العمل، وهناك العشرات من المعاهد المتخصصة في هذا المجال!

للقطاع الخاص دور يجب أن يتنامى للتأهيل وتدريب الموارد البشرية..

وهكذا يمكن القول أن سورية تنبهت لأهمية الموارد البشرية وضرورة تنميتها وتطويرها باستمرار سواء من خلال التعليم، أو من خلال التدريب والتأهيل..

أما فيما يتعلق بتأثيرات الأزمة المالية العالمية على الموارد البشرية السورية، فهي محدودة نظراً لضعف ارتباط سورية بالاقتصاد العالمي إلى حد ما، وعدم وجود سوق للأوراق المالية خلال انفجار الأزمة.

مقترحات:

كما سبقت الإشارة والتأكيد فإن قطاع الموارد البشرية هو من أبرز القطاعات التي كانت دائماً تواجه تحديات العولمة ومستجدات المعرفة، وتطورات أسواق العمل، وأخيراً الأزمة المالية العالمية، وهذا يستدعي اهتماماً أكبر من الدول بمواردها البشرية وكوادرها الوطنية والتأكيد على تفعيل العنصر النسائي في هذا المجال، وبناء قيادات ذات مستوى ثقافي وإداري وإبداعي متميز، وإعداد برامج للتطوير والتحفيز يتم بموجبها منح الجوائز التحفيزية للكوادر المتفوقة..

كذلك من المهم مشاركة القطاعين العام والخاص في العمل معاً بمنظور وطني متكامل وبناء شراكات استراتيجية من التعاون.. والسير في طريق التخصصات الذكية، والتركيز على الأداء المؤسسي المبني على الممارسات الأفضل، وبناء إدارات متميزة قادرة على التخطيط الاستراتيجي والإدارة.

.. وعلى هذا القطاع بناء شركات الاستراتيجية تعزز التعاون في قطاع الموارد البشرية..

وباعتبار أن التعليم هو ركيزة إعداد الموارد البشرية فإننا نقترح:

1 ــ إعادة هيكلة النظام التعليمي ومراجعته باستمرار ليتوافق ومستجدات أسواق العمل..

2 ــ العمل المستمر على تحديث المناهج والبرامج وطرائق التأهيل والتدريب، واعتبار ذلك مهمة دائمة..

3 ــ الاهتمام بعلوم العصر كعلوم الحاسوب والبرمجيات وجعل التدريب حالة مستمرة وذاتية أيضاً.

4 ــ انتقاء قيادات إدارية تنفيذية فعالة!.

5 ــ اعتبار تطوير التعليم والتدريب مسؤولية جماعية يشارك بها القطاع الخاص أيضاً.

6 ــ الاهتمام بالبحث العلمي وضرورة الإنفاق عليه ومشاركة القطاع الخاص بذلك.

الاهتمام بالبحث العلمي ضرورة تنموية وبشرية وعلى القطاع الخاص المشاركة..

7 ـ عدم الانغلاق على تيارات فكرية ومدارس تربوية عفا عليها الزمن، وبديلها سياسات تربوية وتعليمية معاصرة تؤكد على علوم العصر واتقان تقاناته والاهتمام بالكفاءات والأدمغة التربوية.

يجب أن نجعل من العولمة سوق بيع وشراء، لا سوق شراء فقط..

8 ـ قبول التحديات والإصرار على تحقيق الطموح، والتسلح بالعلم والمعرفة والتفكير النقدي وقبول الاختلاف.. وأن نجعل من العولمة سوق بيع وشراء.. لا سوق شراء فقط.. نعطي كما نأخذ!!

الخاتمة:

لقد فرض التطور التقني وما خلفه من انفجار معرفي تحولات حضارية شاملة تجلت في التغيير الجذري لمسار العلوم والأعمال ومنظومة المعرفة البشرية وأعطاها أبعاداً جديدة ترفد الحضارة الإنسانية، وقد ساهمت ظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي في تسريع التواصل الحضاري البشري في الثقافة والاقتصاد والعلوم وعالم الأعمال، لكن يبقى الإنسان.. العنصر البشري هو الأساس في كل نشاط فكري أو ذهني أو عقلي أو جسدي، وبدون هذا الإنسان تصبح أية تقانات لا قيمة لها بالرغم من كل ما قيل أو يمكن أن يقال عن الذكاء الصنعي والحاسوب الذكي الذي يعتقد البعض أنه يمكن أن يكون البديل للإنسان الذي حقق ويحقق العديد من التطورات التي طالت مختلف القطاعات وحققت العديد من النجاحات في مواجهة ما واجهته من تحديات.. وآخرها تداعيات وانعكاسات الأزمة المالية العالمية وارتداداتها الاقتصادية التي بدأت تظهر..

من هنا تأتي أهمية الموارد البشرية في أية مؤسسة أو قطاع، إذ يعود لها الفضل في أي نجاح، وتكون في المقابل المسؤولة عن أي فشل، لذلك تمثل هذه الموارد وإدارتها، وسياسات ونظم العاملين الإطار العام الشامل الذي يحقق أهداف المؤسسة أياً كان دورها إنتاجي أم خدمي أم غير ذلك..

يعود للموارد البشرية الفضل في أي نجاح..

يبقى الاستثمار في الموارد البشرية العنصر الحاسم للتقدم والتنمية ومواجهة التحديات..

لذلك فالاستثمار في الموارد البشرية وتوجيهها وإدارتها يبقى العنصر الحاسم للتقدم والتنمية ومواجهة الأزمات والتحديات، وما الناتج القومي الإجمالي لأي بلد، والتطور المتحقق فيه، والنجاح في التصدي لتحدياته إلا محصلة أداء قوى العمل المنتجة والمبدعة في هذا البلد، وهي بمعنى آخر الموارد البشرية فيه!

ولقد أضاف تنامي ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي والاقتصادي العالمي، واستخدام نظم العمل الحديثة، وتغيير مفاهيم وأساليب الإدارة، وإدخال الحواسيب الالكترونية في أساليب العمل والإنتاج، مع اتساع الأعمال في زيادة التخصصات وتعدد الخيارات وزيادة حدة المنافسة.. كل ذلك أضاف بعداً جديداً للاستثمار في الموارد البشرية وتفعيل الخبرات والقدرات الذهنية والمعرفية لهذه الموارد بشكل نوعي ومستمر..

لذلك فإن مؤسسات المستقبل سوف تشهد المزيد من التركيز على الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والتي تتوافر لديها القدرات والمهارات الإدارية العالية!

وتبقى التحديات تشكل فرصاً لمواجهتها والتغلب عليها وتحقيق النجاحات..

* * *

ركود في الاقتصاد.. ركود في الطلاق

عادة ما تتسبب الأزمات المالية في انفصال الأزواج ولكن يبدو أن الركود الحالي جاء بأثر عكسي إذ قل عدد الأزواج الذين يستطيعون تحمل نفقات الطلاق.

وذكرت الأكاديمية الأميركية لمحامي قضايا الزواج أن أكثر من نصف من شملهم أحدث مسح أجرته بين أعضائها البالغ عددهم 1600 أشاروا إلى تراجع دعاوى الطلاق أثناء الأزمة الحالية التي تسببت في تقليص الوظائف وتخفيض الرواتب وتراجع أسعار المنازل.

وفي المجمل لاحظ 57 بالمئة من المحامين انخفاض عدد دعاوى الطلاق منذ الربع الأخير من العام 2008. بينما قال 14 بالمئة فقط إن عدد الدعاوى أثناء تلك الفترة الصعبة قد زاد.

وقال غاري نيكلسون رئيس الأكاديمية في بيان "المناخ الاقتصادي الحالي أثبت أنه غير متسامح بصورة أكبر بكثير من الأزواج المنفصلين الساعين للطلاق".

"كثير من الأزواج مستعدون فيما يبدو للمحاولة والانتظار حتى تمر عاصفة الأزمة لأنهم مضطرون لوضع زواجهم المتضرر في كفة وميزانياتهم المتقلصة والتوقعات المالية غير المؤكدة في كفة أخرى".

104
الرائد العربي
شتاء
2010

السوق التأمينية السورية تواصل نجاحاتها

إعداد: أحمد العمار*

أقر مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين خلال العام الجاري عدداً من القرارات التي انعكست على تحسين بنية العمل التأميني وأدت إلى تنظيم هذا القطاع الذي يمثل أبرز ملامح تحديث الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة حيث تم افتتاح حوالي 15 فرعاً ومكتباً جديداً للشركات في المحافظات والترخيص لحوالي 60 وكيلاً للعمل في السوق التأمينية.

وبعد أن اصدر مجلس الوزراء القرار رقم 1915 الذي تضمن نظام التأمين الإلزامي للمركبات قامت الهيئة بإصدار التعليمات التنفيذية لهذا النظام كذلك إصدار جداول تعرفة التأمينات الإلزامية للسيارات السورية وغير السورية.

وقامت الهيئة بتشكيل لجنة فنية لأعمال التأمين مهمتها تهيئة أدلة عمل إرشادية لكافة أنواع التأمين حول الاكتتاب وعمليات المعاينة والكشف وتسوية التعويضات ما ساهم في تنظيم العمليات المحاسبية في الشركات.

قرار بتشميل قطاعات أساسية بالتأمين الإلزامي..

كما أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 49 الخاص بتشميل قطاعات أساسية مثل المصانع، الأفران والمخابز والمشافي والمخابر والصيدليات، ومراكز الأشعة، دور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس والمعاهد والجامعات بالتأمين

* صحفي متخصص بالأسواق المالية.

الإلزامي وتبع ذلك إصدار الهيئة القرارين الخاصين بشركات إدارة النفقات الطبية حيث تم تقييد إدارة الصناديق الخاصة بموافقة الهيئة وتزويدها بنسخة من الاتفاقية المبرمة بين الشركة والصندوق ومنع التعاقد الحصري بين شركات التأمين وشركات إدارة النفقات الطبية.

وتنفيذاً لأحكام المرسوم التشريعي 43 لعام 2005 فيما يتعلق بفصل نزاعات التأمين قامت الهيئة بإصدار القرار الخاص بتشكيل لجنة حل نزاعات التأمين مهمتها النظر في الشكاوى المقدمة من قبل حملة الوثائق فيما يتعلق بقيمة التعويضات وخاصة للنزاعات التي لا يتجاوز التعويض فيها مليون ليرة سورية لتصدر الهيئة بعد ذلك القرار الخاص بنظام إجراءات الوساطة في نزاعات التأمين لتسوية النزاعات بين المؤمن لهم وشركات التأمين في حال نشوب خلاف حول مبلغ التعويض ولكافة فروع التأمين قبل اللجوء إلى القضاء المختص للنظر في النزاعات.

تأكيد على الالتزام بقواعد ممارسة المهنة وآدابها..

ولضمان الالتزام بتعليمات قواعد ممارسة المهنة وآدابها والتأكيد على الشفافية التامة أثناء ممارسة شركات التأمين أصدرت الهيئة قرارا خاصا بذلك تضمن فصلا للأحكام العامة وفصلا لوثائق التأمين وتجديدها وفصلا حول إجراءات المطالبات وفصلا حول الدعاية والإعلان الذي تقدمه شركات التأمين كما تضمن القرار فصولاً حول الإشراف على الوكلاء وتقديم الشركات خدماتهم وعلاقتهم مع الهيئة.

كما أوضحت الهيئة الشروط والمواصفات الواجب توافرها لدى الشخص الطبيعي والاعتباري للحصول على ترخيص من قبل هيئة الإشراف على التأمين لممارسة مهنة مسوي خسائر بالإضافة إلى أسس وقواعد ممارسة المهنة على أن يتم اعتماد عدد من الخبراء والمختصين للعمل مع شركات التأمين بعد استكمال إجراءات الترخيص إلى جانب قرار بتشكيل لجنة استشارية للرقابة الشرعية مهمتها المساعدة في تنظيم عمل شركات التأمين التكافلية وذلك من خلال العمل مع الهيئة في كل ما يصدر عنها من قرارات وتعليمات تخص تنظيم ورقابة عمل الشركات بما يكون موافقا للشريعة الإسلامية.

السماح لشركات التأمين بافتتاح مراكز إصدار لها في المصارف السورية..

وسمحت الهيئة لشركات التأمين بافتتاح مراكز إصدار لها في المصارف السورية على أن يتم إصدار الوثائق المرتبطة بالعمل المصرفي فقط واعتماد شروط جديدة خاصة بالتأمين البحري بحيث تم إلغاء كل القرارات السابقة واعتمدت شروط جديدة تضمنت الأسعار والعمولات لكل فئة.

وأعلنت الهيئة عن برنامج لتوسيع دائرة التدريب والتأهيل لديها عبر صياغة خطة تدريبية جديدة لعام 2010 تستوعب برامج أكثر تخصصاً بما يتوافق مع عمل كل شركة تأمين على حدة وبالتالي تخدم السوق الوطنية باحترافية ومهنية أعلى.

وستقدم الهيئة برامجها كخطة مدروسة مستندة إلى استبيانات تقدم من شركات التأمين لبيان احتياجاتها وتوجهاتها في قبول البرامج وتحديد الأولويات في الإدارات والفروع بالمحافظات.

وسيكون هنالك برامج خاصة لوكلاء ووسطاء التأمين ومندوبي المبيعات وسبق للهيئة أن وقعت أولى الاتفاقيات في مجال التدريب مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية بي أي بي اف من خلال اعتماد برنامج شهادة التأمين المهنية بي أي سي والمعترف به من قبل المعهد القانوني بلندن سي أي أي، برنامج تأميني موجه ليس فقط لشركات التأمين بل لكافة الأشخاص الراغبين بالدخول في المجال التأميني.

وتطورت الفكرة بتطور برامج المعهد حيث سيتم اعتماد منهاج معهد سي أي أي من خلال برامج الهيئة بالاتفاق مع معهد بي أي بي اف .

اتفاقيات متقدمة لإقامة دورات في مجالات التأمين

وهنالك أيضاً اتفاقية تم توقيعها مع جمعية لوما الكندية لإتباع دبلوم متخصص في مجال التأمين الصحي وتأمين الحياة. وقد تجاوبت جميع شركات التأمين مع البرامج الفنية التي تقوم الهيئة بالإشراف على تنظيمها من قبل شركات متخصصة في مجال التدريب والتأهيل وذلك من خلال إعطائها أهمية كبيرة لتدريب موظفيها.

ووصل عدد المشاركين ما بين القطاعين العام والخاص خلال العام الجاري إلى 463 متدرباً منتسباً في البرامج المعتمدة من قبل الهيئة.

وتعاونت الهيئة مع شركة شعاع الشام للتدريب والاستشارات لتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة في مجال التأمين.

أما فيما يتعلق بأقساط التأمين فقد أظهرت مؤشرات الأرباع الثلاثة الأولى من العام أن هذه الأقساط بلغت 10.428 مليارات ليرة بنسبة نمو 15.33 بالمئة قياساً مع الفترة نفسها من العام الماضي.. وبقي تأمين السيارات الإلزامي والشامل هو المسيطر على السوق حيث يشكل 63 بالمئة من إجمالي السوق بأقساط بلغت 6.519 مليارات ليرة وبنمو بلغ 18 بالمئة للسيارات الإلزامي و8 بالمئة للشامل.

أقساط التأمين تنمو بنسبة 15.33 ٪..

كما شكل التأمين الصحي 4 بالمئة من إجمالي السوق بأقساط بلغت 421 مليونا علماً أن هذه الأرقام لا تضم أرقام الصناديق المدارة من قبل شركات تي بي اي ويظهر هذا القطاع نمواً وتطوراً إيجابياً ولكن لا يزال دون التوقعات وأقساطه قليلة قياساً لـ 12 شركة.

وتظهر الإحصائية أن تأمين النقل ضعيف دون مساهمة المؤسسة العامة السورية للتأمين حيث تشكل حصة المؤسسة منه حوالي 50 بالمئة.

وحقق التأمين الهندسي أقساطاً بلغت 369 مليونا وكانت حصة المؤسسة السورية منها حوالي 198 مليونا.. ويشكل تأمين الحريق 14 بالمئة من إجمالي السوق بأقساط بلغت 1.5 مليار منها مليار عبر المؤسسة السورية للتأمين.. ولم تظهر تأمينات المسؤوليات والتأمينات الشخصية والحوادث العامة والسفر نمواً جيداً إلا أن التأمينات الشخصية قد تتفعل من جديد بعد تطبيق قرار التأمين الإلزامي حيث أن تأمين الطلاب سيكون ضمن هذا الفرع.

التأمين الهندسي يحقق تقدماً ملحوظاً..

وبدأت المدارس والمشافي والأفران الخاصة بالتأمين الإلزامي بنسبة جيدة وتقوم الهيئة بمتابعة تطبيق قرار التأمين الإلزامي ومتابعة باقي القطاعات وحثها على التأمين وذلك بالتنسيق مع الوزارات من خلال تأهيل عدد من موظفي كل وزارة من الوزارات المعنية حول التأمين.

أما في ما يتعلق بالندوات والمؤتمرات فقد قامت الهيئة بتنظيم ملتقى دمشق التأميني الرابع برعاية وزارة المالية والاتحاد السوري لشركات التأمين وبالتعاون مع الاتحاد العام العربي للتأمين.

وقال المدير العام للهيئة المهندس إياد زهراء إن الملتقى خلص إلى عدة توصيات تطالب شركات التأمين باتباع العديد من السياسات منها.. خلق فرص تعويض الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية من خلال ابتكار منتجات تأمينية جديدة تلبي احتياجات شرائح جديدة من المستأمنين والتركيز على مبدأ انتقاء الأخطار والتعامل مع الاستثمارات في البورصة بثقافة المستثمر وليس بثقافة المضارب والابتعاد عن سياسة تكسير الأسعار واتباع سياسة اكتتابية مرنة لا تتسم بالتشدد ولكن تستند إلى معايير فنية وعلمية والاهتمام بالتأمينات الشخصية مثل التأمينات على الحياة والتقاعد والحوادث الشخصية وكذلك التأمين الطبي والزراعي وتأمين المسؤوليات بشكل عام والمسؤوليات المهنية بشكل خاص وزيادة حجم التعامل مع شركات إعادة التأمين العربية ودراسة إمكانية إجراء التحالفات الاستراتيجية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي.

م. زهراء:
ملتقيات التأمين تسعى لابتكار منتجات تأمينية جديدة..

كما تم التأكيد والالتزام بتطبيق المعايير الفنية وضوابط العمل التي تعتمدها هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين وقواعد حوكمة الشركات ومبدأ كفاية رأس المال ومعدلات هامش الملاءة للشركات على الأقل كل ستة أشهر وإدراج ملتقى دمشق التأميني على جدول أعمال الاتحاد العام العربي واعتباره حدثاً سنوياً يجمع كل قطاعات التأمين ويناقش آخر التطورات الطارئة واعتماد الأحد الأول من نيسان من كل عام موعداً للملتقى.

تأكيد على الالتزام بتطبيق المعايير الفنية وضوابط العمل..

واعتبر زهراء أن ما تحقق من نمو في السوق التأمينية المحلية يدل دلالة واضحة على الإمكانات الكبيرة التي تنتظر الاستثمار في هذا القطاع الذي استطاع أن يصل بمؤشرات النمو لديها إلى أكثر من 10 مليارات ليرة و13 شركة منها المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركتا تأمين تكافلي إسلامي وتقترب فروع هذه الشركات من أربعين فرعاً كما تتجاوز رؤوس أموالها 14.5 مليار ليرة دون شركتي التكافل وهذا كله يؤكد قوة ومتانة هذا القطاع على الرغم من حداثة التوسع فيه

* * *

104
الرائد العربي
شتاء
2010

تاريخ سوق التأمين في العراق

إعداد: هيئة التحرير*

فيما يلي محاولة أولية لتحقيب تاريخ التأمين العراقي، ويمكن التأريخ لبداية التأمين بصدور أول قانون للتأمين في العراق (1936)، وتأسيس أول شركة تأمين عراقية خاصة عام (1946)، أما أول شركة تأمين مملوكة للدولة فتأسست عام (1950)، وصدر قانون جديد لتنظيم أعمال التأمين عام (1960)، وتم تأميم شركات التأمين عام (1964).

أولاً ــ فترة ما قبل الاستقلال:

في الفترة السابقة للاستقلال، عندما كان العراق تحت الاحتلال الإنجليزي، كان النشاط التأميني مقصوراً على فروع ووكالات شركات التأمين الأجنبية، وربما كان هذا امتداداً لما كان قائماً قبل الاحتلال حيث كانت الشركات الأجنبية تعمل بموجب الامتيازات الممنوحة لها في العهد العثماني. وقتها لم يكن الطلب الوطني على الحماية التأمينية في العراق فعّالاً بسبب غياب الصناعة الحديثة (وسيادة الإنتاج الحرفي) والاعتماد الأساسي على الإنتاج الزراعي. ويشهد تاريخ التأمين على المستوى العالمي أن تطور التأمين كان معتمداً على التجارة الخارجية وعلى تحول (المانيفكتورات) إلى الصناعة الحديثة ونهوض طبقة اجتماعية تتمتع بالثراء وتعمل على الحفاظ عليه من خلال التأمين.

* المصدر: دراسة بعنوان: تاريخ التأمين في العراق/ مصباح كمال / ت 1/ 2008.

وقد تغير الوضع التأميني قليلاً مع صدور قانون شركات التأمين رقم 74 لسنة 1936، إبان وزارة ياسين الهاشمي الثانية، من خلال وضع ضوابط معينة على عمل الشركات، مما يشير إلى تطور في التجارة وفي الصناعة والتكوينات الطبقية الجديدة في العاصمة بغداد والمدن الرئيسية الأخرى التي شهدت نمواً سكانياً وعمرانياً.

البدء بوضع ضوابط على عمل شركات التأمين بدأ منذ العام 1936..

ثانياً ــ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ومع نمو الإمكانيات المالية للرأسمالية الوطنية، تم تشكيل أول شركة تأمين عراقية برأسمال عراقي 40% وأجنبي 60%. ومع نمو الريع النفطي وتأسيس مجلس الإعمار (1950) دخلت الدولة لأول مرة حقل التأمين بتأسيس شركة التأمين الوطنية سنة 1950 (بدأ العمل الحقيقي للشركة سنة 1952).

وشكّلت ثورة تموز 1958 انعطافة مهمة في تطور التأمين في العراق إذ تأسست شركتان تتبعان للقطاع الخاص هما :

1 ــ شركة بغداد للتأمين سنة 1958 .

2 ــ شركة التأمين العراقية سنة 1959.

ثورة تموز تشكل انعطافة مهمة في تطوير التأمين في العراق..

تبع ذلك تأسيس أربع شركات خاصة أخرى. وفي عام 1960 تأسست شركة إعادة التأمين العراقية (شركة مختلطة) في محاولة وطنية لتعزيز سوق التأمين وتطوير قدراته الذاتية والحد من تصدير العملة الصعبة لشراء حماية إعادة التأمين من الخارج.

تأميم قطاع التأمين:

وجاءت قوانين التأميم في تموز 1964، التي شملت شركات التأمين، لتقضي على القاعدة الاقتصادية الضعيفة للرأسمالية الوطنية، مما جعل السوق في هذه المرحلة حكراً على ثلاث شركات متخصصة هي شركة التأمين

قوانين التأميم جعلت السوق حكراً على ثلاث شركات متخصصة فقط..

العراقية (تأمينات الحياة)، شركة التأمين الوطنية (التأمينات العامة) وشركة إعادة التأمين العراقية (إعادة التأمين).

قطاع التأمين بين الازدهار والتآكل:

مع تعاظم الريع النفطي بعد تأميم شركات النفط الأجنبية (1972 ــ 1975) ازداد الطلب على التأمين، وخاصة التأمين البحري على البضائع والتأمين الهندسي على المشاريع، ليسجل أرقاماً قياسية في فترة ما سمي بـــ "خطة التنمية الانفجارية" ..

إن تحليل إحصائيات هذه الفترة يمكن أن يلقي ضوءاً على مدى ارتباط التوسع في أعمال التأمين باستخدام معيار الكثافة التأمينية (الإنفاق الفردي على شراء الحماية التأمينية، أي إجمالي أقساط التأمين منسوباً إلى عدد السكان) ومعيار التغلغل التأميني (نسبة دخل أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتحديد أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دلّ ذلك على أن نمو قطاع التأمين يفوق سرعة نمو الاقتصاد الوطني) كنتيجة لهذه السياسة الاقتصادية أو انعكاساً للجهود الذاتية لشركات التأمين.

شهدت بدايات الثمانينيات إصدار قانون التأمين الإلزامي على السيارات وكانت وقتها خطوة متقدمة جداً قائمة على مبدأ افتراض المسؤولية عن الضرر دون الاعتماد على إثبات المسؤولية التقصيرية لسائق المركبة. كما شهد أيضاً ميلاد الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب الذي جاء كرد فعل على الزيادات الكبيرة في تأمين أخطار الحرب على السفن المتجهة إلى الخليج. لكن الحرب العراقية الإيرانية 1980 ــ 1988 وغزو الكويت 1990 وما تبعها من عقوبات اقتصادية فرضها مجلس الأمن الدولي (1990 ــ 2003) ووقف التأمين في شمال العراق بعد سحب المؤسسات الرسمية من الإقليم، وتهجير الكفاءات بحجة التبعية.. الخ... عملت على تآكل قطاع التأمين العراقي وهبوط قيمة الأصول المالية المتجمعة لديه، وخسارته لحماية إعادة التأمين الدولية.

بدايات الثمانينات تشهد إصدار قانون التأمين الإلزامي على السيارات..

إعادة هيكلة السوق:

وبحلول 1997 تم وضع قوانين تسمح بعمل القطاع الخاص من خلال قانونين جديدين للشركات: قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وقانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997. واعتماداً على هذه القوانين بدأت أولى شركات التأمين الخاصة عملها سنة 2000.

القطاع الخاص يعود إلى سوق التأمين بدءاً من عام 1997..

قطاع التأمين منذ الاحتلال الأمريكي:

ازداد عدد شركات التأمين الخاصة حتى وصل إلى 14 شركة، إلا أن دورها وحجم أعمالها ما زال ضعيفاً.

وجاء قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 ليعكس منهج الليبرالية الجديدة المحمول إلى العراق على المدافع الأمريكية وهو قانون أمريكي بامتياز رغم توقيع رئيس الوزراء العراقي عليه في حزيران 2005. وبفضل هذا القانون تم تأسيس ديوان التأمين العراقي (أول جهاز متخصص للإشراف والمراقبة على قطاع التأمين) وجمعية شركات التأمين وإعادة التأمين في العراق. ومع مرور الوقت، واعتماداً على الدستور العراقي الذي أقر في استفتاء 15 تشرين الأول 2005، من المؤمل أن يتشكل سوق تأميني متطور.

قانون تنظيم قطاع التأمين لعام 2005 يعكس منهج الليبرالية الجديدة المحمول إلى العراق على المدافع الأمريكية..

لكن هذا الموضوع يرتبط بمهمة إعادة النظر في قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 وتعديل الأحكام الضارة لهذا القانون التي لا تنسجم مع مصالح شركات التأمين العراقية. ويثير هذا الموضوع أيضاً ضرورة العمل على إجراء التأمين مع شركات تأمين مسجلة في العراق لوقف تسرب أقساط التأمين إلى الخارج وذلك من خلال وقف التجاوز الفظ لشركات التأمين العراقية، من قبل الشركات الأجنبية العاملة في العراق والمؤسسات الحكومية وغيرها، لأن شركات التأمين العراقية أولى بها، لبناء قطاع تأمين وطني. .

من المؤمل تشكيل سوق تأميني متطور اعتمادا على الدستور العراقي..

* * *

104
الرائد العربي
شتاء
2010

صناعة التأمين على الحياة في البحرين تنمو بنسبة 38 ٪ (*)

تحدثت نشرة صادرة عن مصرف البحرين المركزي عن نمو صناعة التأمين على الحياة في البحرين في السنوات القليلة الماضية، إذ قفزت في العام 2008 بنسبة 38%، في وقت شهدت فيه صناعة التأمين التكافلي في المملكة ارتفاعاً كبيراً خلال العام الماضي.

كما أوضحت النشرة أن عدد العاملين في قطاع التأمين في البحرين بلغت نسبتهم 62% خلال العام 2008، بارتفاع يبلغ 14% عن العام 2007، في حين قفزت القيمة الإجمالية لهذه الصناعة بنسبة 34% إلى 183 مليون دينار.

وبينت أن سوق التأمين على الحياة تمثل واحدة من أكثر قطاعات النمو في أقساط التأمين التي صعدت بنسبة 38% إلى نحو 52 مليون دينار، "وأن هذه الصناعة لديها إمكانية النمو، وتساهم في رؤية البحرين الاقتصادية 2030، لكي يكون لها قطاعٌ خاصٌ متطورٌ وماهرٌ، وأن نسبة لا بأس بها من الشركات يتم تأسيسها محلياً.

وأشارت النشرة إلى أن "هذا ينطبق كذلك على سوق التأمين التكافلي في البحرين، التي شهدت نمواً بلغ 73% في العام 2008، لتصل قيمة الصناعة إلى 27 مليون دينار. وبالأخذ في الاعتبار، تزايد عدد القوى العاملة الماهرة والحلول المبتكرة، فإن جميع المؤشرات تدل على أن سوق التأمين المحلي يمكن أن تواصل نموها".

(*) المصدر: جولف برس

ونسبت النشرة إلى المدير التنفيذي في المصرف المركزي عبد الرحمن الباكر شرحه بأن "قطاع التأمين سيواصل النمو في السنوات المقبلة، معظمه بسبب الزيادة في تفهم الناس لأهمية التأمين على الحياة، وكذلك التأمين الصحي، إضافة إلى إدخال منتجات تأمينية جديدة من قبل شركات التأمين الموجودة".

التزام بدفع قطاع التأمين إلى الأمام..

كما قال مدير إدارة مراقبة التأمين نادر منديل إن مصرف البحرين المركزي "ملتزم بدفع قطاع التأمين إلى الأمام، للتأكد من الإطار التنظيمي الواضح والشفافية، وبيئة العمل الصديقة بالنسبة إلى مقدمي خدمات التأمين".

وأضاف أن هذا الاتجاه بالتأكيد سيساعد البحرين مع وجود خدمات لشركات التأمين مثل (هانوفر ري)، (والاينز) و(ليجل أند جنرال) وشركة التأمين على الحياة الهندية ومد جلف، إضافة إلى شركة (أكسا) في المملكة، وأن هذه الشركات ستلعب دوراً رئيساً لتنشيط وتوسيع قطاع التأمين المحلي، وكذلك ترويج البحرين كمركز إقليمي.

لائحة شروط وإجراءات لتنظيم مهنة خبراء ووسطاء التأمين..

وقد وضع مصرف البحرين المركزي، الذي يشرف على المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين في المملكة، في الآونة الأخيرة لائحة شروط وإجراءات لتنظيم مهنة خبراء ووسطاء التأمين وممثلي شركات التأمين، اشترط بموجبها حصولهم على شهادة معترف بها لمزاولة العمل.

وجاءت الخطوة، وهي الأولى من نوعها في المنطقة، بهدف تنظيم وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ 2.2 % في العام 2008، حسب قول المنديل.

وحلت اللائحة محل التعليمات السابقة، التي كان المصرف يصدرها إلى ممثلي شركات التأمين نظرا إلى عدم وجود أنظمة رديفة لصناعة التأمين، وبالتالي توجب على المصرف استحداث هذه الأنظمة التي بدأ العمل بها أوائل الشهر الحالي، وتنطبق على جميع شركات التأمين التجارية والإسلامية.

كما قال المنديل: "في الحقيقة نحن في البحرين نعاني نسبة انخفاض مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، إذ إنه في العام 2008 كانت النسبة 2.2%، ونحن نقوم بالعديد من المبادرات، وإن أحدها هو إيجاد التشريع اللازم لنشاط ممثلي شركات التأمين".

وتعمل في البحرين زهاء 25 شركة تأمين محلية، إضافة إلى 11 فرعاً لشركات تأمين أجنبية، وكذلك صندوقين لتأمين المخاطر وهما الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب والصندوق الأفرو آسيوي الذي يغطي التأمين على المخاطر في قطاعي النفط والطاقة.

في البحرين 25 شركة تأمينية محلية و11 فرعاً لشركات تأمين أجنبية..

وقد قفزت أقساط التأمين في هذه المملكة الصغيرة لتبلغ 187 مليون دينار في العام 2008، مرتفعة بنسبة 34% عن العام السابق له. وترجع الزيادة في ذلك إلى نمو أقساط التأمين على الحياة بنسبة 38% خلال العام الماضي.

وقد بيّن تقرير دولي، أن سوق التأمين الإقليمية في دول الخليج وبقية دول منطقة "مينا" التي تشمل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مشروعات التشييد والإنشاءات الرئيسة "ناضجة"، ويمكن اقتطافها نتيجة لإجراءات تحرير الأنظمة ومراكز الدول المطورة.

وبحسب تقديرات غير رسمية، فإن قيمة سوق حلول التكافل العالمية خلال العام 2008 بلغت نحو 2.3 مليار دولار أميركي، تستحوذ منطقة الشرق الأوسط على نسبة 46% من إجمالي استثماراتها، في حين تبلغ حالياً نسبة نمو سوق حلول التكافل العالمية بين 15 و20% سنوياً.

كما توقع باحثون نمو حجم التأمين التكافلي الإسلامي إلى 7.7 مليارات دولار بحلول العام 2012، وهي أرقام محافظة.

وتأتي هذه التوقعات في ظل خيارات الاستثمار المحدودة التي سببها الكساد الاقتصادي العالمي، لكن العديد من المزودين لهذه الخدمة متفائلون، ويرون إمكانيات ضخمة لنمو هذه الصناعة في الأسواق العالمية، التي لا تزال غير مستغلة بشكل كبير، من ضمنها بعض دول الخليج العربية.

توقعات بنمو حجم التأمين التكافلي الإسلامي..

وتعرضت شركات التأمين الرئيسة في العالم إلى خسائر كبيرة، من ضمنها سقوط المجموعة الدولية الأميركية الضخمة (AIG)، وإن العديد من الخبراء يرون أن سوق التكافل الإسلامية قد تكون البديل الأمثل والمستقر للخدمات التي تقدمها شركات التأمين التقليدية.

ويقر الخبراء أن مزودي خدمات التكافل لم يكونوا بمنأى عن الكساد الاقتصادي العالمي الناتج من الأزمة المالية، غير أن الخسائر في استثمارات الأسهم والعقارات والصكوك كانت بدرجة أقل بكثير من الأسواق الأخرى، وأن صناعة التكافل لم تتأثر كثيراً، وظلت غير مستغلة إلى حد كبير.

شركات التأمين التكافلي لم تكن بمنأى عن الكساد الاقتصادي..

وصعدت أقساط التأمين التكافلي من زهاء 1.4 مليار دولار في العام 2004 إلى أكثر من 3.4 مليارات دولار في العام 2007.

* * *

التقاعد على الأبواب.. الرجال أكثر توازنا

أفادت دراسة جديدة أن الرجال الذين يقتربون من سن التقاعد يستمتعون بالعمل أكثر من النساء.

وحلل باحثون نفسيون في "كويل"، وهي شركة خاصة مرتبطة بجامعة بورتسموث البريطانية معلومات بيانية عن نوعية الحياة لأكثر من خمسة آلاف موظف في الكليات البريطانية من أجل معرفة العلاقة بين العمر والاستمتاع بالعمل مع اقتراب فترة التقاعد.

وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" أن الدراسة وجدت أن الاختلافات بين الرجل والمرأة في هذا المجال تضيق عند التقدم في العمر، ولكن ذلك يتخذ شكلاً عكسياً عند بلوغ الستين من العمر حيث يستمتع الرجل بالعمل أكثر من المرأة في هذا العمر.

وقال الباحثون إن النساء اللواتي يبلغن الستين من العمر يشكين من أن نوعية حياتهن العملية لا تزداد كثيراً حتى لو كنّ على وشك التقاعد.

وتشير الدراسة إلى أن الرجال يشعرون لأول مرة بالسعادة في العمل أكثر من النساء.

وليس من المعروف بالضبط السبب الذي يجعل الرجال أكثر سعادة من النساء قبل اقتراب سن التقاعد، ولكن باحثين يعتقدون أن المرونة في العمل تتيح للرجال خفض مستوى الضغط النفسي الذي يشعرون به قبل التقاعد.

وقال الدكتور دارين فان لار الذي قاد الدراسة من شركة "كويل" إن هذه الدراسة قد تساعد على تحسين أجواء العمل لكافة الموظفين من مختلف الأعمار.

وينوي فان لار وفريقه معرفة الأسباب التي تجعل الرجال بعد الستين يستمتعون بالعمل أكثر من النساء.

الحكومة السورية توافق مبدئياً على تطبيق التأمين الصحي على العاملين في سورية

إعداد: نجلاء محمود

ناقش مجلس الوزراء السوري في جلسة عقدها بتاريخ 29 ــ 12 ــ 2009 مذكرة وزارة المالية حول موضوع التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري للدولة ووافق المجلس مبدئياً في ضوء المناقشة على تطبيق التأمين الصحي على جميع العاملين في القطاع الإداري البالغ عددهم بحدود 750 ألف عامل ويتم ذلك تدريجياً خلال عام 2010 وذلك لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين.

وفي هذا السياق وبهدف تحسين المستوى المعيشي والخدمي للعاملين في الدولة كلف مجلس الوزراء السيد وزير المالية عقد اجتماع يحضره وزراء الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والدولة لشؤون الهلال الأحمر العربي السوري ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال لدراسة هذا الموضوع من جوانبه المختلفة ووضع الآليات المقترحة لتنفيذه وتطبيقه.

* * *

اجتماع الجمعية العمومية للشركات الاتحادية

عقدت الجمعية العمومية للشركات الاتحادية الموجودة في الجماهيرية الليبية اجتماعاتها يومي 3 و 4 /1/2010 في طرابلس برئاسة كل من الدكتور محمد الحسين وزير المالية في الجمهورية العربية السورية والدكتور عبد الحفيظ الزليطني أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية في الجماهيرية الليبية.

كما عقد المجلس الوزاري الاتحادي المؤلف من السيدين الوزيرين اجتماعاً بنفس الفترة لمناقشة المواضيع التي تهم الشركات الاتحادية العاملة في كل من سورية وليبيا.

وبهذه المناسبة قام السيدان الوزيران بتدشين المقر الجديد لفرع شركة الإتحاد العربي لإعادة التأمين في ليبيا في منطقة حي دمشق في العاصمة الليبية طرابلس.

وقد حضر حفل التدشين السيد الدكتور عزيز صقر رئيس مجلس إدارة شركة الإتحاد العربي لإعادة التأمين وأعضاء مجلس الإدارة ورؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامون لشركات التأمين العاملة في السوق الليبي وعدد كبير من الضيوف والمهتمين بصناعة التأمين.

كما حضره أعضاء الوفد المرافق للسيد وزير المالية السوري وعدد من كبار الموظفين في وزارة التخطيط والمالية الليبية ورئيس هيئة الإشراف على التأمين في كل من سورية وليبيا.

وتضمن حفل الافتتاح كلمات للسيدين الوزيرين الدكتور محمد الحسين والدكتور عبد الحفيظ الزليطني وللسيد الدكتور عزيز صقر رئيس مجلس إدارة شركة الإتحاد العربي لإعادة التأمين وعبرت هذه الكلمات عن الدعم الكبير والمتواصل لمسيرة الشركات الاتحادية والتي تعتبر مثالاً يحتذى للشركات العربية المشتركة بما تحققه من نجاحات وتطور ودعم للنشاط الاقتصادي في دولتي الاتحاد العربي سورية وليبيا.

وقد تخلل حفل الافتتاح توزيع الشهادات العلمية على المتدربين في سوق التأمين وهيئة الإشراف على التأمين في ليبيا ووزارة الاقتصاد الليبية والذين اتبعوا دورة تدريبية في التأمين وإعادة التأمين لدى شركة الإتحاد العربي لإعادة التأمين في مقرها الرئيسي بدمشق خلال الربع الأخير من العام 2009.

وعقب انتهاء حفل الافتتاح أجاب السيدان الوزيران على أسئلة الصحفيين ثم أقامت شركة الإتحاد العربي لإعادة التأمين حفل عشاء تكريماً للوزيرين حضره عدد كبير من الضيوف المشاركين في حفل الافتتاح.

* * *

المصرف التجاري السوري... أول جهة عامة تؤمن على العاملين لديها صحياً

وقع المصرف التجاري السوري عقداً مع المؤسسة السورية العامة للتأمين يقضي بتأمين العاملين في كافة فروعه مع عائلاتهم صحياً بموجب المرسوم التشريعي 65 لعام 2009 وقد وقع عن المصرف الدكتور دريد درغام مدير عام المصرف وعن المؤسسة سليمان الحسن مدير عام المؤسسة، وبذلك يكون المصرف أول جهة عامة تؤمن على العاملين لديها بموجب المرسوم الذي عدل المادة المتعلقة بموضوع الضمان الصحي و أجاز أن تقوم الجهات العامة بالتأمين الصحي لموظفيها وعائلاتهم بحسب أنظمة كل جهة لدى المؤسسة السورية العامة للتأمين.

واعتبر مدير عام المصرف أن هذا الحدث استثنائيٌ باعتباره أول اتفاق يتضمن المنتج المطروح من قبل المؤسسة وأول تطبيق له بحكم العلاقة المتميزة بين المصرف والمؤسسة، وهذه العلاقة تدل على مزيد من التنافسية والإيجابية من خلال رونق جديد للتعامل بالمجال الصحي بإشراف المؤسسة، مؤكدا أن هذا المنهج الجديد في التعامل وفر بحدود 25% كانت تذهب سابقا إلى الصندوق المشترك، وبمجرد الدخول في هذا العقد مع المؤسسة سيكون الوضع أفضل مما كان عليه سابقا، مشيرا إلى أن العمل بهذا النظام الجديد سيبدأ خلال النصف الثاني من الشهر القادم .

من جهته أشاد الحسن بالخطوة التي أقدم عليها المصرف بالانتقال من تقديم الخدمة الطبية و الطبابة لموظفي المصرف وعائلاتهم إلى التأمين الصحي، وهذه أولى ثمرات المرسوم التشريعي 65 وأنه العقد الأهم، وخاتمة أعمال المؤسسة لعام 2009 وستقدم المؤسسة بموجب هذا العقد الخدمة الطبية والعلاجية لجميع عاملي المصرف في جميع المحافظات بالإضافة إلى عائلاتهم، ونتمنى أن تكون تجربة رائدة لتعمم على باقي القطاعات الاقتصادية منها والإدارية كل حسب رغبته. وسيشمل التأمين جميع التخصصات الطبية من الألف إلى الياء، فهناك العمليات الجراحية والإقامة داخل المشفى.. وكافة الخدمات الصحية التي يحتاجها، بما فيها طب الأسنان، والعيون والنظارات والعدسات ضمن حدود معينة، ولجميع العاملين.

وذكر الحسن أن قيمة العقد بشكل عام عادلة جداً ولم تتجاوز القيم التي كانت مرصودة في اعتمادات المصرف وبين أن عدد الموظفين المشمولين بالعقد مع عائلاتهم يتجاوز الـ 11 ألف مؤمن.

* * *

تحديد الحد الأدنى لأسعار التأمين على النقل البحري وعمولة الوكلاء في سورية

أصدر الدكتور محمد الحسين وزير المالية رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين القرار رقم 302 تاريخ 15 ــ 11 ــ 2009 المتضمن تحديد الحد الأدنى لأسعار التأمين على النقل البحري /بضائع/، وألزم القرار جميع شركات التأمين الالتزام بهذه الحدود، كما تضمن القرار تحديد عمولة الوكلاء .

وتطبق أحكام هذا القرار والإعفاءات الواردة في القرار 100/157 بالنسبة للمستوردات الواردة بوسائط النقل البري، كما تطبق على البضائع الخارجة من المناطق الحرة السورية ما لم يكن قد تم التأمين عليها حين استيرادها بموجب قرارات الهيئة السابقة، أو أن تكون قد أنتجت في هذه المناطق... وتلتزم كافة شركات التأمين بتطبيق نظام إصدار مؤتمت على وثائق التأمين البحري / بضائع بحيث يعتمد هذا النظام استخدام أوراق تتميز بخاصيتي أمان، إحداهما ختم ليزري غير قابل للتزوير.

وألزم القرار كافة شركات التأمين بأن تمارس التأمين البحري في شرط جميع الأخطار (A) بما يضمن الأخطار الجزئية فعلياً، ولا يحق لأي شركة أن تُضَمّن هذه البوالص شرط الهلاك الكلي فقط، على أن لا تتجاوز حدود التحمل والإعفاء النسب المتعارف عليها تجارياً، وبما لا يتجاوز 10% من قيمة الشحنة الواحدة، أما بالنسبة لشروط (B) و(C) فتلتزم الشركات بالتقيد التام بالشروط المهنية المعمول بها وأي استثناء أو تحمل يعتبر مخالفاً للقرار.

(تاج) منتج تأميني صحي جديد في السوق السورية

ذكر السيد سليمان الحسن مدير عام المؤسسة السورية للتأمين أن المؤسسة طرحت منتجاً تأمينا صحيا سمي بـــ (تاج) وله عدة مستويات وعدة تغطيات وبالتالي من الطبيعي أن يكون بعدة أسعار، وهو المنتج الذي تم تطبيقه على العاملين في المصرف التجاري السوري و بما يتلاءم مع متطلبات المصرف والتغطيات المراد منحها للعاملين فيه، و يجعل العامل مغطى صحياً من أية حوادث وأعراض وأمراض، وبالنسبة للتكلفة لن يتحمل العامل في المصرف أي مبلغ.

وأشار الحسن إلى الدعم المقدم من الحكومة عن طريق وزارة الصحة حيث أن كل مواطن سوري مدعوم صحياً من قبل الدولة، ولكن هذا التأمين يأتي كمرحلة أعلى ومتقدمة بعد الدعم الحكومي وبموجب أقساط وبدلات، وهو يضبط عملية التأمين الصحي التي هي موجودة أساساً لدى أغلب جهات القطاع الاقتصادي ولكنه يضعها في قالب جديد وفي إطار مضبوط بشكل أكثر، بمعنى أن جميع العاملين وعائلاتهم سيكون لديهم بطاقات وبموجبها يستطيع أن يذهب لأي مشفى أو طبيب أو مخبر..الخ ضمن شبكة تغطي كل محافظات القطر..

وأوضح الحسن أنه عندما يبرم أي عقد تأمين صحي في الحالات الإفرادية يؤخذ التاريخ الزمني للمريض، وبين مدير عام المؤسسة السورية للتأمين أنه ليس هناك حرج بالتعاقد مع أي مشفى سواء عام أم خاص فالمهم هو توفير شبكة لهذه الخدمة أينما كان..

* * *

أكـــاذيب الاقتصـــاد

عرض: محمد علي شحادة جمعة

كان أول كتاب ترجم إلى العربية للمؤلف جون كينت غالبريث أستاذ علم الاقتصاد في جامعة هارفرد والذي يعدُّ من أهم الاقتصاديين في القرن العشرين بعد كينز وشومبيتر، بعنوان (الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي) حيث قدم برنامجاً متكاملاً لإصلاح النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي (قبل نهاية الاتحاد السوفييتي) بغاية جعلهما يعملان لتأمين حياة كريمة لكل الناس الذين يحيون ويعملون على وجه الأرض، وذلك وفق ضوابط واعتبارات ذات صبغة عملية وقابلة للتنفيذ.

أما الكتاب الثاني الذي ترجم له إلى العربية كان بعنوان (تاريخ الفكر الاقتصادي) حيث أكد فيه أنه لا يمكن فهم الاقتصاد إذا لم نعرف تاريخه.

أما هذا الكتاب الصادر عن دار طلاس والذي قام بترجمته الدكتور هشام متولي فإنه يتناول أهم المواضيع الساخنة التي يتداول بشأنها في عالمنا العربي: من المضاربات في أسواق الأسهم، إلى تبدل مفهوم تعبير الرأسمالية والاشتراكية، ومفهوم اقتصاد السوق، واقتصاد السوق الاجتماعي، وكل ما يتعلق بالقطاعين العام والخاص وبدء تشكل المنشآت والشركات ذات القدرة الاقتصادية والمالية الكبيرة وامتداد نفوذها المالي والاجتماعي والسياسي، ومناداتها بالعولمة على حساب الوطنية الاقتصادية.

مواضيع ساخنة يتناولها الكتاب..

إن ما هو محكي في صفحات هذا الكتاب الصغير إنما هو حصيلة تأملات وتجارب ومحاكمات المؤلف بعد عديد من السنوات للتثبت من هذا التمايز بين الأفكار والواقع والفارق بينهما. وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الواقع الفعلي مغلف بهالة أكثر ضبابية على صعيد الأفراد أو المجتمعات، أو على صعيد المصالح المالية لهذه الفئة أو تلك في الميدان الاقتصادي والسياسي وفي الميادين الأخرى.

الواقع الفعلي مغلف بهالة أكثر من ضبابية..

ولم ينس المؤلف الضغوط المالية والسياسية وطرق الدعاية الحديثة، وبين كيف يجهد أصحاب النظريات الاقتصادية وممثلو النظم الاقتصادية والسياسية تكريس وجهات نظرهم لأنفسهم عن الحقيقة التي يرغب فيها هؤلاء الذين يديرون المصانع والمراكز المالية.

لذلك فالواقع يقول إن المالكين الحقيقيين للسلطة في المؤسسات والمشاريع والمنشآت والشركات العملاقة في عالم الرأسمالية المتوحشة، هم المدراء وليس أصحاب رؤوس أموالها. لهذا السبب ولأن تعبير الرأسمالية أصبح يوحي أحياناً، بحكم تاريخها المشين، بشعور غير مريح، فإن تداوله آخذ تدريجياً في التناقص.

المالكون الحقيقيون للسلطة في المؤسسات والمشاريع هم المدراء..

وإذا عدنا إلى كتابات ماركس وإنجلز، والتي تعتبر الأكثر تأثيراً في تفسير التاريخ، نجد أنها تضمنت تباشير الوعود باندلاع الثورات. وتحولت هذه الوعود إلى حقيقة واقعة بعد الحرب العالمية الأولى وفي روسيا تحديداً. وأصبح تعبير الرأسمالية، وخاصة في أوروبا، يجسد بقسوة وفظاظة سلطة الملكية، وثقل العبودية الملقاة على كاهل العمال.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، كان لتعبير الرأسمالية دلالة مختلفة في الولايات المتحدة، ولكن ظل مفهومها سلبياً. بمعنى أنه كان يثير الشعور بالعداء والضغينة، ليس

فقط لدى الأوساط العمالية، ولكن أيضاً لدى مجموع السكان وبدرجة عالية. إذ أصبح تعبير الرأسمالية مرادفاً لكلمة الاستغلال بواسطة الأسعار.

الأحداث الاقتصادية تؤكد القناعة بأن الرأسمالية تمثل الاستغلال وتهدم نفسها بنفسها..

ولدى ظهور بوادر الإفلاسات التي انتشرت في حي المال (وول ستريت Wall Street) عام 1907، زادت القناعة بأن الرأسمالية لا تمثل فقط الاستغلال، ولكنها بطبيعتها تدمر ذاتها، أو لنقل تهدم نفسها بنفسها.

وهكذا فإن تعبير الرأسمالية وتطبيقاتها أديا إلى وضع مجموعة من التشريعات والقوانين والتنظيمات الرادعة والعقابية أمام العدالة. أما في أوروبا، فإن الكلام في الرأسمالية كان يعني التحريض والدعوة إلى الثورة.

فقد تداول الرأي العام نظرية معقدة خلال الحرب العالمية الأولى مفادها أن سبب النزاع وآثاره كان التنافس بين أسياد اتحادات الصلب والفولاذ وصناعة الأسلحة في كل من فرنسا وألمانيا. أي أن المسببين للمذابح التي حدثت كان هؤلاء الباحثون عن الربح من وراء صناعة الأسلحة والمدافع. وبعد ذلك نجد أن صورة الرأسمالية اهتزت بشكل أكثر تدميراً في الولايات المتحدة: فمن مضاربات (فلوريدا العقارية) التي اتسع مداها، إلى التصعيد الكبير لمصالح الصناعيين والماليين، وخاصة أثناء الخلل الكبير في السوق المالية بأسهمها وسنداتها في أواخر العشرينيات، ثم جاءت أزمة الكساد الكبير عام 1929 وما تبعها من انهيار اقتصادي على الصعيد العالمي وعلى مدى عشر سنوات.

وهكذا بدأ البحث عن تسمية جديدة للرأسمالية تكون أكثر نعومة ولباقة، فقد

المشروع الحر تعبير أمريكي مستحدث للرأسمالية ليكون أكثر قبولاً..

اختير في الولايات المتحدة تعبير المشروع الحر، ولكن لم يتم تقبله ولم تحصل الطمأنينة لقيام المشروع باتخاذ قراراته بحرية. أما في أوروبا، فاستبدلت تسمية الرأسمالية بالديمقراطية الاجتماعية، أي تعايش الرأسمالية مع الاشتراكية.

وإذا عدنا إلى تعبير اقتصاد السوق نجده تعبيراً أجوف وخاطئ ولا معنى له ومصطنعاً، لقد ولد من الرغبة بحماية النظام من ماضيه، وسلطة الرأسماليين فيما مارسوه وفعلوه من جهة، والعمل على تناسي الأدبيات التحليلية لماركس وإنجلز ومريديهما والتي هي مقنعة بدرجة كبيرة جداً، من جهة ثانية.

ففي اقتصاد السوق يعود القرار النهائي للمستهلك في الشراء أو الامتناع عنه، وبلغة الاقتصاد، فإن خياراته هي التي ترسم منحنى الطلب في الحياة الاقتصادية.

ولكن هناك درجة كبيرة من التضليل والاحتيال حيث أن تنظيماً جيداً لتمويل الحملة الانتخابية أو الدعاية لسلع منتجة يحدد خيارات الناخب أو المستهلك، وخاصة في زمننا بحكم مختلف أشكال الدعاية والإغراءات الحديثة التي تعتبر أكذوبة ولكن تتقبلها الجماهير بصورة عامة، كما تتقبلها أوساط التعليم الجامعي للاقتصاد بشكل خاص.

في اقتصاد السوق درجة كبيرة من التضليل والاحتيال بحكم الإغراءات التي تعتبر أكذوبة ..

ثم يقودنا المؤلف باتجاه اكتشاف كذبة كبيرة أخرى تقول بأن إدارة شركة مغفلة عملاقة وفق التنظيمات الحديثة هو عبء ثقيل يتجاوز إمكانيات وسلطة الفرد مهما كان جاداً. ويتابع القول إن محاولة الإيهام بأن للمالكين أو المساهمين أو أصحاب رأس المال أو المستثمرين سلطة أو دور في إدارة الشركة. فهذا وهم وتصور خادع لدى المالكين بأنهم يملكون القدرة والدور الفاعل في إدارة المنشأة.

إنه ما من مجال للشك أن آراء ومقترحات ومواقف المساهمين مالكي أسهم المنشأة أو الشركة ومن يمثلهم في مجالس الإدارة إنما تكون خاضعة لسلطة مدراء هذه المنشأة أو الشركة. والذين يبذلون الجهود لإعطاء الانطباع أن المساهمين يمارسون سلطة من يملك، أما الواقع فيقول غير ذلك. ولأنهم يعيشون وهم الأكذوبة، وضرباً من الاحتيال يتقبله الناس.

يعملون لتغيير اسم النظام الرأسمالي للتهرب من الماضي السلبي للرأسمالية..

وإمعاناً في الكذب يشرح كيف تم تغيير اسم النظام الرأسمالي للتهرب من الماضي السلبي لكلمة الرأسمالية. والخطوة التالية في عالم الاقتصاد هي هذه الكذبة المضللة ببراءة والمتمثلة باستمرارية المحافظة على صورة الرأسمالي في الوقت الذي أصبحت فيه المنشأة العملاقة تشكل العمود الفقري في الاقتصاد المعاصر.

أما التضليل والكذب الذي يمارسه صناع السياسة الخارجية الأمريكية فيتمثل:

بعض الأدمغة الشجاعة أدركت أن سلطة القطاع الخاص هي التي تراقب وتطور قضايا التسلح..

في وزارة الدفاع وتطوير السلاح والتسلح، وكيف استطاع القطاع الخاص أن يوسع مجال نفوذه لتصل قبضته إلى وزارة الخزانة وإلى السياسة المتعلقة بالبيئة، والحبل على الجرار إذ ليس هذا كل شيء، خاصة عندما تعلم أن وسائل الإعلام هي على دراية بهذا التطور في السياسة وهو مقبول منها وبدرجة كبيرة. إن بعض الأدمغة اللامعة والشجاعة أدركت واعترفت أن السلطة التي يحذوها القطاع الخاص هي التي تراقب تطور مفهوم التسلح بمختلف أنواعه، كما تراقب ميزانية الإنفاق العسكري. إضافة لذلك، وما من أحد يجهل اليوم أن المنشآت والشركات العملاقة تلعب الدور الرئيسي في توجيه السياسة الخارجية والاقتصادية في (العالم الحر).

وإذا ما انتقلنا إلى عالم معروف بأكاذيبه التي ليست جميعها بريئة بالمعنى الحقوقي للكلمة. ويشمل عالم المصارف والخدمات المالية للشركات وأسواق الأسهم والسندات ومكاتب تشغيل الأموال والاستثمار ومكاتب المشاورات المالية وغيرها.

وإذا أضفنا إلى ذلك دور المدراء العامين في الشركات العملاقة الحديثة، هذا الدور المهيمن، وجمعهم كل السلطات بأيديهم، فأصبح بذلك دور المساهمين ــ المالكين دوراً شكلياً. واجتماع الجمعية العمومية السنوية مظهر احتفالي. وأصبح اسم مجالس الإدارة يعني فضائح الشركات في القاموس التجاري والاقتصادي. ولكن الأمر الذي لم

يتم توضيحه هو أن مدراء هذه المشاريع العملاقة الحديثة فتحت أمامهم الفرص لتشكيل ثروة ذاتية لم يتمكنوا من مقاومة إغرائها.

وإلى جانب ذلك نشهد أن مكاتب تدقيق الحسابات والميزانيات تميل إلى التساهل أمام بعض ما يصادفها من بنود في الإثراء التي تخفي نوعاً من النهب. فهؤلاء المحاسبون الخبراء بطرقهم الملتوية بتدوير الحسابات إنما يرتكبون عملاً إجرامياً بتمهيد الطريق لحدوث سرقات موصوفة. هذا مع العلم أن أكثر العقول الناقدة تعتبر بيوتات المحاسبة هذه على درجة كبيرة من النزاهة.

المذابح والحروب تتوج إنجازات الحضارة وتمثل فشل الإنسانية في تحقيق التقدم..

ويخرج المؤلف بخلاصة تقول إن الحضارة حققت خلال العصور الكثير من التقدم في مختلف الميادين العلمية والصحية والفنية وتحسين الحياة المعاشية والاقتصادية. ولكنها خصصت أيضاً حيزاً متميزاً لتطوير صناعة السلاح والتهديد بالحرب، وهكذا أصبحت المذابح بالجملة تتوج ما تحققه الحضارة.

فحقائق الحرب لا يمكن تجنبها. فهي إلى جانب قسوتها تزلزل القيم الحضارية وتهيئ لغد من الفوضى. تلك هي حال الإنسانية اليوم وكذلك توقعات مستقبلها. فالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والمجاعات يمكن معالجتها. ولكن تبقى الحروب تمثل الفشل الحاسم للإنسانية.

* * *

مبدأ المشاركة *PRINCIPLE CONTRIBUTION*

ينشأ في بعض الحالات التي يكون فيها وثيقتان أو أكثر تكون جميعها مسؤولة عن نفس الخسارة ، ويعطي مبدأ المشاركة وهو حق المؤمن بمطالبة المؤمنين الآخرين بالمثل ولكن ليس بالضرورة بالتساوي معه في تكاليف التعويض

الخسارة العرضية *FORTUITOUS LOSS*

يجب أن يكون الحدث المؤمن ضده حدثاً عرضياً من وجهة نظر المؤمن له، فمن غير الممكن التأمين ضد حدث محقق الوقوع ، والحدث العرضي في التأمين على الحياة هو وقت الوفاة بمعنى أن ميعاد تحققها غير معلوم ولهذا كان خطر الوفاة من الأخطار القابلة للتأمين.

الأخطار الأساسية *RISKS FUNDEMENTAL*

هي تلك الأخطار العامة التي تكون أسباب حدوثها خارج نطاق سيطرة أي فرد أو مجموعة من الأفراد وتتعدى تأثيراتها الفرد لتشمل المجتمع بأكمله أو جزءاً كبيراً

(*) المصدر: دورات المعهد المصري للتأمين.

منه، ولا يشمل هذا النوع من الأخطار الزلازل والفيضانات والبراكين والكوارث الطبيعية فحسب بل يتعداها ليشمل أخطاراً أخرى كالحروب والكساد الاقتصادي والبطالة والتضخم .....الخ.

والأخطار العامة غالباً ما تكون غير قابلة للتأمين حيث يصعب الجزم بذلك نظراً لتغير نظرة سوق التأمين للأخطار العامة.

الأخطار المادية (الخسائر المادية) *RISKS FINANCIAL*

يقصد بها تلك التي يمكن تحديدها وقياسها مالياً أي أن لها علاقة بالنتائج الناجمة عن تحقق خطر ما وليس بطبيعة الخطر نفسه .

التعرض المتجانس للأخطار *EXPOSURES HOMOGENEOUS*

وجود عدد كبير من الحالات المعرضة لأخطار متجانسة، وهو يساعد المؤمن على التنبؤ بحجم الخسائر المحتملة، وفي حالة عدم توافر أعداد كافية يصعب على المؤمن احتساب الأقساط المناسبة.

المصلحة التأمينية *INSURABLE INTEREST*

هي حق الفرد أو المؤسسة القانوني في التأمين ويشترط أن تكون هناك علاقة قانونية ــ يمكن التأكد منها ــ بين الفرد وبين الشيء موضوع التأمين، وهذا يعني أن يتحمل الفرد خسارة أو مسؤولية قانونية نتيجة حدوث ضرر أو خسارة للشيء موضوع التأمين وأن ينتفع ماديا نتيجة بقائه على ما هو عليه.

الأخطار القابلة للتأمين *RISKS INSURABLE*

هي الأخطار التي يمكن التأمين عليها نظراً لتوافر شروط ومبادئ التأمين كالمصلحة التأمينية.

معدل تكرار وقوع الخسارة FREQUENCY LOSS

عند تقييم درجة أي خطر يجب أن يتضمن ذلك تقدير معدل تكرار وقوع الخسارة، ويقصد بمعدل تكرار الخسارة هو عدد الخسائر المحتمل وقوعها خلال فترة زمنية معينة.

حجم الخسارة المتوقعة LOSS SEVERITY

يعني متوسط حجم الخسائر التي قد يتم التعرض لها وهناك علاقتين أساسيتين بينهما، الأولى هي أنه كلما ارتفع معدل تكرار الخسائر قل حجمها وهذه العلاقة تنطبق على أنواع كثيرة من الأخطار.

المؤثرات المعنوية MORAL HAZARD

يقصد بها العوامل المتعلقة بسلوك الفرد والتي تزيد من احتمال وقوع الخسارة سواء كان بقصد أو من غير قصد، علي سبيل المثال افتعال الخسارة أو الإهمال أو سوء الإدارة وعدم الشعور بالمسؤولية من جانب المؤمن له.

المؤثرات المادية PHYSICAL HAZARD

هي العوامل المادية المساعدة الموجودة في الشيء المؤمن عليه والتي تزيد من احتمال وقوع الخسارة أو زيادة حجمها مثل رداءة التوصيلات الكهربائية أو قيادة السيارة على شارع مغطى بالثلج أو قرب المنزل من النهر مما يزيد من احتمال وقوع الخسارة أو زيادة حجمها أو كلاهما معا.

الأخطار البحتة PURE RISKS

هي الأخطار التي تنشأ عنها خسارة وقد تكون نتائجها غير مرغوبة أو تتركنا في نفس الحالة التي كنا عليها قبل تحققها.

الأخطار الخاصة PARTICULAR RISKS

هي تلك الأخطار الفردية في نشأتها وتأثيرها إلى حد كبير مثل الحريق والسرقة والعجز وغيرها من الأخطار التي يقتصر تأثيرها على شخص بمفرده أو على مجموعة من الأفراد وليس على المجتمع بأسره والأخطار الخاصة قابلة للتأمين.

إدارة المخاطر RISK MANAGEMENT

هي أداة تخطيط تهدف إلى توفير الأمن والسلامة والصحة المهنية بطريقة تسمح بمواجهة الخطر والتقليل من نتائجه السلبية.

مبدأ الحلول في الحقوق SUBROGATION PRINCIPLE

هو حق طرف عند تعويضه لطرف آخر بموجب عقد أن يحل محل ذلك الطرف في جميع حقوقه التي تخص الحالة المعنية ويعطي المؤمن الحق في الحلول محل المؤمن له في مطالبة الطرف الآخر بالتعويض عن الخسارة التي سببها بعد أن يقوم بتعويض المؤمن له.

أخطار المضاربة SPECULATIVE RISKS

هي الأخطار التي قد تنشأ عنها خسارة أو ربح مثل الاستثمار في الأسهم وعمليات المقامرة والرهان حيث أن هذه الأنشطة يمكن أن يتحقق من وراءها مكاسب أو خسائر مالية أو دون حدوث أي شيء من ذلك.

منتهى حُسن النية UTMOST GOOD FAITH

عقود التأمين مبنية على مبدأ حسن النية، والذي يقضي بأن يقوم كل طرف من طرفي التعاقد بالإدلاء بجميع الحقائق الجوهرية المتعلقة بالخطر المراد تأمينه إلى الطرف الآخر سواء سأل عنها أو لم يسأل.

* * *